

الجواز وعده في أحكام النحويين

من سيبويه حتى القرن الرابع الهجري

الدكتورة

حمدة عبد الله أبو شهاب



الجبواز وعدهمه في أحكام النحويين

من سيبويه حتى القرن الرابع الهجري

الدكتورة

حمدة عبد الله أبو شهاب



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



دار الإبتداء للنشر والتوزيع

عمان - الأردن

صندوق بريد : ٩٢٥٧٩٨ - الرمز : ١١١٩٠

هاتف وفاكس : ٩٦٢ ١ ٥١٧٨٥ - ٢

البريد الإلكتروني : info@daraldia.com

الموقع على الإنترنت : www.daraldia.com

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية ٢٠٠٧/٤/٩٧٨

٤١٥,١

أبو شهاب ، حمدة عبد الله

الجهاز وعلمه في أحكام النحويين من سيبويه حتى القرن الرابع الهجري / حمدة عبد الله أبو شهاب

عمان : دار الإبتداء للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٧

(١٣٦ ص.)

ر. (٢٠٠٧/٤/٩٨٧)

الناشر : / قواعد اللغة /

■ تم إعداد بيانات الفهرسة والتصنيف الأولية من قبل دائرة المكتبة الوطنية

رقم الإجازة التسلسل ٢٠٠٧/٤/١٠٤٠

جميع الحقوق محفوظة

١٤٣٢ هـ | ٢٠١١ م

صمم الغلاف : أنس أحمد الجلعج

الإهداء

إلى والدتي رحمها الله



المقدمة

يكثّر تعبير الجواز وعدمه في النحو وغيره من العلوم، حتى شدّ إليه الانتباه، ولعل الأحكام التي تنجم عنه تفوق غيرها كما وتتوعاً، وما لهذا التنوع من أهمية في توجيه النصوص.

وما إن عرّض عليّ هذا الموضوع، حتى بدأت التفكير في جوانبه المختلفة، وقد انتخبت ستة أعلام من نحويي المدة الزمنية المحصورة من سيبويه حتى منتصف القرن الرابع الهجري وهؤلاء الأعلام هم : سيبويه والفراء والأخفش والمبرد والفارسي وابن جني، كما اخترت بعض الموضوعات النحوية للدراسة وهذه المواضيع هي : المبتدأ والخبر، والاستثناء، وأعمال المصادر والمشتقات، والفعل المضارع في جواب الطلب والنفي بعد الواو والفاء .. والقنازع والاشتغال.

ووجدت أنّ البحث في هذا الموضوع مازال بكرًا، ولم يرتده أحد إلا برأي حوله هنا أو إشارة هناك، ومن دواعي البحث في هذا الموضوع :

- ١- وردت إشارات بسيطة في كتب القدماء والمُخْبِثِينَ لا تربو على التعريف أو الإشارة إلى الاستعمال.

- ٢- علاقة هذا الموضوع بالقراءات القرآنية واللهجات العربية.

- ٣- تفاوت الأحكام التي تلزم عن هذه العلة وأثر ذلك في قراءة النص وتفسيره واستنباط الحكم الفقهي.

- ٤- استعمال النحاة له حكمًا تارة وعلة تارة أخرى.

ولعل المرونة التي أوجدتها هذه العلة تركت المجال فسيحاً لاختلاف العلماء في المسائل في العصر الواحد والعصور المختلفة، ومن ثم تركت باب الاجتهاد مفتوحاً في النحو والفقه والحديث، وهذا تنفرد به هذه العلة دون غيرها.

وقد كان منهجي في دراسة هذه العلة حسب التسلسل التاريخي في المسألة الواحدة، حيث كنت أبحث المسألة عند جميع من اخترتهم تاريخياً، وكانت مراجعي كتب النحو القديمة وكتب أصول النحو: منها كتاب سيبويه ومعاني القرآن والخصائص ولمع الأدلة والالاقتراح وغيرها.

وقد رأيت أن أقسم الموضوع إلى مقدمة تحدثت فيها عن سبب اختيار الموضوع وأهميته، وثلاثة فصول: تحدثت في الفصل الأول تمهيداً عن تاريخ التعليل، والتعليل والحديث، والتعليل والفقه، كما عرفت العلة، وميزت بينها وبين السبب ثم تحدثت عن تأثير النحو بالفقه والحديث والمنطق في التعليل. وفي الفصل الثاني عرفت الجواز وعدمه وذكرت أين وردت هذه العلة في غير النحو ومقدارها إزاء غيرها من العلل واستعمال العلماء لها من حيث ماهيتها، والأحكام والمذاهب التي لزمتم عنها وأثرها في تقرير الحكم النحوي، وبيّنت في الفصل الثالث قيم هذه الأحكام التي لزمتم عنها، وكيف وقعت في مذاهب النحويين ومرادهم من ذلك، والفرق بين هذه العلة وغيرها من العلل في تقرير الحكم النحوي، والعلماء الذين اشتهروا بالأخذ به ومن تركه كما شغبت البحث بجدول يبين مقدار هاتين العلتين إزاء غيرهما في موضوع من مواضع النحو في الكتاب والمقتضب ومعاني القرآن للفرّاء ويبين نصيب هذه العلل في المذهبين البصري والكوفي.

وختمت البحث بخاتمة تحدثت فيها عن نتائج البحث وأهميتها.

وفي الختام كان لزاماً عليّ أن أورد الفضل إلى أهله، وأتقدم بجزيل الشكر
والعرفان إلى استاذي ومشرقي الدكتور محيي الدين رمضان لما تحمله من عبء هذا
البحث والظروف التي رافقته احتساباً، حيث لم يبخل بوقته وتوجيهاته في أحلك
الظروف، وكان يحرص على إنجاز العمل بالرغم من ظرفه الصحي. فأسأل الله أن
يلبسه ثوب الصحة والعافية، ويجعل له من كل ضيق مخرجاً كما أشكر المناقشين
الكريمين الأستاذ الدكتور محمد حسن عواد والدكتور يحيى قاسم عباسه لتفضلهما
بقراءة هذا البحث وتقويم ما أعوج منه، وأسأل الله أن يحتسبه لنا ثواباً في خدمة
العربية لغة القرآن الكريم.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته





1

2

3

4

5

6

العلة النحوية

﴿ تاريخ التعليل ﴾

اعتاد الإنسان لدى مشاهدة أي ظاهرة أن يبحث عن الأسباب التي أدت إليها، أو علتها، رأى البرق، فبحث عن سبب هذه الظاهرة إلى أن انتهى إلى علة حدوثها، وكذلك الظواهر الطبيعية الأخرى تلك كانت فطرة فيه وصحت، بل دعا الله سبحانه إلى القيام بها فقال : "... وَتَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَذَا بَاطِلًا ... " (آل عمران ١٩١).

فأين اللغة من ذلك كله؟ هذه الظاهرة التي تستوعب فكره، والنعمة التي مُنِخَهَا للتعبير عن أفكاره وعواضله وعلومه واستكشافه، وقد جعلها مختلفة بين بني البشر "...وَاجْتِلَافُ السِّنْتِمْ" (الروم ٢٢). أتظنه ينظر في تركيبها وخصائصها. ويهتدي إلى أحكامها، ولا يسأل عن علة تلك الأحكام؟ من البديهي أن يحاول تفسيراً لأحكام الكلام الذي يستخدمه، وإن يكن غفلاً من العلم به، عن طريق الممارسة والروية.

فهذا أبو عمرو بن العلاء يسمع أعرابياً يقول : فلان لشوب جاءتته كتابي فاحتقره، فقل له : أتقول : جاءتته كتابي؟ قال : نعم، أليس بصحيفة؟^(١) فإذا كان هذا الأعرابي الغفل عتِلَ كلامه، فكيف بمن اتخذ هذا العلم صناعة ومهنة.

(١) الخصائص ٢٥٠/١

إنَّ لا بد لأبي عمرو وأقرانه من أصحاب هذه الصناعة، أن يتنبهوا إلى موضوع التعليل. لما تبين لهم أن العرب لا تتكلم هكذا خبط عشواء. ولكن كلامها قائم على قواعد وسنن محكمة عرفتها وحافظت عليها. بل هي عادة عند كل قوم.

ولقد ولج أبو عمرو وطبقته ميدان التعليل. وقيل: إن أول من بجم النحو ومد القياس وشرح الملل^(١) هو عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي، كان أشد تجريداً للقياس^(٢) وقال عنه يونس بن حبيب: "هو والنحو سواء"^(٣) وكان كثير الرد على الفرزدق والتعننت له^(٤)، ومن طبقة الحضرمي هذا أبو عمرو بن العلاء^(٥)، وعيسى بن عمر الثقفي^(٦)، ويونس بن حبيب الذي كان له قياس في النحو ومذاهب يتفرد بها^(٧).

أما الخليل بن أحمد فقد كان الغاية في استخراج مسائل النحو وتصحيح القياس فيه^(٨)، واستنبط من العروض وجلل النحو مالم يستنبط أحد،...^(٩)، بل كان سيد قومه وكشف قناع القياس في علمه^(١٠) كان ذا باع طويل في التعليل، حتى استرعى نظر معاصريه، "وسئل عن الملل التي يحتل بها في النحو، ف قيل له: عن العرب أخذتها أم اخترعناها من نفسك؟ فقال: إن العرب نطقت على سجيتهما

(١) طبقات المحررين واللغويين، ص ٣٩.

(٢) أخبار النحويين البصريين ص ٤٣.

(٣) أخبار النحويين البصريين ص ٤٣.

(٤) المصدر السابق، ص ٤٤.

(٥) المصدر السابق، ص ٤٦.

(٦) المصدر السابق، ص ٤٩.

(٧) مصدر السابق، ص ٥٦.

(٨) مصدر السابق، ص ٥٤.

(٩) طبقات المحررين و اللغويين، ص ٤٧.

(١٠) الخصائص، ١/٢٦٧.

وطباعها. وعرفت مواقع كلامها، وقام في عقولها علته، وإن لم يُنقل ذلك عنها، واعتلت أنا بما عندي أنه علة لما علته منه. فإن أكن أصبحت العلة فهو الذي التمسست. وإن تكن هناك علة له فعنلي في ذلك مثل رجل حكيم دخل داراً محكمة البناء، عجيبه النظم والأقسام، وقد صحت عنده حكمة بانيتها، بالخبر الصائق أو بالبراهين الواضحة والحجج اللائحة. فكلما وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها قل: إنما فعل هذا هكذا لعله كذا وكذا، وبسبب كذا وكذا. سفحت له وخطرت بباله محتملة لذلك. فيجائز أن يكون الحكيم الباني للدار فعل ذلك للعلة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار، وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلة، إلا أن ذلك مما ذكره هذا الرجل محتمل أن يكون علة لذلك. فإن سنح لغيري علة لما علته من النحو هو ألحق مما ذكرته بالمعلول فليات بها^(١). في كلام الخليل هذا إشارة إلى أن العرب تعرف علل كلامها وإن لم ينقل عنها، استنبط هذه العلل، وترك باب العلة والتحليل مفتوحاً لمن يريد أن يدخله وينظر فيه مبدئاً رأياً. وما زال هذا الباب مفتوحاً إلى أيامنا هذه. وكل من جاء بعد الخليل من الفحاة ولج هذا الباب.

وقد اشتهرت قصة التحاق الزجاج^(٢) بالمبرد وشركه حلقة ثعلب؛ دهشة بمظهر عند المبرد من قوة الحجة وبراعة التحليل.

و منهم من ضمن العلة بالتأليف كما ذكر ابن النديم^(٣)

(١) الإيضاح في علل النحو، ص ٦٥-٦٦.

(٢) طبقات المحويين والتفويين ص ١٠٩-١١٠.

(٣) الفهرست ٨٦/١، ١٠٠/١، ١٢٨/١، ٣٧٠/١، ١٤٠/١، ١٤٨/١، ١٥٦/١.

- ١- "العلل في النحو" قنطرب، عبّاد، أبو علي محمد بن الحسين.
 - ٢- "علل النحو" المازني أبو عثمان.
 - ٣- "كتاب العلل في النحو" و "كتاب نقض علل النحو" لغدة الاصبهاني. الحسن بن عبد الله.
 - ٤- "كتاب العلل في النحو" هارون بن الحايك.
 - ٥- "الختار في علل النحو" محمد بن أحمد بن كيسان.
 - ٦- "الايضاح في علل النحو" أبو القاسم عبدالرحمن بن اسحاق الزجاجي.
 - ٧- "النحو المجموع على العلل" محمد بن علي العسكري المعروف بمبرمان.
 - ٨- "كتاب علل النحو" أبو الحسن محمد بن عبّاد المعروف بابن الوراق، "كتاب البرهان في علل النحو" الكوفي ابن عبدوس علي بن محمد.
 - ٩- "شرح علل النحو" العباس أحمد بن محمد الهلبي.
 - ١٠- "تقسيمات العوامل وعللها" أبو القاسم سعيد بن سعيد الفارقي.
 - ١١- "كتاب العلل" اسماعيل بن محمد القمي.
- وقد وصل إلينا من كتب هؤلاء، كتاب الايضاح في علل النحو للزجاجي، وهو يُقسّم العلل إلى ثلاث علل : تعليمية، وقياسية وجدلية.
- وفيه آراء لبعض نحاة المذاهب حول بعض المسائل النحوية، بالإضافة إلى رأيه أحياناً. واهتم جُلّ النحاة بفائدة العلتين الأولىين: التعليمية والقياسية، ورأوا في العلة الأولى، أنها تُعلّم الطالب كيف نطق العرب؟، وفي الثانية كيف يقيس على كلامهم ويحتكم إليه؟

وطالب بعض المُحدثين منهم عباس حسن، طالب بإطراح التعليل البتة، ورأى أنه لا يثبت منه شيء ويكفي المصيب أن يقول : هكذا قالت العرب^(١). في حين أن تمام حسان صوّب رفض نقاد النحو العلل الثواني والثالث. ولكنه استدرك بأن قبولهم العلة الأولى فقط تضعهم في مرتبة المعلمين لا الباحثين، لأن العلل الثواني تجيب عن لماذا؟ وجواب لماذا يبين السبب والحكمة اللذين قادا إلى حكم الظاهرة^(٢)، ولعل هذا الرأي هو الذي يوافق الحقيقة وما يجب أن يتحصاه البحث في تعمق الظواهر وعللها ونواتجها، وعدم الاكتفاء بالوقوف على شكلها. ولقد ذكر ابن جني ما مفاده أنه : لو أكتفي في علم من العلوم بالوقوف على ما لابد من وقوع مسأله كما هي دون نظر ورياضة فكر، لما تمّ علم وتقدم أو أتم^(٣).

وهو خير من كتب في العلة وجلّأها وأصل لها. لم يترك فيها جواباً أسأل، ولا زيادة لمستزيد، أخذ النحو وعلوم اللغة عن شيخه الفارسي. وقد بين موضع علم النحو بين علل الكلاميين والفقهاء^(٤)، وبسط القول في العلة : متعددة وقاصرة^(٥)، ومخصصة^(٦)، وأضراب العلة^(٧)، واختلاف الأحكام لاختلافها^(٨)، وتعليل الحكم

(١) لشاهد ونبول النحو في كتاب سيبويه، ص ٣٥٥.

(٢) الأصول : دراسة إيمتولوجية في الفكر اللغوي، ص ١٨٢.

(٣) لخماني، ٢ : ٩٤-٩٥.

(٤) نفس المصدر ٢/٩٠.

(٥) نفس المصدر ١٧٠.

(٦) نفس المصدر ١٤٥.

(٧) نفس المصدر ٨٩/١، ١٤٦/١.

(٨) نفس المصدر ١٦٩/١.

بعلتين فأكثر^(١)، وعلّة العلة^(٢)، والعلّة الموجبة والعلّة المجوزة^(٣)، وبقاء الحكم مع زوال العلة^(٤)، وغير ذلك

ويذكر مازن المبارك أن النحاة انتزعوا عنهم من كتب محمد بن الحسن^(٥)، والذي يبدو أنهم تأسوا بالفقهاء بانتزاعهم العلل الفقهية من كتب محمد بن الحسن، فنزعوا العلل النحوية من كتب النحو واستقراء كلام العرب، هذا ما يذهب إليه^(٦) مُحَمَّدُ عَلِي النُّجَار. وما يؤيد ذلك أن كتب مُحَمَّد بن الحسن تشتمل على الفقه وأصوله فيجدر أن يُنتزع منها العلل الفقهية، أما العلل النحوية فمظانها كتب النحويين وكلام العرب. أما النينوري^(٧) أبو عبدالله بن الحسين فتبحث في كتابه "ثمار الصناعة في علم العربية" ثلاثاً وعشرين علّة، واهتم في كتابه هذا كثيراً بالتعليل وبعد ذلك هُني الزمخشري بالعلّة أيها العناية ولا سيما أنه معتزلي. أما ابن الأنباري أبو البركات فقد وضع كتبه على سمت كتب الفقه^(٨) والمنطق^(٩) والجدل، وبسط الحديث عن العلة في كتابه لع الأدلة^(١٠) بأسلوب جدلي. جاء بعده ابن مضاء القرطبي^(١١) وثار

(١) نفس المصدر ١٧٥

(٢) نفس المصدر ١٧٤.

(٣) نفس المصدر ١٦٥.

(٤) نفس المصدر ١٥٩.

(٥) النحو العربي-العلّة النحوية ١٥٣-١٦٠.

(٦) الخصائص ١: ١٩٤.

(٧) ثمار الصناعة، ص ٣٤.

(٨) مقدمة كتاب الاصناف في مسائل الخلاف.

(٩) الأغراب في جدل الأمراء.

(١٠) العلة النحوية ١٣٦.

(١١) النحو النحوي-العلّة النحوية، ١٢٨.

في كتابه "الرد على النجاة" على القياس والعلل الفواتي والقوالت والعامل وكل ما لا يفيد المطلق على سميت كلام العرب كما يرى هو وابن مضاء، كما يراه مازن مبارك متأثر بذهبه الظاهري الذي يرفض القياس والتعليل وما يفجم عنهما. وبالرغم من تساهل مبارك مع ابن مضاء في إنكاره القياس، وتسميغته ذلك؛ تبعاً لذهبه، فإنه يرى في دعوة ابن مضاء هذه كثيراً من الحق، وأن واجب النحوي فهم صنعة وتخريجه وجوه الإعراب مصيبة المعنى المقصود.

وتتبع هؤلاء ودار في تلك العلة، ابن مالك^(١) صاحب الألفية وشراحها جلهم اعتمدوا المطلق والفقه اللذين لا بد أن يطلبوا العلة.

وتوالى الاهتمام بالعلة مادام هناك اهتمام بالنحو، فهذا أبو حيان يسلك نفس الطريق وإن مال إلى رأي ابن مضاء في الدعوة إلى طرحها^(٢). وتلميذه الأسنوي جمال الدين يُخَرِّجُ الفقه والنحو في كتابه (الكوكب الدرّي) فيما يتخرج من الفروع الفقهية على المسائل النحوية)، ذكر فيه كيف تُخَرِّجُ المسائل الفقهية على الأصول النحوية وكيف تُخَرِّجُ على المذاهب النحوية^(٣).

وهذا سبقه أئمة المذاهب في ذلك كاست العلاقات وشيجه بين النحو والفقه والحديث والمنطق ترى النحوي يهتم بجانب من علوم الدين وكذلك ترى الفقيه أو المحدث يهتم بالنحو فقد ذكر أن مالك بن أنس^(٤) رضي الله عنه كان يختلف إلى هبة الرحمن بن هزّام نحوي المدينة يتعلم منه العربية، كما أن الكتب ذكرت فتاوى

(١) نفس المصدر

(٢) مصدر سابق ١٤١.

(٣) مصدر سابق ١٤١.

(٤) تاريخ العمماء النحويين: ص ١٦٣، انتهاء الرواة على انتهاء الفحاة ١-١٧٢-١٧٣

لكبار الأئمة معتمدين في ذلك على النحو. نحو ذلك ما جاء عن أبي حنيفة^(١)
وأصحابه بعدم لزوم الترتيب في الوضوء نظراً لأن المعطوف جاء بالواو في آية الوضوء
{ يَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ
وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ، وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُباً فَاطَّهَّرُوا وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى
أَوْ عَلَى سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُم مِّنَ الْغَائِطِ أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ، فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا
صَعِيداً طَيِّباً فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ،
وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ } (المائدة: ٦).

وقد قال الشاعر :^(٢)

أغلي السبأ بكل أنكن عاتق
أو جونة قُدحت، وفَض خدْمها
ومعنى قُدحت غُرقت، والغرف يكون بعد الفتح، ونحوه قوله تعالى { يَا مَرْيَمُ
اقْنُصِي زِيهَكَ وَاسْجُدي وارْكعي } (آل عمران: ٤٣).

ومن الغتاوي التي اعتمدت على النحو قول الرجل لعبد إذا قرأت القرآن فانت
حر فإن العبد لا يكون مدبراً إلا إذا قرأ جميع القرآن، ولو قال إذا قرأت قرآناً فانت
حر فإنه يصبح مدبراً إذا قرأ بعض القرآن لأنها في حال التعريف استغرقت جميعه
أما في حال التفكير فاقتضى بعضه^(٣).

(١) سر صناعة الأعراب.

(٢) "قرأه نافع وابن عامر والكسائي بالنصب ويقلبون بالخفض" (الكشف عن وجوه القراءات السبع وعليها
وحجمها ٤٠٦/١).

(٢) المعنى ٣١٧/١٧.

(٣) مدبراً : حرّاً، عامة م ب و.

ومن ذلك اتفاق المذهب الحنبلي في عدم جواز استثناء ما زاد على النص وتجوير أبي حنيفة ومالك والشافعي ذلك ما لم يُسْتَقْنِ الكل وذلك نحو قولك له علي مائة إلا تسعة وتسمين درهماً لم يلزمه إلا واحد. أما عدم تجوير ابن درستويه والمذهب الحنبلي و ذلك لأن الاستثناء في كلام العرب لا يكون إلا للقليل في حين أن الاختيار الموارى جَوَزَ ذلك معتمداً على قوله تعالى : { فَبِعِزَّتِكَ لَأُغَوِّيَهُمْ أَجْفَعِينَ إِلَّا عِبَادَكَ مِنْهُمُ الْمُخْلَصِينَ } (ص ٨٢) وقوله تعالى { إِنَّ عِبَادِي لَشَرٌّ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَنٌ إِلَّا مَنْ آتَيْكَ مِنَ الْغَاوِينَ } (الحجر ٤٢) فاستثنى في موضع الغاوين من العباد وفي موضع العبد من الغاوين وذلك لأنه في معنى الاستثناء ومضيه به ويجلّز كاستثناء الأقل^(١).

ومن تلك الفتاوى ما سئل عنه الفراء^(٢) وهو السهو في سجود السهو حيث قال لا شيء عليه وذلك قياساً على الصغر في العربية لا يصغر وكذلك السهو في السهو لا يلتفت إليه.

ومن تلك الفتاوى المهي من الصغائر في قوله تعالى^(٣) : { إِنْ تَجْتَنِبُوا كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ تُكَفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ } (النساء ٣١) وذلك ان الصغائر داخلية تحت قوله (ما تنهون عنه) فإذا لم تكن داخلية كان ما تنهون عنه الكبائر، وإذا أُضيف إليها الكبائر يكون الشيء قد أُضيف إلى نفسه.

(١) المصدر السابق ٣٠٦/٥-٣٠٤

(٢) نزهة الألباء في طبقات الأئمة ٨٣-٨٤، تاريخ بغداد ١٤٩/١٤.

(٣) الينابيع ٥٨٩-٥٩٠.

أما السيوطي^(١) فقد وضع في أصول النحو كتاباً أسماه "الاقتراح في علم أصول النحو". جمع ما قالته العلماء الذين سبقوه في العلة، كابن جني وابن الأنباري، وغيرهم.

بعد هذه الرحلة فترت حركة التأليف في العلة حتى العصر الحديث، حيث عاد الاهتمام بالعلم والتأليف، وعاد ذكر العلة في كتب النحاة بين مؤيد ومعارض، بعضهم يفردها باباً في كتاب، وآخر يطالب بإلغائها كما مرّ من عباس حسن، ولكن ذل الشأن الخطير مُخْتَلَفٌ فيه دائماً، فقد نعمت العلة بمن يهتم بها إلى جانب أولئك المعارضين سواء بتحقيق ما كتب الأقدمون وهذا ما فعله الرحوم سعيد الأفغاني بتحقيقه كتابي "الإعراب في جدل الإعراب ولبح الأدلة" ومازن المبارك بتحقيقه كتاب "الإيضاح في علم النحو"، وأحمد سليم الحمصي بتحقيقه الاقتراح، وكذلك تحقيق محمد أحمد قاسم بتحقيقه كتاب "الاقتراح في علم أصول النحو"، ومنهم من شرح بعض الكتب التي اهتمت بالعلة منهم محمود فجال في كتابه "الإصباح في شرح الاقتراح". أمّا من ألف في العلة وسبر غورها : تعريفاً وتاريخاً وتالياً، فمازن مبارك بين ما أكر في التعليل النحوي ومن أيده، وعارضه في كتابيه "النحو العربي - العلة النحوية"، و "الزجاجي من خلال كتابه الإيضاح".

❖ العلة النحوية نضجت في النحو متأثراً بالعلوم الأخرى ❖

ثم تكن العلة في النحو بدءاً بل كانت كما في العلوم الأخرى، بالإضافة إلى نعمة البشر إلى التعليل وتأمل الظواهر فإننا نجد من تاريخ النحاة الذين مرّ ذكرهم

(١) نفس المصدر ١٤٥.

تأثر النحو في التعليل بغيره من العلوم. فكان الخليل عالماً بالسنة وهذا سببويه مثلاً كان يرتاد حلقة حماد بن سلمة^(١) ويستغلي منه الحديث، والقراء كان فقيهاً ومحدثاً وهذه صيغة العلماء في تلك العصور.

وعلى الحديث علم له شأنه قياساً إلى علوم الحديث الأخرى، فقد تخصص بعض رجال الحديث بالعلم في العلل : كشعبة بن الحجاج أبي بسطام (توفي ١٦٠هـ)، وأحمد بن حنبل (توفي ٢٤١هـ)، وأبي الحسن علي بن جعفر الديني (توفي ١٦٠هـ) ويحيى بن سعيد القطان (توفي ١٩٨هـ)، وغيرهم كثير، ومنهم من ألف في العلة، كيعقوب بن شيبة في كتابه "السند العلل" والترمذي "علل الترمذي"، ومحمد الرحمن بن أبي حاتم "علل الحديث"^(٢)، وغيرهم.

والعلة عندهم -أي رجال الحديث- تعني المرض أي أن الحديث دخله مرض فعاقه عن العمل به، وهذا يكون خفياً، حتى في حديث الثقات، ولا يكشفه إلا العالم الفذ الذي له بُعد نظر، ورواية وسماع للحديث، بمعاونته النظر في نص الحديث مراراً، وقد تكون في السند^(٣) والمتن^(٤)، وعلة السند من حيث الراوي، وذلك كأن يحدث أحدهم عن شخص لم يلتقي به، أو مطعون في حفظه. وفي المتن بإضافة كلام خارج عن الحديث، قد يكون من الراوي، أو لعدم فهمه للغة وظنه ناقل الحديث، أنه من الحديث^(٥).

(١) طبقات، أسحويين والنعميين، ص ٦٦.

(٢) شرح علل الترمذي ١/٣٠.

(٣) نفس المصدر، ص ١٣٩-١٥١.

(٤) نفس المصدر، ص ١٥٧-١٦٦.

(٥) نفس المصدر ١/٤٥.

كما أن موضوع علل الاسناد^(١) : الوهم في رفع الموقوف^(٢) ، أو وصل المرسل^(٣) ، أو ما فيه انقطاع^(٤) ، فقد يروى الحديث مرفوعاً ولكن تُقَاد الحديث يكشفون عن وهم في رفعه. ويرون أن وقفه أصح وقد يروى الحديث متصلاً وإرساله أثبت وأكد. وقد يكون موضوع العلة جرح الراوي فقد يروى من الثقة عن المجروح ويلتبس حال المجروح على كثير من الناس، فتأتي وظيفة عالم الملل لكشف ذلك فترى مثلاً أحمد يقول: كل من روى عن مالك فهو ثقة، وقال النسائي لا نعلم مالكا روى عن ضعيف، ونحو الإسناد والمنقطع ونفي السماع قول ابن رجب: عن أحمد: "البهي ما أراه سمع عن عائشة، إنما يروي عن عروة عن عائشة، رغم أنه يقول في حديث زائدة، عن السدي: حدثتني عائشة. ونقل ابن رجب عن ابن مهدي ما يؤكد هذا، فقال: "وكان ابن مهدي سمعه من زائدة، وكان يدع منه "حدثتني عائشة". فيكون بذلك أبطل السماع وأثبت دخول الوهم عليه"^(٥).

ومثال علل المتن: "ما ذكره ابن رجب في معرض كلامه، عن جعفر بن برقان، فقال: "وكذا قال العقيلي هو ضعيف في روايته عن الزهري وذكر له حديثه عن الزهري عن سالم عن أبيه، عن النبي صلى الله عليه وسلم - أنه نهى عن لبستين، وبهتتين، ونكاحين، وعن مطعمين، وذكر الجلوس على مائدة يشرب عليها الخمر،

(١) شرح علل الترمذي ١٤٩/١ - ١٥١.

(٢) الموقوف "هو ما روى من الصحابي من قول الرسول أو فعل أو تقرير متصلاً كان أو غير منقطع" أصول الحديث ٤٠٥.

(٣) المرسل "هو ما رفعه التابعي إلى الرسول صلى الله عليه وسلم من قول أو فعل أو تقرير، صغيراً كان أو كبيراً".

(٤) المنقطع "هو ما روى عن التابعين موقوفاً عليهم من أقوالهم أو أفعالهم"، أصول الحديث ٣٩٠-٣٩٢.

(٥) شرح علل الترمذي ١٦٠/١ - ١٦٦.

وأن يأكل الرجل وهو متبطح على وجهه، وقال : لا يتابع عليه حديث الزهري. وأما الكلام فيروى من غير حديث الزهري بأسانيد صالحة، ما خلا الجلوس على مائدة يُشربُ عليها الخمر، فيها لين ومراد ابن رجب أن جعفر بن يرقان، روى عن الزهري النهي عن الجلوس على مائدة الخمر وروى أحاديث أخرى من غير طريق محمد بن شهاب الزهري، فأدخل كل هذه الأحاديث في إسناد واحد وهو : الزهري، عن أبيه، عن النبي صلى الله عليه وسلم.

﴿ أثر الفقه وأصوله في العلة ﴾

والفقهاء شأنهم شأن المحققين في الاهتمام بالعلة، فلقد بحثوها بحثاً واسعاً، وكان لها حظ وافر في كتبهم، وحسبك ابن جني إشارته إلى انتزاع العلة من كتب محمد بن الحسن^(١)، أما الغزالي فقد بسط فيها القول في كتابه : "المخول من تعليقات الأصول"، "والمستصفى في علم أصول الفقه" والرازي، فخر الدين في كتابه "المحصول في علم أصول الفقه" فقد ذكر تعريفات العلة ومساكنها^(٢) مثل : النص، والإيماء، والشبه، والإخالة، والسبر والتقسم، والطرء، كما ذكر قوادحها^(٣) مثل : المنع، والقول بالموجب، وفساد الوضع، والمعارضة، والفرق، والنقض، ... إلى غير ذلك مث : التعليل بعلةتين أو أكثر^(٤). بل إن بعضهم يرى طلب العلة^(٥) واجباً، وذلك لوجوب القياس على المجتهد إذا فقد النص، والعلة ركن في القياس، لا بد منه.

(١) ينظر ص ٩

(٢) المخول من تعليقات الأصول ٣٤٣-٤١٧

(٣) محصول في علم أصول الفقه ١٣٧-٢٨٥.

(٤) من مبادئ ١٠٩ نقلاً من المستصفى ٣٤٢/٢.

(٥) محصول في علم أصول الفقه ٥ : ٢٨٩.

﴿ أثر المنطق في العلة ﴾

كانت حاضرة العراق تزخر بالفكر والنظر في تلك الأونة، فقد اشتهر الاعتزال، وذكرت الكتب أن كثيراً من النحاة معتزلة^(١)؛ بل إن مصطلحات المنطق تظهر في كتبهم بانية للعيان. قال البرد : "مررت ببرّ قفيزٍ بدرهم، لأنك لو قلت . مررت ببرّ قفيزٍ كنت ناعماً بالجواهر وهذا لا يكون؛ لأن النعوت تحلية، والجواهر هي النعوتات"^(٢) فالجواهر مصطلح منطقي، ولقد كانوا أصحاب نظر وججاج. قال البرد : "لا اتقلد بمقالة متى لزممتني حجة، ربما وّأنت في الحرف سنة لتصح لي حقيقة"^(٣) فلعل هذا يدل على تمكنهم وتأثرهم المنطق بل من الذي يحتاج وينظر ويتروى ويتحرى الدليل والحقيقة؟ أليس هو بالمنطقي؟ وإن كان بعضهم قد فصل بين المنطق والنحو^(٤)، بل رفع بعضهم شأن النحو على المنطق، إلا أن حاجته لا تخلو من براهين للفاطمة فإليك السهرافي^(٥) في مناظرته مع متى بن يونس، في أيهما الأهم النحو أو المنطق؟ ذكر متى : إن المنطق يهدي إلى الصدق وإبراك المعاني والأفراض المعقولة، لكن النحو يهتم باللفظ والمعنى أحرف من اللفظ، فإننا عرف المنطقي الاسم والفعل والحرف، هُدي إلى ما هذبته له اليونان من أغراض فالنحوي بحاجة إلى المنطق، والمنطقي ليس بحاجة إلى النحو.

(١) النحو العربي-الملة المحوية ٩٢

(٢) المقتضب ٧٥٨/٣.

(٣) نفس المصدر : المقدمة ص ١٥٥.

(٤) الإيضاح في علم النحو، ص ٤٨.

(٥) الإمتاع والمؤانسة ١٠٩/١٠، ١١٠، ١١٤، معجم الأئمة ٥٣٩/٢، ٥٣٠، ٥٣٤.

فأجابه السيراقي : العقل وسيلة إدراك المعنى، والكلام السليم والرديء يعرفان بالنظم والإعراب، وإذا كان اليونان هم الذين وضعوا المنطق، فما شأن الأمم الأخرى بالتزامها بمهمه، واتخاذها حكماً وقاضياً علي لغاتها.

ومن كتاباتهم التي تدل على استخدامهم مصطلحات المنطقيين، قول ابن جني: " ولولا الحكم للطاريء لما تضاد في الدنيا عرضان، أو إن تضادا أن يحفظ كل ضد محله"^(١). بل ذهب بعض العلماء إلى عدّ النحو منطقاً عربياً والمنطق نحواً عقلياً كما أن بعض الكتب أشارت إلى كون الفراء والأخفش معتزليين وهذا يتطلب الجدل والبراعة في الحجة.

هذا يدعونا إلى أن نتساءل : ما هو تعريف العلة؟ وما فائدتها في علم النحو؟ وماذا نتج عنها؟ وما أنواعها؟

العلة لغة : "حدث يشغل صاحبه عن وجهه"^(٢). وقيل هي "السبب"^(٣) وقد بين أرسطو أن العلة شيء يجب أن ينجم عنه شيء آخر"^(٤). وقسم ابن سينا العلة إلى: علة صورية، وهي "الصورة التي تقوم المادة"^(٥)، وعلة غائية : "المعنى الذي لأجله تحصل الصورة في المادة، وهو الخبر الحقيقي أو الخبر المظنون"^(٦). ويمكن القول، بأن العلة الصورية هي العلة الأولى، والعلة الغائية هي العلة الثانية.

(١) مصدر سابق، ٩٤/٣.

(٢) المقاييس، ١٢١.

(٣) لسان العرب: علل ٤١٧/١١

(٤) منطق أرسطو ٤٣١/٢

(٥) الكفوي - الكلمات ٧٧٤/٣ - ٧٧٣

(٦) أرسطو، منطق أرسطو ٤٣١/٢.

أما الفقهاء فلهم تعريفاتهم الخاصة بالعلة. فهذا الرازي يعرفها بأنها الوصف الموجب للحكم ليس لذاته: بل لأن الشرع منحها هذه الوجيبة^(١). ويعرفها ابن حزم بأنها "... كل صفة تُوجب أمراً إيجابياً ضرورياً، والعلة لا تفارق المفعول البتة"^(٢). وقد ميزوا بينها وبين السبب، وذلك أن السبب يفجم عنه فعل يكون الانسان مُختِراً فيه لا يُكْرَمُ بعمله.

والعلة في النحو: هي كل وصف يؤدي إلى حكم، وهي تدور مع الحكم وجوداً وعدم^(٣) وهي تختلف عن العلة الفقهية في أنها تميل إلى الحسن، ويدعو إليها الطبع، فهي أقرب إلى علل الكلاميين منها إلى علل المتفهمين حيث الأخيرة جُلّها أمارات وأحكام لا تعلم الحكمة منها كترتيب ركعات الصلاة، والأثان وغير ذلك...^(٤) وعلل النحويين ضربان: ضرب لابد منه والنفس تأبى غيره مثل رفع الفاعل ونصب المفعول، وآخر تتقبله ولكن على استكراه مثل عدم قلب واو ميزان. نستطيع أن نطلق بها لُكن على استكراه^(٥) وأكثر العلل النحوية مبناها على الإيجاب كرفع الفاعل وجر المضاف إليه ونصب الفعلة... فهذه علل موجبة، لا مجال لغيرها، وهناك ضرب آخر يسمى علة لكنه سبب محقّقه، ولا يوجب مثل اسباب الإمالة، وقلب واو وقُنت، فإنه لا أحد يجبرك على الإمالة أو القلب^(٦).

(١) ابن سينا، الشفاء ٥٢/١.

(٢) الأحكام في أصول الأحكام، ١٢٩/٥-١٣٠.

(٣) الاقتراح في علم أصول النحو ١٠١.

(٤) الخصائص، ٤٩/١.

(٥) نفس المصدر ٨٨/١-٨٩.

(٦) نفس المصدر ١٦٥/١.

ولعل هنا ما تحدث عنه الفقهاء من أن العلة توجب الحكم، لكن السبب يؤدي إلى فعل. انت في فعله بالخيار. والسبب لغة: "ما يتوصل به إلى غيره"^(١) و "السبب يتوصل به إلى الحكم، ولا يثبت به الحكم بخلاف العلة التي يثبت بها الحكم"^(٢)، وهذا ما ذكره الفقهاء في تفريقهم بين العلة والسبب، وذكره ابن جني في الفرق بين العلة الموجبة والعلة المجوزة.

وفائدة العلة "التوصل بها إلى معرفة الحكم"، إذ بها يثبت الحكم في غير النص، وبها يُفسر الحكم في النص^(٣)، وتكون آلة الحجة والاقناع، ولا تترك مجالاً لضعاف النفوس والفسطاطيين بإصدار الأحكام وفق هواهم. وبذلك تبقى مرجعية ثابتة تتفق عليها عقول أبناء اللغة، وإن كان هناك طفرات أو إبداعات فردية خاصة لبعضهم.

وكن من ثمار البحث في العلة نشوء نظرية العامل^(٤)، ويرى بعضهم أن العامل أدى إلى نشوء العلة. فذكرت خديجة الحديثي أن سبب ثورة ابن مضاء على النحو هو "العلة المتكلفة التي جرّ إليها القول بنظرية العامل..."^(٥)، والذي يؤيد القول بأن العامل ثمرة من ثمار العلة، إن التعليل لا يختص بالمسائل التي يكون للعامل بها وظيفة، بل هناك تعليل في الصرف واللغة وغيرها، ولا وجود للعامل. وهذا الأعرابي الذي هزل الكتاب بالصحيفة، أين العامل الذي جرّه إلى هذا التعليل؟

(١) سان العرب ٤١٠/١ مادة س ب ب.

(٢) كشاف اصطلاحات الفنون ٢٢٤/٣

(٣) المعصول على علم أصول الفقه ٣١٣/٥.

(٤) حديث شخصي مع الدكتور محي الدين رمضان.

(٥) دراسات في كتاب ميبويه ١٨١.

وقد ذكر الجليسي الديروري ثلاثاً وعشرين علة في كتابه "تعار الصناعة في علم

العربية"^(١) وهي :

العلة	التمثيل عليها
١- علة سماع	امرأة ثدياء
٢- علة تشبيه	مثل اعراب المضارع لمشايعته الاسم ومثاء بعض الاسماء لمشايعتها الحروف.
٣- علة استعناء	كاستغنائهم بترك عن ودع
٤- علة استئفال	كاستئفالههم الواو في "يعد" لوقوعها بين ياء وكسره.
٥- علة فرق	كرفع الفاعل ونصب الفعول.
٦- علة تأكيد	كإخالهم المون الخفيفة والثقيلة في فعل الأمر لتأكيد إيقاعه.
٧- علة تعويض	كنمويضمهم الهم في "الهم" من حرف المداء.
٨- علة نظير	ككسرههم أحد الساكنين إذا التقيا في الجزم لأن الجزم نظير الجر.
٩- علة نقيض	كنصبهم المكروه بلا حملاً على نقيضها "إن".
١٠- علة حمل على المعنى	مثل "من جاءه موعظة فليكن فعل الموعظة وهي مؤنثة حملاً لها على المعنى وهو الموعظة.
١١- علة مخالفة	مثل قوله تعالى (سلاسل وأغلالاً).
١٢- علة معادلة	مثل : جرهم مالا ينصرف حملاً على النصب ثم عادلوا بينهم فحملوا النصب على الجر في جمع المؤنث السالم.
١٣- علة مجاوره	مثل الجر بالمجاورة في قولهم (جحر ضب خرب)
١٤- علة وجوب	مثل تعليلهم رفع الفاعل ونصب المفعول.

(١) تعار الصناعة ٣٤.

١٥- علة تغليب	مثل "وكانت من القاتنين".
١٦- علة اختصار	مثل باب اليرخيم و "يك".
١٧- علة تخفيف	كالإدغام.
١٨- وعلة أصل	كاستحوذ ويؤكرم، وصرف ما لا يتصرف.
١٩- علة أولى	مثل الفاعل أولى بربعة التقديم من المفعول.
٢٠- علة دلالة حال	كقول للمستهل: "الهلال" أي هذا الهلال تحذف لدلالة الحال عليه.
٢١- علة إشعار	كقولهم في جمع موسى مَوْسَوْنَ بفتح ما قبل الواو إشعاراً بأن المحذوف ألف.
٢٢- علة تغاد	مثل قولهم في الأفعال التي يجوز إلفاؤها متى تقدمت وأكدت بالمصدر أو تضرع لم تلغ.
٢٣- علة تحليل	مثل الاستدلال على اسمية كيف لمجاورتها الفعل ونفي حرفيتها.

وهناك علة أخرى لم يذكرها الدهنوري وهي علة الجواز^(١) أوردتها السيوطي ربما تأسيساً بآهن جني حيث أفرد لها باباً للمقارنة بينها وبين العلة الموجبة، أو تأثر أصولي الفقه لأن بعضهم يبدؤها علة فالغزالي يقول الواجب خلاف الجائز....، وذكر أن بعض الناس يرى كل واجب جائزاً أما هو ف يرى استحالة كون الجواز حكماً، وذلك أن الجواز يشعر بالتخيير، والوجوب يشعر بالتعيين، وهذان لا يصطحبان^(٢).

(١) الخصائص ١/١٦٥، الافتراح ٨٣. وقد أشار إلى ذلك د. حنا حناد في ثمار الصناعة في مقدمة تحقيقه.

(٢) المسحور من تعليقات الأصول ١١٨.

أما الضرب الآخر، فلم يخرجه، وقد ذكره ابن السراج فيما يسمى علة
العله^(١). وذكر ابن جنى أن علة العلة هي شرح وتفسير وتتميم للعلة.
وما يعنينا هو علة الجواز. فما الجواز لغة، واصطلاحاً، وأين ورد في غير
النحو؟ وأمثلة ذلك.....

(١) الأصول في النحو، ٣٥/١.



الفصل الثاني

الجواز وعدمه في النحو
والعلوم الأخرى

$\mathbf{r}_1 \rightarrow \mathbf{r}_2$

الجواز وعدمه في النحو والعلوم الأخرى

«الجواز لغة : الإيفاء والتسوية». قال ابن منظور : «جَوَزَ له ما صَنَعَهُ وأجاز له ذلك وأجاز رأيَه وجَوَّزَه : أنفذه»^(١)، وقال ابن فارس : «.... وأجزته نفذته، واستجرت فلاناً فأجازني، إذا أسقى له ماء لأرضك لو ما شيتك»^(٢) «وأجاز له البيع، أمصاه، وأجاز رأيَه وجَوَّزَه أنفذه»^(٣) : وكان : إمضاء البيع وإسقاء الأرض من الأمور التي يمكن تحقيقها أولاً، كذلك ما جاء عن الخليل أن «الجواز : منك المسافر»^(٤) فهذا يسمح بالسفر، لكن ليست هو العملة الموجبة للسفر، كما أن التهانوي عبّر بالجائز عما استوى طرفاه شرعاً وعقلاً في نفس القائل وإن لم يستويا شرعاً وعقلاً، أو قد يترجح أحدهما على الآخر^(٥)، فالجواز سبب شخصي تتحكم فيه قناعة الشخص وثقافته وليس أمرٌ عقلي مجرد وواحد عند جميع الأشخاص، وفي جميع الأزمنة، فقد يكون ما هو جائز عندك ممقناً عند غيرك، وإن التقى العلماء في بعض الأمور، فهذا لا يمنع أن يختلفوا في بعضها الآخر، والجواز «سببٌ بجواز الحكم ولا يوجب»^(٦) كما تعرّض اللغويون للتمييز بين السبب والعملة، فذكر الكفوي أنه «قد يراد بالعملة

(١) لسان العرب: الج و ز ٣٣٧/٥. تاج المروس ٢٤/١٩. الصحاح.

(٢) مقاييس اللغة ٤٩٤/١.

(٣) المحكم والمعجم الأعظم في اللغة، ٧٨/٢.

(٤) انعم ٦/١٦٥.

(٥) كشف اصطلاحات الفنون ٤٩٤/١.

(٦) الخصائص ١٦٥/١.

المؤثر، والسبب يُقضي إلى الشيء في الجملة، أو ما يكون باعثاً عليه....^(١) كما ذكر أن "السبب ما يتوصل به إلى الحكم من غير أن يثبت به، والعلة ما يثبت الحكم بها"^(٢) كما أن الجائز يحتمل فيه جوابان أو أكثر، وقد ميّز السيوطي بين العلة والسبب بأن ما كان موجبا فهو علة وما كان مجوزاً يسمى سبباً^(٣).

وقد تعرض النحويون والفقهاء للسبب فعنه النحويون "كل شيء يتوصل به إلى غيره"^(٤) أما الفقهاء فقد بين الغزالي أن هناك من يزعم أن السبب عين العلة، لكنه عارض ذلك وذهب إلى أنه يُعدل إلى لفظ السبب عندما "يتمكن المسؤول من بيان انحصار الحكم في هذا السبب على الخصوص"^(٥).

وقد اقترب الفقه والنحو في الغاية من هذه العلة فذكر بعض الفقهاء أنه يجوز تقليد المفضول وإن وُجد الأفضل^(٦)، كما ذهب ابن جني إلى أن قوة القوي لا تمنع من إجازة الضعيف وقد تغلب العرب ذلك ليرحب غناقتها ويصح طريقتها إذا لم تجد وجهاً غيره، كما أن الإنسان يكون له ابنان أو أكثر، ويتميزون عن بعضهم، فيعترف بهم جميعاً ويجمع بينهم في المقام الواحد إذا احتاج ذلك دون أن يمنعه نجابة النحيب من الاعتراف بأدونهما، كذلك العرب جمعت بين ضعيف كلامه وقويته، وثبت ذلك في نفسها وقد يستعملون من الكلام ما غيره أثر في نفوسهم منه وذلك

(١) انكليات، ٤٩/١

(٢) لاقتراح، ٨٦

(٣) المصدر السابق، نفس الصفحة

(٤) لسان العرب، ص ١٠٤٠-٤٤١

(٥) المنقول من تعليقات الأصول ٤٠٣-٤٠٤

(٦) حاشية ابن عابدين، ٤٥/١

للتفصح والنجاة من الضعيف^(١). ونجد ذلك كثيراً في تعقيب الفحوي^(٢) على رأي في القراءة فتجده يقول : الصواب كنا، وذلك أحب الوجهين إليّ وإن كنت بهذا أقرأ. وما جاز فيه الجوابان أو أكثر فهو علة جواز لا علة وجوب^(٣).

وقد تعرض النحاة قديماً وحديثاً للجواز وعدمه، فدار في كتبهم كثيراً ولم يذكروا أنه علة باستثناء ابن جني في كتابه الخصائص^(٤) ومساءل مازن مبارك عن الجواز وعدمه هل هو من اختراع النحاة أم جاء عن العرب؟^(٥).

وأفاد أن عيسى بن عمر كان يرفض تجويزات النحاة، أما إبراهيم أنيس فقد عدّه من اختراع النحاة^(٦) في حين ذهب الحديثي إلى عدم ما جاء تحت كلمة إن شئت، وعبارة الخيار عنه^(٧)، أما ما جاء في لفظ الجواز صريحاً فحكم، كما أن تمام حسان ذكر أنّ العلة إذا كانت غير ضرورية كانت مجوزة^(٨) كما ذكر عبد الفتاح شلبي أن الجواز كثر عند الكوفيين، وذلك لتأديبهم أبناء الخلفاء ولتيسر النحو عليهم^(٩)، ويجب على عدم صحته آثار الفحويين البصريين. فقد كثر عندهم الجواز وفشا.

(١) الخصائص ١٢/٣.

(٢) معاني القرآن .. ١٤٣/١.

(٣) الخصائص ١٦٥/١.

(٤) الخصائص ١٦٥/١.

(٥) النحو العربي - العلة النحوية ١٦٢.

(٦) اللهجات العربية ٥٠.

(٧) خديجة الحديث الشاهد وأصول النحو ٣٨٩.

(٨) الأصول.

(٩) (أبو علي الفارسي) ٢٤٩.

■ أين وردت علة الجواز ؟ ■

١- علة الجواز في الحديث . وردت علة الجواز في الحديث فقد جَوِّزَ بعض المُحدِّثين كالترمذي وغيره رواية الحديث بالمعنى وذكر أن الحسن استدل على ذلك بقصص أحبار الأولين في القرآن الكريم بغير لغاتهم، كما رُوِيَ عن زرارة بن أوفى أنه لقي بعض أصحاب النبي -صلى الله عليه وسلم- وأنهم رَوَوْا بعض الأحاديث بأكثر من لفظ. لكنهم اجتمعوا في المعنى. وروى إجازة ذلك من بعض الصحابة مثل : عائشة وأبي سعيد الخدري، وابن عباس وذكر أن ابن مسعود و أبا الدرداء وأنساً كانوا يحدثون عن النبي -صلى الله عليه وسلم- ويقولون : أو نحو هذا، أو شبهه أو كما قال^(١). وقد اختلفت النحاة حول جواز الاحتجاج بالحديث كونه رُوِيَ بالمعنى وأن روايته من الأعاجم، ولكن أليس في عصر الاحتجاج؟ كما أنه من علماء النحو أعاجم. كما جَوِّزَ المُحدِّثون النقص في الرواية دون الريانة، وذلك إذا ما شك في شيء من الحديث بجواز إنقاصه، وقد رُوِيَ أن مالكا كان يترك من الحديث ما يشك فيه، ومن تجويزاتهم : قبول رواية أهل الصدق والحفظ وإن وقع الوهم في حديثهم، فقد قبل بعض العلماء مثل مسلم وابن مهدي رواية هؤلاء بالرغم من وقوع الوهم فيها، كونهم موسولين بالصدق ولهم حظ من العلم، إذا ما تكررت مراتبهم ووصف ما في الرواية أو الحديث، كما أن بعض أصحاب السنن خرج عن دون ذلك، وذلك أن الإنسان لا يخلو من العيوب، ويرى سفيان الثوري أن من غلب عليه الحفظ فهو حافظ وأن الغلط لا يكاد ينجو منه أحد^(٢).

(١) علل الترمذي ٣٩٧/١ - ٤٣٠

(٢) علل الترمذي ٤٣/١، ٨٣٧/٢. ينظر أيضاً ٨٣٣/٢ من ظلم على حديثهم الوهم من المالكيين مير الطلاء، وكيف وصفهم العلماء بالكتب في الحديث ورفضوا حديثهم.

٢. كما وردت علة عدم الجواز في الحديث : ففي حين جَوَزَ أولئك الرواية بالمعنى تشدد بعض علماء الحديث كابن حبان، ولم يجوز رواية الثقة الحافظ إذا حدث من حفظه ولم يكن فقيهاً، علماً ذلك؛ بأنه يهتم بالطرق والأسانيد دون المتن فإذا لم يكن فقيهاً قد يقلب المتن. ويُغيّر المعنى إلى غيره، واشترط فيما يرويه هؤلاء الثقات الحفاظ غير الفقهاء أن يكون من كتاب أو يوافق الثقات في المتن، كذلك لم يجوز رواية الفقهاء إذا حدثوا من حفظهم، لأنهم يهتمون بالمتن دون السند والطريق، وربما قلبوها، ولا يجعلون بينهم وبين الرسول صلى الله عليه وسلم - سنداً^(١).

يبدو أن من ذهب إلى الجواز كان يُراعي ضعف النفس الانسانية في بعض الأمور إذا ضُبطت فيها الأخرى مثل مراعاة الوهم إلى جانب غلبة الحفظ لأن الإنسان لا يخلو من الضعف وهؤلاء كان همهم ألا يضيع عليهم شيء من الحديث مدام الراوي لا يكذب وغير مبتدع، يغلب عليه الحفظ أما من ذهب إلى عدم الجواز فإنه تحرّى الدقة والضبط، وإن كان قليلاً.

وذلك حتى لا يدع فكر المجتهد يتحكم بغيره من المجتهدين أو الناس، فوجود النص المضبوط يترك مجالاً أوسع أو أدق للاجتهاد.

٣. علة الجواز في الفقه : كثرت هذه العلة في الفقه، فلا يكاد يخلو منها كتاب فقه، ومن الأمثلة عليها :

جواز الصلاة على غير القبلة في بعض الحالات : نعرف أن استقبال القبلة واجب في الصلاة فرضاً كانت أم نافلة، أما في حالة الخوف فقد جُوزت الصلاة على

(١) عن الترمذي ٣٩٧/١ - ٤٣٠.

غير القبلة في النافلة والمكتوبة إذا داهم المسلمين عدو، سواء كانوا كفاراً أم حيوانات مفترسة.... أما في حالة السفر فاستقبال غير القبلة في النافلة فقط، وذلك خوف الهلاك والإرهاق كما أن الشرع جَوَّز التيمم في حالة الخوف. فالوضوء واجب في الصلاة إلا إذا لم يوجد الماء إلا على مسافة أما في حالة الخوف فللمصلي أن يتيمم وإن كان الماء قريباً لما يحول بينه وبين الماء وذلك خوف الهلاك^(١). ومن ذلك جواز طهارة ماء الوضوء إذا شربت منه الهرة في جال طهارة فمها^(٢)، وجواز الشرب من ماء الوضوء.

أما علة عدم الجواز فقد ظهرت في الفقه ومنها عدم جواز وجود الحرام في الماء الطاهر : فقد أفاد الشافعي أن الحرام إذا مس الجسد وجب غسله فلا يجوز أن يكون موجوداً في الماء ويكون طاهراً^(٣). ومنها عدم جواز تحويل حكم شيء مقترن بحكم آخر : مثل الإناء أو البئر التي تحوي ماء إذا كان الماء طاهراً لما يحويه طاهر وإذا لم يكن طاهراً صب عليه ماء حتى يغيره عن الحرام ويزيله، سواء كان الماء قليلاً أو كثيراً، فيغير حكم الإناء، ومنها عدم جواز الوضوء من الماء الموضوع للشرب إلا إذا كان كثيراً^(٤).

(١) الأم ١٩٥/١

(٢) حاشية ابن عابدين ٢٠٧/١.

(٣) نفس المصدر ١٢٠/١

(٤) الأم ٥١/١ يعني بالحرام : أن يسقط فيه كائن حي فيموت، أو يصل إليه دم.

﴿ الجواز وعدمه في النحو ﴾

١. دخول الفاء خبر المبتدأ إذا كان في معنى الجزاء : يرى سيبويه أن الحديث إذا كان في معنى الجزاء جاز دخول الفاء خبره مثل قولك : الذي يأتيني فله درهم. وكقوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ، وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ، وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾ (البقرة ٢٧٤) (١).

أم الفراء فيرى أن كل اسم موصول مثل : من وما والذي قد يجوز دخول الفاء في خبره، لأنه مضارع للجزاء والجزاء يُجاب بالفاء، في قوله تعالى : ﴿ وَمَا بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ ﴾ (إبراهيم ٥٣)، إن (ما) في معنى الجزاء. ويوجد لها فعل مضمر كقولك : ما تكن من نعمة فمن الله. وبدخول الفاء الخبر في خبر النكرة الموصوفة. فتقول : رجلٌ يقول الحق فهو أحب إلي من قائل الباطل جائز ولكن الفاء دخولها عنده أجوز (٢).

وقال الأخفش : إذا كانت صلة الذي فعلاً جاز دخول الفاء الخبر في قوله تعالى : ﴿ وَاللَّذَانِ يَأْتِيَانِيَا مِنْكُمْ فَإِنَّمَا يَتَّبِعَانِيَا ﴾ (النساء ٩٧)، فقد يجوز أن يكون هذا خبر المبتدأ، ومثله قوله تعالى : ﴿ إِنْ الَّذِينَ تَوْفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ ظَالِمِي أَنْفُسِهِمْ ﴾ (النساء ٩٧)، ثم قال : ﴿ فَأُولَئِكَ مَاوَاهُمْ جَهَنَّمَ ﴾ كما أن المبرور يرى أن الحديث إذا كان في معنى الجزاء جاز دخول الفاء في خبر المبتدأ كقولك : الذي يأتيك فله درهم. فوجوب الدرهم بالإتيان، ولو لم تدخل الفاء في الخبر لم يكن ذلك واجباً. فكان معنى الفاء

(١) الأم ٤٥/٩، ينظر ٢٩٧/٥، ١٠٨/٥.

(٢) معاني القرآن ١٠٤/٢-١٠٥.

عنده يلزم بالجزاء. وهذا يتفق فيه مع الفارسي حيث يقول : "أيهم تحب فلك"
فدخلت الفاء في جواب أي لأنها في معنى الجزاء، وكذلك خبر الذي والذكر الموصوفة
خبرها بالفاء لأنها مبهمة وفيها معنى الجزاء وإذا حذفتم لم يجز أن تكون جراء،
إذا قلت "كل رجل يأتيني له درهم" لا يكون استحقاق الدرهم للإتيان ولكن قد يجوز
استحقاقه بشيء آخر.

٢. الاستثناء التام المنفي : جَوَزَ سَيِّبُوهَ هَذِهِ الصِّينَةُ وَهِيَ الرِّفْعُ وَالنَّصَبُ فِي حَالِ
الاستثناء التام المنفي. تقول : مَا أَتَانِي الْقَوْمُ إِلَّا أَبُوكَ، إِلَّا أَبَاكَ. وتقول ما فيهم أحدٌ إلا
وقد قال ذلك إلا زيدا. لأنك في حال الرفع تعدّه بدلاً. وكأن الفعل خُلِّيَ لنا بعده فكانك
قلت : مَا أَتَانِي إِلَّا أَبُوكَ. وفي المثال الآخر : كَأَنَّكَ قُلْتَ : قَدْ قَالُوا ذَلِكَ إِلَّا زَيْدًا^(١).

لكن ما أتاني القوم إلا أبوك يعني قوماً معينين، يأتونه، فنفي مجيئهم، واستثنى
أباه، في حين أن ما أتاني إلا أبوك، نفي عامة الناس وحصر المجيء بالأب. وأما
النصب: فإن الأصل في الاستثناء النصب. فقله : ما فيهم أحد إلا وقد قال ذلك إلا زيدا،
كأنه اثبت لهم جميعاً القول ثم استثنى منهم زيدا. كما جَوَزَ الفراء هذا التركيب وهو
رفع الاستثناء بالاتباع، وجعل الرفع بالاتباع بما يعود من الفعل. ذكر أن العرب لا تكاد
تجعل الردود إلا على المبتدأ لا على راجع ذكر. تقول : ما قام أحد إلا زيدٌ وإن
قلت : ما أحد قام إلا زيد، رفعت زيدا بما يعود من فعل أحد وهو قليل جائر. قال
تعالى : { لَا تَرَاكَ إِلَّا بَشَرًا وَمَا تَرَاكَ اتَّبِعَكَ إِلَّا الَّذِينَ هُمْ أَرَادُوا أَنْ يُنَادُوا } (هود ٢٧). ارتفعت
أرادنا بما عاد من ذكر في الفعل "اتبعك". وهذا خاص ببعض الكوفيين وهو الرفع بما

يعود من الذكر^(١). ونهّب الأخفش إلى النصب في مثل هذا التركيب. فقد قرأ قوله تعالى :
 ﴿إِلَّا امْرَأَتُكَ﴾ بالنصب، ونكر ان قراءة بعضهم بالرفع "إِلَّا امْرَأَتُكَ" حملاً على
 الالتفات، أي: لا يلتفت منكم إِلَّا امْرَأَتُكَ^(٢). أما المبرد فيرى أن ما يصلح فيه البدل، هو
 الأجود والوجه؛ وذلك لأنه معني باللفظ والمعنى، فإذا قلت : ما جاءني أحدٌ إلا زيد.
 فكأنك نحيت أحداً عن الفعل وأحللت زيدا بعد "إِلَّا" مكانه فأصبح تقديره : ما جاءني
 إلا زيد، وإذا قلت : ما جاءني أحدٌ إلا زيدا. فكأنك قلت : استغني زيدا، أو لا أعني زيدا
 منهم، أو لم يحضروا ولكن زيدا حضر^(٣).

فالجودة عند المبرد تخدم اللفظ والمعنى، والجواز أفاد معنى.

وقد خالفه الفارسي في ذلك، فبعد أن جَوَزَ (الرفع والنصب) وعدَّ صيغتي
 النصب في حديثي الاستثناء التام المثبت والتام المنفي تعملان لفظاً ومعنى، وفي البدل
 تعمل معنى، فإذا قلت : جاءني القوم إلا زيدا أو ما جاءني أحدٌ إلا زيدا فهذه تعمل
 عنده في اللفظ والمعنى. في حين أن ما جاءني إلا زيدا، وما جاءني أحدٌ إلا زيدا تعمل في
 اللفظ دون المعنى لذلك أبدلت^(٤). وقد رامي ابن جني أصل الباب في تجويزه نصب
 المستثنى في حال الاستثناء التام المنفي، والرفع على البدل^(٥).

(١) معاني القرآن ١٠/٢.

(٢) (اقرأ ابن كثير وأبو عمرو بالرفع على البدل)، الكشف عن وجوه القراءات السبع ٥٣٨/١. اقرأ ابن كثير و
 أبو عمرو. (إِلَّا امْرَأَتُكَ) برفع التاء، وقرأ نافع وعاصم وابن عمر وحضره والكسائي : (إِلَّا امْرَأَتُكَ) مسبهاً،
 الحجة للقراء السبعة ٣٦٩/٤.

(٣) معاني القرآن ٣٧٥/٢ المحقق أشار في الهامش إلى أنها قراءة ابن كثير وأبي عمرو، والهاقون بالنصب

(٣) المختضب ٣٦٩/١.

(٤) المقصد في شرح الإيضاح : ٧٠٠/٢.

(٥) التلمع في العربية : ١٥٠-١٥١.

٢. الخبر : جواز الإخبار عن الجثث والمطاني بطرُوف المكان : ذهب سيبويه إلى أن ظروف الزمان لا تكون خبراً عن الجثث ولم يتعرض في تلك الباب لظروف المكان، إلا أن السيراقي ذكر في الهامش أن ظروف المكان تكون خبراً عن الجثث وذلك؛ لأن الجثة تكون في مكان لا تكون في غيره، فإذا قلت : زيد وراءك انتفى أن يكون أمامك أو فوقك أو بمسرتك، ... ، وبذلك حصلت الفائدة. وتعرض الفراء لذلك من ناحية الإعراب وبين أنه يجوز في خبر الجثة النصب على تقدير حذف عامل، والرفع على الخبرية. ففي قوله تعالى : { وَالرُّكْبُ أَسْفَلَ مِنْكُمْ } (الأنفال ٤٢) تكون أسفل نصباً على تقدير كان محذوفه : أي فكانا أسفل منكم - يعني العير وأبا سفيان - وإذا وصفتهم بالتسفل : أي الانحطاط جاز الرفع فتقول : الركب أشد تسفلاً^(١). وجوز الأخفش النصب على الظرفية والرفع على الخبرية، فقال : في قوله تعالى : { وَالرُّكْبُ أَسْفَلَ مِنْكُمْ } أسفل تكون ظرفاً بالنصب. وإذا شئت رفعت إذا جعلت أسفل هي الركب ولم تجعله ظرفاً^(٢). أما المبرد فقد وضع أن ظروف المكان يُخبر بها عن الجثث والأحداث. وذلك لحصول الفائدة. فإذا قلت : زيد عندك أخذت معنى : زيد استقر عندك، وإذا قلت : القتال في بغداد : أي وقع القتال في بغداد وأخذت بذلك ما كلن يجوز أن يخلو منه^(٣). وذكر الفارسي أن ظروف المكان، يجوز الإخبار بها عن الجثث. وأوضح الجرجاني ذلك مبيناً أن ظروف المكان تفيد معنى فوجود الشخص في الدار، وأخرى في السجد، وثالثة في السوق، أو يمنية، ... تختلف فيها الفائدة^(٤).

(١) معاني القرآن ٤١١/١.

(٢) معاني القرآن ٣٢٧/٢.

(٣) المنقذ ١٧٢/٤، ١٣٢، ٣٢٩.

(٤) لمقدمه في شرح الإيضاح ١١٨/١ ذكر الجرجاني أن حال الأشخاص حال واحدة مع الأرملة

٤. جواز نصب المضارع المصروف على جواب الشرط بالنشاء والواو : ذكر سيبويه أن نصب المضارع بعد النشاء والواو ضعيف وهو جائز لكنه ليس بحد الكلام، إلا أنه قوي في الجزاء قليلاً لمضارعة ما لا يوجب كالاتقاهم فلا يحصل الجزاء إلا إذا حصل الشرط^(١). قال الأعشى فيما جاز من النصب :

ومن يعترب عن قومه لا يزل يترى مصارع مظلوم مجراً ومنحها
وتذفن منه الصالحات وإن يسه يكن ما أساء النار في رأس ككب^(٢)

ونذكر أن بعضهم قرأ قوله تعالى { يُحَاسِبُكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَاءُ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَبِيرٌ } (البقرة ٢٨٤) . أما الفراء فقد جوز الأوجه الثلاثة - الرفع والنصب والجزم - وهذا ما يذهب إليه الأخفش فالنصب على تقدير أن. وذلك لعطف اسم على اسم، والرفع على الاستئناف، والمطلق على الجزم. قال تعالى: { إِنَّ يَحْشَأُ يُسْكِنُ الرِّيحَ فَيَظْلِلْنَ رَوَاكِدَ عَلَى ظَهْرِهِ ... لَوْ يُوقِفُهُنَّ .. وَيَغْفُ عَنْ كَثِيرٍ وَيَحْلُمَ الَّذِينَ } (الشورى ٣٣) وقال : { وَإِنْ تُبْذَرُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ لَوْ تُخَفُّوهُ يُحَاسِبُكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ } (البقرة ٢٨٤) تجزم يغفر إذا أريدت العطف، وتنصب على أضرار أن إذا نويت أن يكون الأول اسماً وترفع على الابتداء، والمغرب قالت بجميع ذلك^(٣). وقال الشاعر : وذكر شواهد عن ذلك :^(٤)

(١) الكتاب ٩٠/٣

(٢) ديوان الأعشى ص ٨.

• (قرأها ابن عامر وعاصم بالرفع، وجزمها الباقون) الكشاف عن وجوه القراءات المسموعة - ٣٧٣/١، قرأ ابن كثير ومافع وأبو عمرو وحمزة والكماني، (فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ، وَيُعَذِّبُ مَن يَشَاءُ)، جزمه قرأ ابن عمر وعاصم (فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ) ويعذب من يشاء) وقفاً، الحجة للقراء السبعة، ٤٦٣/٢

(٣) معاني القرآن ٢٠٦/١

فإن يهلك أبو قابوس يهلك ربيع الفاس والشهر الحرام
ونفسك بعده يستتاب عيشي أجب الظهر ليس له منام

فيكون الرفع على الابتداء، والجزم على العطف، والنصب على نية جعل
الأول اسماً. أما إذا كانت الفاء جواب المجازاة كان ما بعدها رفعاً على الابتداء،
لأنها للابتداء لا للعطف.

أما المبرد فقد رأى جواز ذلك بالرغم من قبحه، لعدم وجوب الأول إلا بوقوع
غيره^(١).

هذا ما ورد عن بعض العلماء في تلك الحقبة بشأن الجواز، أما عدم الجواز :
فنورد عليها مثلاً : وهو عدم جواز الإخبار عن الجثث بظروف الزمان : فقد بين
سيبويه أن ظروف الزمان لا يخبر بها عن الجثث ولكن يخبر بها عن الأحداث وذلك
أنها لا تفيد معنى فإذا قلت : زيد حين تأتيني لا يكون حين ظرفاً لزيد، وإذا
قلت : الحر حين تأتيني كان له ظرفاً لتضمنه معنى الفعل^(٢). ونذهب الفراء، إلى جواز
النصب فيها ونذكر أن ظروف الزمان إذا كانت نكرة كانت خبراً تُرفع كما قال تعالى :
{ غَدُوها شَهْرٌ وَرَوَّاحُها شَهْرٌ } وكما قالت العرب : إنما الجرد شهران، وإنما
الصيف شهران ولو جاء نعتاً كان جواباً، واختير الرفع للإبهام، فصار الشهران
كأنهم وقت الصيف .. فالنصب يفيد التوضيح والتعريف :

(١) ديوان الفايقه ١٠٥.

(٢) مقتضب ٢/٢٢٠.

(٣) انكتاب ١/٣٦-١٣٧-٤٢٨.

والرفع يفيد الإيهام^(١). ونكر الألفش : أن العرب تقول : الليلة الهلال ومثلها . (إن موعدهم الصبح : فالليلة والصبح طرقاً زمان أخير بهما عن حدث، لأنه أفاد معنى^(٢). وما ذهب إليه المبرد هو عدم جواز الإخبار بظروف الزمان عن الجثث لانتفاء الفائدة، وجواز ذلك عن الأحداث. فإذا قلت : زيد يوم الجمعة : لا يجوز لأن الجمعة فيها زيد وغيره. وإذا قلت : القتال يوم الجمعة جاز، لأن القتال لا يحصل كل يوم. وإذا قلت : الليلة الهلال جاز للمعنى المستفاد : أي الليلة يحدث الهلال. لكن إذا قلت الليلة زيد لم يستقم لعدم حصول معنى^(٣). وما ذهب إليه الفارسي هو عدم جواز الإخبار عن الجثث بظروف الزمان لعدم الفائدة^(٤).

مما تقدم من قضايا فقهية وحديثية ونحوية يتبين أن علة الجواز ونقيضها جاءتا لتفهدا فائدة أو تدبراً خطراً أو خطأ، فجواز الشرب من ماء الوضوء ليحافظ على الإنسان و عدم جواز الوضوء من ماء الشرب إلا إذا كان كثيراً كذلك ليحفظ ريقه. وكذلك رواية الحديث بالمعنى حتى لا يضيع الأثر ويترك المجال للاجتهاد، ما دام الراوي ثقة و عدم جواز الاحتجاج برواية الحديث من الفقيه غير الحافظ لحفظ سلامة المصدر وندقة الثقة به. وجواز الإخبار عن الجثث بظروف المكان لفائدة المعنى، و عدم جواز الإخبار عنها بظروف الزمان لانعدام الفائدة ... هكذا. ففي النحو توخي الفائدة والمحافظة على القاعدة فهو عندما يُضمر أن قبس الفعل المضارع المعطوف على جواب الشرط كان ذلك لتحقيق التماثل في المتعاطفين.

(١) معاني القرآن ٢/٢٠٣.

(٢) معاني القرآن ٢/٣٥١.

(٣) المقضب ١/١٣٧-١٣٣، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٤٧، ٣٥١.

(٤) المقصد في شرح الإيضاح ٢/٢٨٨.

■ مقدار الجواز وعدمه ■

كثر استخدام الحواز وعدمه عند النحاة، ودأرت هذه العلة في كتبهم، حتى لا تكاد تخلو مسألة منها. وقد ذكر ابن جني أن أكثر العلل عند النحويين هي الموجه، وضرب آخر يسمى علة، وإنما هو سبب يجوزه والعلة النحوية معلولة، والعلة الحقيقية لا تكون معلولة^(١). وقد ورد إلى جانب هذه العلة غيرها من العلل. كعلة الوجوب، والاستغناء، والمشابهة، والأولى والساواة والجواز وغيرها ولكنها لم تكن بمستوى علة الجواز وعدمه ذكراً وتأثيراً في أحكام النحاة.

ومن الأمثلة التالية تبين مقدار هاتين العلتين إزاء غيرها من العلل :

١- العامل في التنازع :

في حال كون العامل يتسلط على معمولين مختلفين :

ذكر سيبويه أنه إذا تنازع فعلاً معمولاً فإن العامل في اللفظ والمعنى هو الثاني، والأول يعمل في المعنى. وذلك لقربه وجواره، وقد جاء حذف الخبر في العربية إذا دل الثاني عليه لابتداء استغناء بدلالته عليه بالرغم من عدم التطابق بين المبتدأ والخبر - والتطابق شرط- فإن حذف غير العمدة أولى ومن الأمثلة على حذف العمدة :

قال قيس بن الخطيم :

نحنُ بما عُدنا وأنتَ بما
عُدك راضٍ والرأيُ مُختلفُ

وقال ضابي البرجمي :

فمن يكُ أمسى بالمدينة رحلهُ
فإنى وقَّاراً بها لغريبُ

(١) الخصائص ١/١٦٥

« ديوان قيس بن الخطيم ٢٠ »

وقال ابن أحمر :

رماسي بأمرٍ كنتُ فيه ووالدي
يريناً ومن أجل الطسوي رماسي

وقال الفرزدق :

إنني ضمنتُ لن أُناني ماجني
وأبى فكان وكنتُ غير غنور

ومن أمثلة الحذف قوله عز وجل : ﴿ وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ
وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ ۚ ﴾ (الاحزاب: ٣٥). وقد حُمل الحذف على إعمال حرف
الجر لقربه في نحو قولك خشنت بصره وبصر زيد، فالهاء أولى لقربها بالعمل من
الفعل وسوي بينهما في الجر كما يموى في النعجب. وقد يجوز إعمال الأول كان
تقول: ضربت وضربني زيدا وتحملها على التنازع في حال الحكاية نحو قولهم :
رأيت زيدا وقلت زيدا منطلقاً، والوجه أن تقول : رأيت وقلت زيدا منطلق والوجه أن
تعمل الثاني وتضمير في الأول نحو قولك : ضربوني وضربت قومك، جائز قبيح،
وإعمال الثاني دون الاضمار في الأول نحو قولك ضربني وضربت قومك ومن الأمثلة
على إعمال الثاني :

قول الفرزدق :

ولكن بصفاً لو سببت وسبني
بنو عيد شمس من منافق وهاشم

وقول طفيل الغنوي :

وكمتمساً مُدماً كسان مستوثها
جرى فوقها ولمت شعرت لؤن مُذهب

• ديوان الفرزدق ٢٥٧/٢

ولكن عدلاً لو سببت وسبني بنو عيد شمس من منافق وهاشم

وقول رجل من باهلة :

ولقد أرى ثغفي به سيفاً
تُصغي الحليم ومثلها أضب^(١)

ما تقدم يبين مقدار علة الجواز إزاء غيرها من العلل. فقد وردت بصيغ متعددة، وحدها، وأحياناً مقترنة بالحكم ثلاث مرات : واحدة بقوله : وقد يجوز، والثانية : ومثله في الجواز، والثالثة : جائز قبيح في حين أن العلل الأخرى. مثل علة أولى مرتين، وعلة الاستغناء ثلاث مرات : اثنتين بقوله : استعناء، واستعنى، وأخرى بقوله : ترك، كما وردت علة المساواة وعلة النظير. نحو قوله : وقد حمل ذلك على قولهم : هو أحسن الفتيان وأجمله، وعلة جواز نحو قوله : بأن الباء لقربها كانت أولى.

وأعمال الأول عند الفراء صواب جائز، وذلك نحو قراءة حمزة والأعمش لقوله تعالى : { أَتُونِي أَقْرَبَ عَلَيْهِ قَطْرًا } (الكهف ٩٦)، وجعل آتوني قطراً وبذلك تكون بمعنى جئتوني ونصب بها القطر^(٢).

وردت علة الجواز هنا مرة واحدة تفسيراً وتدعيماً لتصويبه القراءة. وقد فسرت القراءة بحملها على نزع الخافض؛ أي جاء بعلة النظير تدعيماً وتفسيراً لها.

(١) الكتاب ٧٣/١-٧٥

• (قراءة حمزة المتوحي حمزة بالكنه. ، وروي عن أبي بكر آتوني بالكسر وتركه) الكهف ٧٩/٢، (اقرأ هاكلهم ممدوياً عامم.

(٢) معني القرآن ١٦٠/٢.

أما الميرد فيرى أن إعمال الأول جائز حتم، وقد وردت هذه العلة كما ورد
غيره. كالحمل على النظير والاستثناء، والجوار، وعدم الجواز وهذه العلل باستثناء
الجائر وعدمه جاءت لتقوي حكماً كالحمل على النظير والاستثناء والجوار^(١). في حين
يرى الفارسي أن العمل هو الثاني، ولم يرد ذكر للعلل إلا ما يرجح أنه علة مشابهة في
قوله: لإيصال الفعل إلى المفعول بالحرف كما في قوله: { آتُونِي زُبَرَ الْحَبِيدِ }^(٢)
(الكهف)، ونذهب ابن جنى إلى القول بإعمال الثاني، لأنه الأقرب، وقاس ذلك على
مطايها وعطايا؛ وذلك لما صيرها الإبدال إلى مطاء أو عطاء أبدلت الهمزة ياءاً على أصلها في
مطيه وعطيه، ولكن الأصل فيها ولو، فاكتفى بما وصل إليه الإبدال دون أن يبحث في
أصله. وقهاس أكثر كلامهم معاملة الحاضر، وتغليب حكمه لحضوره على الغائت، مثل:
هذان ضاربك، غلب الكاف على الفون، وهذا يشهد على قوة إعمال الثاني من الفعلين:
لقوته وغلبته على إعمال الأول بعده^(٣).

وقد وردت علة الأقرب، والتغليب والاستثناء وأشار إلى أن القرب يقوي إعمال
الثاني، ولم يشر إلى الجواز.

٢- الاشتغال :

هو أن يعمل العامل في ضمير الاسم الذي يسبقه ويقدر عامل محذوف لذلك
الاسم وحكم الاسم قبل الفعل النصب بفعل محذوف أو الرفع على الابتداء.
إذا اشتغل الفعل بضمير الاسم المقدم أو بما هو من سببه :

(١) المقنض ٧٢/٤-٧٩.

(٢) الحجة بلقاء المصحف ١٧٧/٥-١٨٧.

(٣) الخصائص، ١٠٣/٢.

الرفع هو الوجه عند سيوييه سواء تعدى الفعل إلى الضمير بنفسه أم بحرف جر. وإن شئت نصبتَه فتقول : زيدٌ مررت به، زيداٌ مررت به، زيدٌ ضربته، زيداٌ ضربته، ومن ذلك قراءة بعضهم { وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ } (فصلت ١٧).

وقول بشر بن أبي حازم :

فَأَمَّا تَمِيمٌ تَمِيمٌ بَيْنَ مَرْيَمَ قَالِهَا الْقِسْمُ رُوبِي نِيَمَا

وقول ذي الرمة :

إِذَا ابْنُ أَبِي مُوسَى بِلَالٌ بَلَعَتْهُ فقام بفأس بين ومليك جازر

فالأجود عنده الرفع، والنصب عرقي كثير، وهذا الوجه من الجواز "إن شئت" يرجح حكماً على آخر بالرغم من كثرة استعماله، فكان الراجح ما اعتد به النحوي.

والرجوح ما جاء عن العرب، وقوله : إن شئت نصبتَه سبب يوصل إلى الحكم لكن لا يلزمك بوجوبه. في حين أن الاستغناء بينت لماذا حصل الإضمار^(١).

أما الفراء، فلا يجهز القول : زيداٌ ضربته، وحكم زيد الرفع، وذلك لأن زيداٌ علمٌ يبتدأ به. أما إذا كان الكلام نعتاً مسجوقاً بمنعوت فالنصب جائز وذلك نحو قول الشاعر :

كَلَّا قَرَعْنَا فِي الْحُرُوبِ صِفَاتِهِ ففررتم وأظلمتم الخذلانا

وقوله تعالى : { وَالطَّيْرُ صَافَاتٍ كُلُّ قَدْ عَلِمَ صِلَاتُهُ وَتَشْيِخُهُ } (النور ٤١).

أما قوله : إن ذلك جاز في كل لأن قبلها كلام، وإنها نعت مستقصى به، فبن ذلك يكتفي لأن يجعل الكلام السابق يعمل فيها سواء كانت نعتاً أم توكيداً.

فقد ذكر ابن جني أنها قد تكون مضافة لمضمر وتنزل منزلة المبتدأ - أي كلهم
 قرعنا ولو أخرت لياشرها العامل، والمراد غير ذلك^(١). فقول ابن جني يميز معناها
 من حيث التقديم والتأخير من حيث كونها مبتدأ أو مفعولاً به، قال في قوله تعالى :
 { كَلَّا هَدَيْنَا } (الأنعام ٨٤) إن تقديمها أحسن من تأخيرها، لأنها لما قدمت نُزِلَتْ
 منزلة المرفوعة بالابتداء، لأنه لم يباشرها عامل، فلو أخرت لباشرها العامل. وقد
 ورد حذف الجملة عن العرب، وقال به النحويون وذلك دون أن يكون المفسر نعتاً أو
 يتقدمه كلام، نحو قول الشاعر : *

إذا ابنُ أبي موسى بِلَالٌ بلغته فقام بنأس بهن وصليكَ جازر^(٢)

كما ورد حذف الجمل في أسلوب التخيير والإغراء. فنقول : إياك والأسد :
 أي اتقِ الأسد، كما تقول : الفضيلة : أي الزم الفضيلة، وكذلك ورد الحذف لفعل
 المصدر الفاعل عن فعله. فنقول : صبراً أي : إصبر صبراً.

كما ذهب الفراء إلى جواز الوجهين وجوز الرفع. قال في قوله تعالى { وَأَمَّا
 ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ } (فصلت ١٧) قرئت رفعاً ونصباً، والرفع أجود، والوجهان جائزان
 لكن الأجود الرفع^(٣)، كلاهما ورد عن العرب، والنحوي يهين الجيد والأجود.
 وجاءت علة الجواز وعدمه باللفظ مرتين، أو المعنى : نحو قوله وهذا رفع
 والنصب صواب وبالقراءتين رفعاً ونصباً، ولا يجوز.

(١) معنى اللبيب ٢٥٨

* ديوان دي الرمة ٢٤٢

(٢) بخصائص ٣٨١/٢ - ٣٨٣.

(٣) معاني القرآن ١٤/٣.

كذلك ذهب الأخفش إلى أن الوجه في هذا الباب الرفع وهو اللغة الكثيرة
والنصب جدث، وقد يجتمعون على الشيء والأصل ضده. وذلك نحو قوله تعالى :
{وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ} (فصلت ١٧) وقوله تعالى : { إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ }
(القمر ٤٩) وقوله تعالى : { إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ } (القمر ٤٩) وقول الشاعر
فأما تميم تميم بن مر

وقول الآخر :

إذا ابن أبي موسى بلال بلغته

ذكر أن هذين البيتين قرئتا بالرفع، ومن النصب فعلى جواز ذلك، وهو أن يأتي
بعد أداة الشرط فعل فتنصب بالفعل المضمرة، والذي يفسره المظهر^(١)، وهذا مذهب
الأخفش وهو أن ما بعد أداة الشرط مبتدأ، وليس معمول فعل^(٢). أما قوله تعالى :
{وَكُلًّا ضَرَبْنَا لَهُ الْأُمُتَالِ وَكُلًّا تَبَرَّأْنَا} (الفرقان ٣٩) فهذا ينصب لأن الفعل
تسلط على ما بعده وما قبله قد عمل فيه فعل مضمرة، قال الشاعر :

أصبحت لا أخول الملاح ولا أملك رأس البعير إن نسرا
والذئب أخشاه إن مسرت به وخدي وأخشى الرياح والمطرا

ذكر أن كل هذا يجوز فيه الرفع إلا أن النصب أجود وأكثر^(٣).

لكن هذين البيتين اللذين جاء بهما يختلفان عما عليه الآية، وذلك أن "أما،
وإذا" أدوات يخلب أن يتبعها الفعل في حين أن "إن" لا يلزمها ذلك.

(١) معاني القرآن ٧٧/١-٧٨

(٢) الامصاف ١٢-١٣

(٣) معاني القرآن ٧٨/١

وذكرت علة الجواز بصريح اللفظ، ووردت بمعنى "وهنا قريء رفعا ونصباً،
كما وردت علة المساواة والتمييز. أما الجواز فذهب إلى أن أدوات الشرط يتبعها الفعل
وأدوات الاستعظام قد يُسأل بها عن الأسماء. فنقول أزيد في الدار؟ ونقول : إن زيدا
تراه تكرمه، ومن يأتيه يعطيه، وكذلك إذا لأتها لا تقع إلا على فعل.

قال الشاعر :

لا تجزعي إن منفساً أهلكته وإذا هلكت فبئذ ذلك فاجزعي
وقد الآخر :

إذا ابن أبي موسى بلالاً بلغته

وقد يجوز رفعها على إضمار ما لا ينقض المعنى كأن تضر (بُليغ) و (هَلِك)،
فيكون إذا بُلغ ابن أبي موسى، وقوله "بلغته" إظهار للفعل وتفسير للفاعل، ومثلها :
"لا تجزعي إن منفساً أهلكته، على أن يكون المضمر "هَلِك" وقد خُرج على مثل ذلك
قوله تعالى : { إِنْ السَّمَاءُ انشَقَّتْ } (الانشقاق) و { إِنْ السَّمَاءُ كُورَتْ } (التكوير)،
وجواز الرفع عنده على إضمار ما لا ينقض المعنى مثل أن تُضمر فعلاً مبنياً للمجهول،
فيكون المرفوع نائب فاعل، ويفسر الفعل المبني للمجهول بالفعل المظهر، وهذا لا
يأس به لأن نائب الفاعل أحياناً يكون مفعولاً به في المعنى^(١). وبذلك على ذلك أيضاً،
أن هذه الأفعال التي وردت في الآيات مبنية للمجهول وإن كان بعضها بمصورة المبني
للفاعل مثل : { إِنْ السَّمَاءُ انشَقَّتْ } (الانشقاق).

(١) القتيب ٧٦/٢ - ٧٩.

ونرد علة الجواز في هذه المسألة إلى جانب الجواز في حال الاضطرار. و عدم الجواز والوجوب. وقد ذكر الفارسي الاختلاف في قراءة قوله تعالى : { والقمرُ قدرناه } (يس ٣٩) بالرفع والنصب. والرفع لمشابهة الجمل التي قبلها { وآية لهم الليلُ نسلخ منه النهار. فإذا هم مظلمون، والقمرُ قدرناه منازل } (يس ٣٨ ، ٣٩) ويجوز نصبه بأن تحمله على خبر البتداء "نسلخ" نحو قولهم : زيدٌ ضربته وعمرُ أكرمته (وعمرُ أكرمته) على الابتداء. وأخرى على الخبر الذي هو جملة من فعل وفعل، وهي "تجري" من قوله تعالى : { والشَّمْسُ تجري مستقر لها والقمرُ قدرناه منازل } (يس ٣٩) ^(١).

وجاء الجواز عند الفارسي نحو قوله، ففيها النصب والرفع، ووردت علة المشابهة وذلك قوله : "وأما النصب قد حمله سبويه على "زيداً ضربته" أما الجواز في قوله : " ويجوز نصبه من وجه آخر. فقد استخدم حكم (الجائز على السواء) في مقدم العلة.

ويقرب ابن جني من رأي المبرد، فقد تحدث عن حذف الجملة وحذف الفعل وذلك نحو قولك : زيداً ضربته فإنك تضرر فعلاً يفسره هذا المظهر، ويكون التقدير : ضربت زيداً ضربته، وإذا ولي المحذوف اسم منصوب، استقر الفاعل في الفعل المضمر، وقد يكون الحذف للفعل دون الفاعل وذلك نحو قولك : أزيد قام. فهذا الاسم يرتفع بفعل محذوف يخلو من الفاعل. ومن ذلك قوله تعالى : { ولو أنتم تعلمون خزائن رَحْمَةِ رَبِّي } (الاسراء) وقوله : { إذا السماء انشقت } (الانشقاق) وقوله

(١) الحجة للقراء السبعة ٣٩/٦-٤٠.

{إذا الشمس كورت} (التكوير) وقوله تعالى : {إن أمرؤ هلك} . فالتقدير إذا
انشقت السماء، وإذا كورت الشمس، ولو تملكوت، وإن هلك أمرؤ. ومن هذا قول
الشاعر :

إذا ابنُ أبي موسى بلال بلفته فقام بقأس بين وصليك جازر

فالتقدير : إذا بلغ ابن أبي موسى^(١) . فهذا هو عين ما جاء عن المبرد

استعمال العلماء له من حيث ما هيته :

كذ قد ذكرنا أن الجواز : سبب يجوز الحكم ولا يوجبه، وعدم الجواز سبب
يمنع حدوث الحكم، كما ذكر^(٢) ابن جني أن ما جاز فيه الجوابان فأكثر من المسائر،
علة لجوازه لا لوجوبه، كما ذكر السيوطي علة الجواز^(٣)، وكذلك ذكر حكم "الجائز
على السواء". فما الفرق بينه وبين علة الجواز؟ وهل فرق العلماء بين استعمالهما؟ أم
استعملوهما بنفس الماهية؟ من استقرائنا لبعض المصوح عند النحاة نلاحظ أن
بعضهم أحياناً يستعملها بنفس المعنى أو الماهية، وأحياناً أخرى تلمس تمييزاً
بينهما، يوضح هذا اقتران العلة بحكمها وقد يستعمل المصطلحان وذلك مثل : جائز،
جائز قبيح، قد يجوز، إن شئت فعلت كذا، وإن رفعت فهو صواب. فهذا في رأينا
هو علة، لأنه يُخبرك فيها دون إلزام. أمّا عندما تتسلوى الخيارات ولا يعلو أحدهما
على الآخر فذلك هو حكم الجائز على السواء، لأنه لا بد من الأخذ بأحدهما مما يقود
إلى الحكم. ثم العبارات التي تفهم من كلام الفحويين مثل : إن الاختيارين جئران

(١) الخصائص ٢/٢٨١-٣٣٨.

(٢) الخصائص ١/١٦٦.

(٣) الاقتراح في علم أصول النحو ٨٤.

كلاهما. وما ورد في هذه العبارات من التقرير. وقد يتفق بعض العلماء في مسألة في حين يختلف غيرهم، فيستعملونها من مفهوم آخر، في حين لم تذكر عند غيرهم. والمثال التالي يوضح ذلك :

إذا عطمت جملة خبرها جملة فعلية على أخرى خبرها جملة فعلية بالواو. فقد ذكر سيبويه أنها مرة تُحصل على الاسم فتُرفع وأخرى على الفعل فتُنصب فتقول : زيدٌ لقيته وعمروُ كلمته، إذا حملت الاسم "عمراً" على زيدٍ، وأخرى تحمّل على الفعل فتُنصب فتقول : زيد لقيته وعمراً كلمته، ومن ذلك زيدٌ لقيت أباه وعمراً كلمته، إذا حملت على الأب. وإذا حملت على زيد، قلت : زيد لقيت أباه وعمروُ كلمته. أليهما استخدمت فهو جائز^(١)، وقد وردت عبارات عن سيبويه تُعرّز أن هذا حكم وليس علة. فقد قال بعد أن ذكر عنوان الباب : "أي ذلك فعلت جائز" وقال : "والدليل على أن الرفع والنصب جائز كلاهما. أنك تقول : "زيد" لقيت أباه وعمراً، أما إذا أريت أنك لقيت الأب وعمراً وإن زعمت أنك لقيت الأب ولم تلق عمراً رفعت وتقول أيضاً : زيدٌ لقيته وعمروُ، إن شئت رفعت، وإن شئت قلت : زيدٌ لقيته وعمراً، وتقول أيضاً : زيدٌ ألقاه وعمراً وعمروُ. فهذا يقوّي أنك بالخيار في الوجهين". ومثل ذلك : زيد ضربني وعمروُ مررت به فهو مرفوع إن حملته على زيد وإن حملته على الفعل قلت : زيد ضربني وعمراً مررت به^(٢).

(١) الكتاب ٩١/١ ذكر سيبويه تحت عنوان "هذا باب يحمل فيه الاسم على اسم مبنى عليه الفعل مرة ويحمل مرة أخرى على اسم مبنى على الفعل، وتكره المتأخرون تحت مضمون "إنما عطف على جملة ذات وجهين" شرح ابن عقيل ٢٧٨/١
(٢) الكتاب ٩١/١

فهذه العبارات مثل : أي ذلك فعلت جاز، والرفع والنصب كلاهما جائز.
وأنت بالخيار في الوجهين، فاستخدام أي وجه يؤدي إلى حكم ولا مفر من استخدام
واحد منهما، والاثنان بنفس القوة في حين أنه عندما يذكر العلة يوسع لك في
الخيارات، ويذكر لك صوابها وسرجات هذا الصواب بقرنها بحكمها مثل : يجوز،
وقد يجوز، جائز صواب، وجائز حسن، جائز قبيح، وإن شئت. وأنت حر في
اختيارك إن شئت اخذت به وإن شئت تركته، وقد يكون ذلك الوجه الأقوى الذي
يعتقده. لكن في حال حكم "الجائز على السواء"، هناك خياران أو أكثر ولكنهما بنفس
القوة. أيهما استخدمت يوجب حكماً. في حين أن مثل قوله : إذا بنيت الفعل على
الاسم وشغلته بضمير رفعت، وإن شئت نصبت أو يجوز النصب، أو النصب صواب
فهذا يوحي أن الرفع هو الاختيار الأفضل، أو هو الوجه الذي يلزم عن هذه الظاهرة
في حين أن جواز النصب يأتي تالياً للتوسع في هذا الحكم.

وترد هذه الظاهرة عند الفراء بشكل أوضح فقد قال في قوله تعالى : { وَالسَّمَاءَ
بَنَيْنَاهَا بِأَيْمٍ } (الذاريات ٤٧) وقوله تعالى : { وَالْأَرْضَ فَرَشْنَاهَا فَنِعْمَ الْمَاهِدُونَ }
(الذاريات ٤٨) يكون نصباً ورفعاً، ففي حال النصب تكون الواو ظرفاً للفعل متصلة
به، وفي حال الرفع تكون الواو للاسم، ويرفع الاسم بعائد نكرة، نحو قول الشاعر :
إن لم أشرف النفوس من حيّ بكرٍ وعديّ تطاه جُربُ الجمال
فالعرب لا تكاد تنصب مثل "عديّ"؛ لعدم صلاح نقل الواو للفعل، فلا يحسن
أن تقول : وتطأ عدياً جُرب الجمال؛ لذا فالقاعدة في ذلك : إذا كانت الواو تحسن
للاسم كان الرفع وجه الكلام وإذا كان ما قبل الاسم يحسن للفعل والاسم كان الرفع
والنصب سواء، ولا يغلب أحدهما على الآخر، مثل ذلك قول الشاعر :

إذا ابن أبي موسى بلالاً بَلَفْتِهِ فقام بفأس بين وصلك جازر
وأما قوله عز وجل : { وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ } (فصلت ١٧) فالوجه فيه الرفع ،
لأن أمّ يليها الاسماء ولا يليها الأفعال ، ولو كانت أمّ حرفاً يلي الاسماء والأفعال
لكان الرفع والنصب معتلين^(١) .

ولم يرد عن الأخفش الجائز على السواء في هذا الباب ، فقد استخدم الجواز
كلمة ، فقد قال في قول الشاعر :^(٢)

إذا ابن أبي موسى بلالاً بَلَفْتِهِ فقام بفأس بين وصلك جازر
" لا يجوز فيه الرفع ... وربما اجتمعوا على الشيء مما يجوز والأصل فهره ،
ويكون فيه النصب^(٣) ، هذا بالرغم من أن الأخفش يجوز^(٤) الابتداء بعد إذا ، فلم يرد
عنده أن النصب والرفع معتدان في حين أن البرد منع مجيء الاسم بعد إذا ، وخصها
بالفعل ، وذلك لأن الجزاء لا يكون إلا بالفعل ، وإذا تضمن معنى الجزاء .

من ذلك يتبين أن الجائز على السواء - هو حكم يكون إذا اعتدل فيه الوجهان
أو الوجه المستعملة ، ووردت عبارات تؤكد ذلك وتساوي بين الوجه المستعملة نحو
ما قال سيبويه : أيهما استخدمت فهو جائز ، الرفع والنصب جائز كلاهما ، أو أنت
بالخير في الوجهين ، لأن الوجهين كلاهما بنفس القوة ، ولا بد أن ينتج حكم في
حين أن عمدة الجواز توحي أن هناك اختياريًا للنحوي ، ورد عن العرب ، ويورد عليه
الحجج التي يقنع بها ، وقد ورد في اللغة اختيارات أخرى لا تكون عنده بنفس
القوة ، بل يرجح غيرها عليها .

(١) معاني القرآن ١٤/١ .

(٢) ديوان ذي الرمة ٢٤٧ .

(٣) معاني القرآن ٧٨/١ .

(٤) لامع في مسائل الخلاف ١١٦/٢ .

● الأحكام والمذاهب التي لزمنا عن علة الجواز وعدمه ●

عرّف اللغويون الحكم بأنه "العلم والفقه والقضاء بالعدل"^(١) وعرفه الأصوليون بأنه "خطاب الله للتعليق بأفعال المكلفين بالافتضاء والتخيير"^(٢)، أما الفقهاء فالحكم عندهم هو "الصفة التي هي أثر ذلك الخطاب"^(٣) كما أن الناطقة بحقوق الحكم هو "القضية"^(٤) والقضية تتكون من موضوع ومحمول بينهما رابط، والموضوع هو ما يقابل المسند إليه والمحمول ما يقابل المسند عند الحاجة. بل ذهب النحاة إلى الاستفادة من كل ما سبق وذلك بإطلاقهم الأحكام على القواعد التي استنبطوها من كلام العرب وقسموا هذه الأحكام إلى واجب، وممنوع، وحسن، وقبيح، وخلاف الأول، وجائز على السواء^(٥). كما أن المذهب هو "المعتقد الذي يذهب إليه، والطريقة..."^(٦) وهو "مجموعة من الآراء والفكرات العلمية والفلسفية ارتبط بعضها ببعض ارتباطاً يجعلها وحدة منسقة"^(٧) والمذهب اصطلاحاً هو : "الأحكام التي اشتملت عليها المسائل"^(٨) فمذهب سيبويه في المبتدأ والخبر هو احكام المبتدأ والخبر التي يعتمد عليها كرافع المبتدأ، ورافع الخبر، وحذف المبتدأ، وحذف الخبر، وتقديم وتأخير كل منها فحكم المسألة التي تتكون عند النحوي هي المذهب.

(١) سان العرب مادة ح ك م ١٢/١٤٠-١٤١.

(٢) المدخل من تطبيقات الأصول ٢١، المحصول في علم أصول الفقه ٩٢/١-٩٣.

(٣) أصول الفقه ٢١، ٢٠.

(٤) المنطق الصوري، ٨٩.

(٥) الاقتراح في علم أصول الفحو ٢٩.

(٦) الكليات ٨٦٨.

(٧) المعجم الوسيط ٣١٧.

(٨) لفظه الأسلامي وألفته ٢٨/١.

وقد ساعدت علة الجواز وعدمه في تشكل الأحكام عند النحاة كما اسهمت في تشكيل مذاهبهم. ويوضح ذلك ما ذهب إليه سيدييه في إعمال الأول مع القبح^(١) وما ذهب إليه الفراء من أن إعمال الأول صواب جائز^(٢)، فهو بذلك يُجيز إعمال الثاني، كذلك ما ذهب إليه اللبرد من إعماله الثاني ولكن إعمال الأول جائز حسن^(٣)، كذلك ما ذهب إليه العارسي^(٤) وابن جني من أن إعمال الثاني أقوى^(٥)، وكل من هؤلاء أظهر حجة حيال الحكم الذي يعتقده، ويلتقون جميعاً حول إعمال أحد العاملين إلا أن ميل أحدهم إلى أحد العاملين أكبر من الآخر. وكل يظهر أسبابه، فاجتماع هذه الأحكام في المسألة الواحدة : القبح والصواب والحسن والأقوى يُميز مذاهب النحاة واعتقادهم.

كما أن علة الجواز وعدمه صبغت الأحكام والمذاهب النحوية بالنرونة والشمول بحيث احتوت ما يُنَوِّه النحوي، وما يعتقده، وإن كان أحدهما أمكن في نفسه من الآخر قال الفراء في قوله تعالى : { وَالْقَمَرُ قَدْرُناه مَنَازِلَ } (يس: ٣٩) بالرفع والنصب، والرفع أعجب إليه في هذه الآية من النصب، وذلك لعطفه على الآية السابقة { وَالشَّمْسُ تَجْرِي لِمُنَقَرٍ لَهَا وَالْقَمَرُ قَدْرُناه مَنَازِلَ }^(٦) فيتبين بذلك أن سبب العجب له من أجل اللفظ والمعنى، وذلك أن الرفع لا يحوجه إلى تقدير عامل وإن المعنى والنظم يتسقان مع ذلك، ذلك أن الشمس والقمر آيات تدل على صنع الله

(١) مكاتب ٧٧/١-٧٩.

(٢) معاني القرآن ١٦٠/٢.

(٣) المقضب ٧٩/٧-٧٩.

(٤) الحجة للقرآن السبعة ٧٩/٥-١٧٢.

(٥) الخصائص ٣٤٦/٢.

(٦) معاني القرآن ١٤/٣.

سبحانه. فعطيت الثانية على الأولى. وكذلك اجتماع النحاة على ما يجوز والأصل غيره^(١) وذلك لتسوية قراءة أو تخريجها ذلك أن القراءة سنة متبعة، فمن ذلك قوله تعالى { وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ } (فصلت ١٧) قرئت رفعا ونصباً، كذلك قوله تعالى : { إِنَّ كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ } يجوز فيه الرفع، إلا أنه أُجمِعَ على النصب، وبالإضافة إلى كونها قراءة، إلا أن التأويل ربما يستدعي اجتماعهم على النصب، وذلك أنه في الرفع تكون "خلقناه" نعمًا لكل، وفي حال النصب يكون خلقناه جملة تفسيرية، وبذلك يكون قد حاز أكبر مجموعة من الماني المحتملة.

وقد تلتقي العلقان "الجوز وعدمه" في حكم واحد، مثل كون القبيح غير جائز إلا في الشعر مثل الابتداء بالاسم بعد حروف الاستفهام وذلك لشبهها بحروف الجزاء غير واجبة التنفيذ فيطلب السائل من المخاطب أمراً غير مستقر عنده، إلا أنهم توسعوا فيها فابتدأوا بعدها بالاسم في حال كون الجملة اسمية، أما في حال كونها فعلية فهو قبيح غير جائز، وكان إعمال الأول في حال كونها فعلية فهو قبيح غير جائز^(٢)، وكان إعمال الأول في حال تنازع الفعلين معمولاً واحداً قبيحاً جائزاً وبذلك يكون اجتماع في القبيح الجائز وعدمه، فيدخل على المرء أن ذلك فساداً، ولكن يؤول كل منها حسب استعماله.

والمتنع أو غير المستقيم ناجم عن عدم الجواز فقد جاء عن سيدي في الاشتغال في حال الأمر والنهي أنك تقول : أما زيد فاقتله، ولا يستقيم أن تقول زيد فضربه ويكون زيد مبتدأ. وإن شئت نصبتَه على إضمار فعل أو على إضمار عليك، أي عليك

(١) قد ناز حديث يهني ويهن به محبي الدين رمضان بهذا الخصوص.

(٢) الكتاب ١٣٦/٩

ريداً فاضريه، كما جاء عن الأخفش في نحو قوله تعالى : { أَيْشِرًا مِنَّا وَاحِدًا نُقْبِمُهُ {
(القمر ٢٤) يستحسن أن يُبدأ بعد حروف الاستفهام بالفعل، فإذا بدأت بالاسم
فأضمر فعلاً^(١)، وبهذا يحتاطون لاستيعاب أحكامهم أكبر قدر من المعاني والتراكيب
وليتسع مجال الترجيح والتأويل.

وقد تُعَلَّل العلة بالحكم نحو ما جاء عن سيبويه وذلك لأنه جاز أن تقول . ما
أتني القوم إلا أبوك لحسن قولك . ما أتاني إلا أبوك^(٢)، وبالرغم من أن الأحكام
النحوية مستنبطة من كلام العرب، إلا أن النحوي يتعسف أحياناً بأحكام مطلقة في
المسألة، وإن جاءت بأكثر من وجه وذلك نحو ما جاء عن الفراء أنه لم يأت بعد إلا
إذا كان منفياً إلا باتباع ما بعد إلا ما قبلها^(٣)، والقراءة القرآنية نزلت بكلام العرب
قل تعالى : { مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ } (النساء ٦٦) وقرئت { مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلًا
مِنْهُمْ }، إذن كيف قرئت هكذا، وقد ذهب الأخفش إلى النصب في قوله تعالى : { وَأَسِرْ
بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِنَ اللَّيْلِ، وَلَا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا أَمْرًا } (هود ٨١) وقد ذكر أنهما
قرئت معاً، ويرى المبرد أن الوجهين جائزان جيدان وهناك وجه آخر جائز رديء هو
الاستثناء في حال فلا يلتفت منكم أحد إلا أمرًا^(٤)، أما الفارسي فقد ذكر أنه إذا
أستثنى من التام المنفي أثبتت، وإن شئت نُصب على الاستثناء. تقول ما جاءني إلا
زيد^(٥) في قوله تعالى : { فَاسِرْ بِأَهْلِكَ وَلَا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا أَمْرًا } (هود ٨١)

(١) الكتاب ١٣٨/١.

(٢) الكتاب ١٣٨/١.

(٣) الكتاب ١٣٨/١.

(٤) المقتضب ٣٩٥/٤-٣٩٦.

(٥) الحجة للقرآن السبعة ٣٩١/٤-٣٩٤.

(٦) (هود ٨١) ابن كثير ونافع وأبو عمرو يرفع الهمزة بدل من أحد وكذلك ابن محيىن والحسن والياقوت بالنصب
مستثنى من بأهلك وجعله مستثنى من بأهلك في المنفى استثناءً مقتضياً.

﴿ نتائج تقرير الحكم به ﴾

هل كانت سبباً في استيعاب كلام العرب؟ هل ضمنت عدم الاضطراب في الأحكام؟ هل كانت سبباً لاختلاف العلماء؟ لو لم تكن هاتان العلتان هل يحدث جمود في الحكم النحوي ومن ثم في تفسير النص؟ وهل من الممكن أن يلتقي العرب مع اختلاف لهجتهم على هذا الجمود؟ هل هناك توازن بين الرونة والمحافظة على الأصول العربية في أحكام النحو؟

١- الاستثناء المنقطع :

يميل الحجازيون إلى نصب ما بعد إلا إذا لم يكن من جنسه، ويذهب التميميون إلى الاتباع : أي إبدال ما بعد إلا مما قبله وذلك توسعاً، إلا أن النصب عندهم جائز، وهذا ما ذهب إليه جل النحاة، وتذكر تميم بيت النابغة :^(١)

وَقَفْتُ فِيهَا أَصِيلَانِ أَسَائِلُهَا عَمِثْتُ جَوَاباً وَمَا بِالرَّيْحِ مِنْ أَحَدٍ
إِلَّا أَوَارِي لَأَيَّاءَ مَا أَبْيَنُهَا وَالْمُؤَيُّ كَالْحَوْضِ بِالْمُظْلَمَةِ الْجَلَدِ

يبدل أوارى من أحد، وهي ليست من جنسها، ولكن الذين يذهبون إلى ذلك يتوسعون بجعل أحد يشمل الناس والمخلوقات الأخرى توسعاً.

وكذلك قول الشاعر :

وَيُلْدِئُ لَيْسَ بِهَا أَنْيْسُ إِلَّا الْيَمَافِيرُ وَالْأَلْمَيْسُ

فأبدل اليمافير والعيس من أنيس، ونحو ذلك قول النابغة :^(٢)

خَلَفْتُ يَمِيناً غَيْرَ ذِي مَنُوءِيَّةٍ وَلَا عَلِمَ إِلَّا حُمْنٌ ظَنُّ بِصَاحِبِ

(١) ديوان النابغة ١٤-١٥

إِلَّا أَوَارِي لَأَيَّاءَ مَا أَبْيَنُهَا وَالْمُؤَيُّ كَالْحَوْضِ بِالْمُظْلَمَةِ الْجَلَدِ

(٢) الكتاب ٣١٩/٢.

ونحو ذلك قوله تعالى { مَالِهِمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ } (النساء ١٥٧) { وَإِنْ
لَشَأْ تُعْرِقَهُمْ فَلَا ضَرِيحَ لَهُمْ وَلَا هُمْ يُنْقَذُونَ، إِلَّا رَحْمَةً مِنَّا } (يس ٤٣، ٤٤)
والحجازيون ينصبون في جميع ما مر^(١) وذلك لعدم اتباع الظن من العلم توسعاً.
وهذا ما جاء عن الفراء بأنه يذهب في نحو ذلك إلى النصب على مستثنى
منقطع، لكنه يذكر جواز الاتباع، ويتخرج على ذلك قوله تعالى : { فَلَوْلَا كَانَ مِنَ
الْقُرُونِ مِنْ قَبْلِكُمْ أُولُوا بَقِيَّةٍ يَنْهَوْنَ... إِلَّا قَلِيلًا } (هود ١١٦) { وَمَا لَأَخَذِ عِثْدُهُ مِنْ
نِعْمَةٍ تُجْزَى، إِلَّا ابْتِغَاءَ وَجْهِ رَبِّهِ الْأَعْلَى } (الليل ١٩) فقد ذكر أن العرب تقول : ما
في الدار إلا أكلباً وأحمره، وهي لغة الحجازيين، وينو تميم يتبعون^(٢)، وكذلك في
نحو قوله تعالى : { سَأُولِي إِلَى جَبَلٍ يَخَصِمُنِي مِنَ الْمَاءِ.. لِأَعَاصِمِ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا
مَنْ رُجِمَ } (هود ٤٣)، وقد ذكر أن "من" في موضع نصب، لأن العاصم غير المعصوم،
وإذا أولت العاصم بالمعصوم تتبع، وذلك نحو قول الشاعر :^(٣)

دع المكابم لا تَرْحَلْ لِبُغْيَتِهَا واقعد فإنك أنت الطاعم الكاسي
فقد أول الكاسي بالمكمو^(٤)

وقد خرج الأخفش قوله تعالى : { فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ آمَنَتْ فَنَفَعَهَا إِيمَانُهَا إِلَّا قَوْمَ
يُونُسَ } (يونس ٩٨) على أن إلا جاءت بمعنى لكن، وقد يجوز فيها الرفع. وذلك
بجعلها صفة بمنزلة غير. كما جاء عن اللبرد أن الوجه النصب إلا أن بني تميم يتبعون،
وقد ذكر اللبرد أن النحويين يجيزون الرفع في مثل هذا من الكلام - ولا يجيزونه في

(١) معاني القرآن ٣/٢، ديوان الفايغة ص ٤٩.

(٢) معاني القرآن ٣/٢

(٣) ديوان الحطيم ص ٥٣

(٤) معاني القرآن ١١٥/١-١١٦.

القرآن حفاظاً على خط المصحف^(١)، ونهيب الفارسي^(٢) إلى أن ما بعد إلا إذا لم يجانسه فهو منصوب. وذلك لتعمام الجملة قبل إلا، تقول : جاءني القوم غير النساء، وجاءني الناس غير البهيمة. وذلك بحملهم غير على إلا في الاستثناء^(٣)، وقد ذهب ابن جني إلى نصب ما بعد إلا إذا كان ليس من جنس ما قبلها وقد يجوز البديل^(٤).

ما سبق يبين أن النحاة جعلوا أحكامهم عامة وذلك بترجيح النصب، وتجوز الاتباع، وكلاهما تشملان لمة القباطل العربية، وكان اختلاف العلماء في هذا الدليل على مرونة الأحكام النحوية التي استقرت من هذه النصوص، تلك الأحكام التي شملت الكلي والجزئي، وكان الجزئي مرناً ضمن دائرة الكلي العامة، فالنصب هو الوجه عند جميعهم لكن الاتباع منهم من قال عنه : يجوز وقبيلة تميم تتبع، ومنهم من قال : قد يجوز الاتباع.

فستقرأ الحكم من النقة احتوى جميع اتجاهات القباطل العربية.

٢- غير :

يرى سيبويه أن غيراً تستخدم استخدام إلا في بعض الحالات فيستثنى بها. تقول : جاءني القوم غير زيد فقد يجوز أن يكون زيداً لم يأتك، وقد يجوز أن يكون قد أتك لكن إذا قلت : جاءني القوم غير زيد يجرىء عن قولك : ما أتاني إلا زيد^(٥)، ويبين الفراء استخدام غير استخدام إلا، وذلك بذكره أوجه إصراب في قوله

(١) المقضب ٤١٥/٤-٤١٦.

(٢) المقدمات ٤٩٤-٤٩٣.

(٣) المقدمات، ٤٩٣-٤٠٤.

(٤) النامع في العربية ١٥١-١٥٢.

(٥) الكتاب ٣٤٣/٧-٣٤٤.

تعالى : { هل من خالق غير الله } (فاطر ٣) فالجر الوجه : وهو نعت ، والرفع على
البدل ، والنصب على الاستثناء ، وتكرر أن بعض بني أسد وقصاعة ينصب تم الكلام أم
لم يتم. وذلك نحو قول الشاعر :

لم يمنع الشرب منها غير أن هتفت
حمامة من سحوق ذات أوقال
الكلام ناقص ونُصبت^(١)

وقال الآخر :

لا عيب فيها غير شهلة عينها
كذاك عتاق الطير شهلاً عيونها
الكلام تام ونُصبت

يتبين أن أحكامه استوعبت جميع الوجوه والمعاني المحتملة لغير كما أنه
أشار إلى استعمالات بعض القبائل الشاذة، فكانت أحكامه عامة وتفصيلية.

ومثل ذلك إعراب غير في قوله تعالى : { غير أولي الإربة } (النور ٣١) بالجر
نعتاً للتابعين وهو الوجه الأجود، والنصب على القطع وبالرفع على البدل.

ومثل ذلك ما جاء عن الأخفش في أن غيراً في قوله تعالى : { غير المضروب
عليهم } (الفتح) فقد اهتم بذكر جميع الوجوه في إعراب غير سواء بذكر اجتهاد في
إعرابها كأن تعرب غيراً حالاً للذين أو بدلاً أو نعتاً والأجود عنده البدل، كون الذين
معرفة، وغير مكرة، كما ذكر ما جاء عن العرب في إعرابها. وهو النصب على
الاستثناء المنقطع عند الحجازيين، والاتباع عند التميميين^(٢). وقد ذهب المبرد إلى أن
غيراً تصلح في بعض مواضع الاستثناء بيلاً وأنها تقبلان الأحكام، وقد ذكر ما جاء

(١) معاني القرآن ٢٥٠/٢٥٠

(٢) معاني القرآن ١٧/١.

عن القبائل في الاستثناء المنقطع^(١). أما الفارسي فقد ذكر أصل كلتيهما وأنهما تتبادلان الأحكام، وذلك نحو قوله تعالى: { لا يستوي القاعدون من المؤمنين غير أولى الضرر } (النساء ٩٥) بالرفع على البدل من القاعدين، والجر على المعت للمؤمنين والنصب على الاستثناء المنقطع^(٢) { لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلَهُةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا } (الأنبياء ٢٢) وذلك بإعراب "إلا الله" صفة عند سيبويه، والمبرد^(٣).

مما سبق يتبين أن اعتبار الجواز وعدمه في تقرير الحكم يبين الشمولية والإحاطة بجميع الاحتمالات. وعدم إهمالهم ما جاء عن العرب، وإن كان قليلاً، كذلك أوجدت هذه الملة مرونة ودقة في المحافظة على الأصول النحوية التي يعتقدونها النحاة. فقد أجازوا الاستثناء بفهر في بعض المواضع، كذلك أجازوا الوصف به إلا في بعض المواضع.

٣- أعمال المصدر :

يعمل المصدر عمل الفعل قال الشاعر :^(٤)

لقد كنت دابنت بها حماناً مخافة الإفلاس والليأنا

وقال آخر

يَحْسِنُ بَيْعَ الْأَصْلِ وَالْقِيَا

فالمعمل فعل محذوف تقديره "وإن خُفْتُ، وإن يَبَيْعَ" أو مصدر محذوف، وأحد

المضاف إليه محله، نحو مخافة الإفلاس ومخافة الليأنا، يحسن بيع الأصل وبيع

(١) المقتضب ٤/١٨٧.

(٢) المقتضب في شرح الإيضاح ٢/٧٠٨.

(٣) المقتضب ٤/٤٠٨-٤١٠.

(٤) أراجيز رؤبه.

القياما^(١). وقد يذهب النحوي إلى تفضيل وجه يرى ترجيحه أفضل على وجه يقرأ به معللاً ذلك. وهذا التفضيل سمحت به علة الجواز وعدمه، التي جاءت نتيجة اختلاف اللهجات، قال القراء في قوله تعالى: {وهم من قَزَعِ يومئذ آمنون} (النمل ٨٩)^(٢)، القراء يقرأونها بالإضافة، وهو يقرأ بالنصب والتنوين {من قَزَعِ يومئذ} وقراءة الإضافة أحب إليه، وإن كان يقرأ بالنصب، وذلك لأن القَزَع معلوم، وقد عضده بنص معلوم آخر وهو قوله تعالى: {لَا يَحْزَنُهُمُ الْقَزَعُ الْأَكْبَرُ} (الأنبياء ١٠٣) وهذا معروف، وتعريفه بالإضافة ليتساوى المعنيان أعجب إليه، وكلا القرائتين صواب.

وكما يعمل المصدر مضافاً نحو قوله تعالى: {ذَكَرُ رَحْمَةِ رَبِّكَ فَهَدَى} (مريم ٢) يعمل منوناً نحو قوله تعالى: {إِلَّا قِيلاً سَلَاماً} (الواقعة ٢٦) كذلك يعمل معرفاً نحو قول الشاعر^(٣)

لقد علمت أولى المفيرة أنني لحت فلم أنكل عن الضرب مسعاً

يتبين مما سبق أن علة الجواز وعدمه وسعت المجال لاستيعاب كلام العرب، وأحكام النحويين، كما كانت الأحكام بها مرنة مع محافظتها على الأصول النحوية وسنة القراءة.

(١) الكتاب ١٩١/١-١٩٢

(٢) معاني القرآن ٣٠١/٢

«قرأ الكوفيون بتنوين "قَزَعٍ" وقرأ الباقون بغير تنوين، على إضافة "قَزَعٍ" إلى "يوم" الكسف ١٩٩/٢»

(٣) معاني القرآن ٤٠١/٢، ٤٩١.

(٤) لمقضب ١٤/١.

■ الجواز في مذاهب النحويين الذين أخذوا به فأجازوا أو لم

يجيزوا. ومرادهم من ذلك ■

كيف استُخيم الجواز وعدمه؟ وعلام يدل ذلك؟ هل سمح بالابتعاد عن المذهب

أم استحدثت أحكامه ضمن الأحكام الخاصة بالمذهب؟

١. تقدم معمول اسم الفاعل إذا لم يكن مقترناً بال :

لم يُجز الكسائي والفرّاء تقديم معمول اسم الفاعل إذا كان اسم الفاعل خبراً للمبتدأ الثاني، نحو قولك : زيداً جاريتك أبوها ضارب، أما إذا كان اسم الفاعل خبراً للمبتدأ الأول، فأجاز الكسائي تقديمه، ولم يجزه الفرّاء. نحو قولك : زيداً ضارب أبوه عمراً، فإذا قلت : عمراً زيداً ضارب أبوه، فهذا جائز على مذهب الكسائي، ولا يجوز على مذهب الفرّاء. بل الجائز عنده أن تقدم معمول المبتدأ الثاني عليه وليس على الأول : وذلك بأن تقول . زيداً عمراً ضارب أبوه، ولا يجوز أن تقول عمراً وزيداً ضارب أبوه، وهذا لا يجوز عند الفرّاء سواء أكان معمول الثاني مفعولاً أو ظرفاً أو جاراً ومجروراً، وذلك لأن الفرّاء يمدّ معمول الثاني من صلته سواء كان مفعولاً أم شبه جملة^(١). أما المبرد فقد أجاز تقديم معمول اسم الفاعل على المبتدأ الأول، وذلك نحو قولك : عمراً عمّتك أبوها ناصح، وذلك لأن المبرد لا يمدّ "ناصر" بمعنى الذي نصح، بل يمدّها كالفعل المضارع عملاً ومعنى. فيجوز فيه التقديم والتأخير. ورأى ثعلب أن رأي الفرّاء هو القياس^(٢)، في حين أن أبا علي العارسي

(١) المسائل البصريّة ٥٤٥/١-٥٤٨.

(٢) مقتضب ١٦٥/١.

أجاز ذلك لأن المفعول يتقدم ولكنه قبّحه لأن المفعول لا يقع حيث يقع العامل، وذلك من شروطهم. ولا يفصل بين المبتدأ وخبره بأجنبي إلا في ضرورة شعرية، أما لنشر مجال الاختيار فهو غير جائز. والفصل بين الفعل والفاعل معتنع عنده وذلك لشدة اتصال الفعل بالفاعل. في حين أن المبتدأ والخبر قد يُحذف أحدهما لدلالة الآخر عليه. وللخروج من هذا يقدر تقديم الخير كاملاً كأنك تقول : "أبوها ضاربٌ زيداً جاريتك. وسوّغ ذلك أن الخير كاملاً بمنزلة المفرد.

وكون الخبر مفرداً أصلاً وكونه جملة فرعاً، فيكون هذا ما جاز في الأصل جاز في الفرع وبذا يقبح. ويرى الفارسي أن رأي الفراء ليس بقياس كما يقول ثعلب؛ وذلك لأن اسم الفاعل، وإن كان الثاني فهو جارٍ على الأول، وعاد الضمير منه إليه، واستغنى به كما يستغني بفعل نفسه. وبذلك يتساويان في الإضافة إلى كل منهما وإذا تساوى بذلك تساوى جواز التقديم على أي منها.

كما لا يرى رأي الفراء صواباً في منعه تقديم مفعول اسم الفاعل على المبتدأ الأول. وذلك لعدم وجود محذور كالفصل بين متصل، كما أنه يرى أن ضارباً بمنزلة "يضرب" وليس بمنزلة "الذي يضرب"، فإذا قُبِحتْ ضاربٌ أبوه على زيد فهو حسن، ويقع العامل موقع المفعول فيه^(١).

بهذا يتبين أن الجواز وعدمه يستخدم أحياناً حسب ما يراه النحوي من صحة معنى أو أصل نحوي لا يمكن تجاوزه. فالمعنى عند المبرد يختلف عن المعنى عند غيره من بعض النحويين. كما يتفق الكسائي والفراء في عدم تجويزهم تقدم المفعول

(١) المسائل البصرية ١/٥٤٥

على المبتدأ الأول ويختلفون في جواز ذلك إذا كان اسم الفاعل وسطاً؛ وذلك لأنه حين يراها المبرد جائزه، يراها الفارسي جائزه ولكنها قبيحة وعلل كل منهم ذلك بالعلّة التي تخدم مذهبه في ذلك.

فيقبين من ذلك أن استخدامهم الجواز وعدمه أحياناً يختلف من عالم إلى آخر عند بعضهم جائزه مطلقاً كما هو الحال عند المبرد في هذه المسألة، وأحياناً يتفقان على أصل ويختلفان في فرع كما هو الحال عند الكمائي والفرّاء وثلعب، وأخرى يكون جائزاً ولكنه قبيح كما هو الحال عند الفارسي، وهذا يخدم تأويل النصوص، ويعالج كلية الأحكام ومرونتها.

كما يستخدم الجواز وعدمه بدرجات حسب قوة الحكم، وهذا يختلف من نحوي إلى آخر. لقد ذكر الفارسي في قول النابغة^(١)

إنني كأنني لدى النعمان أخبره
بعض الأود حديثاً غير مكذوب
وهذا تتحكم فيه المفردة، فـ"أود" اسم فاعل لا يدل على الفعلية أي ليس بمعنى الذي فعل كما يقدر الذي يضرب في الضارب، بل هو اسم بمنزلة الديدر-
والدروهم. قال الشاعر :

إن تبخلني بما جُمِلَ أو تمَتَّلِي
أو تمسّحي في الضامن المَوْتِي
وفسره أبو عمرو : الظاعنين. وهذا يجعل استخدام اللام لدلالة الجنس.
فالظاعن مفرد لكن اللام دلت على الجنس^(٢).

(١) ديوان النابغة ص ٤٩، الأود : جمع وُدّ، وهو دود أو وُدّ.

(٢) المسائل البصريّة ٧٣٨/٧-٧٤٠.

كما أن استخدام الجواز وعدمه يتناسب طردياً مع قوة الحكم. وقد يجوز، جائز، والأجوز، ويذكر متلازماً مع الحكم نحو الجائز الحصن أو مشيراً إليه، نحو القبيح، والحسن، والجيد، والأجود..... وقد يستخدم ما يقابل الجائز نحو "الأولى" قال الشاعر :

وإن الذي حانت بقلج دماؤهم

وإذا لم يحسن أن تجعل بمنزلة الذي هنا، فأولى أن لا يحسن فيه حال غياب الدليل.

٢. عمل اسم الفاعل إذا كان ماضياً أو مضافاً إليه :

لا يجيز النحاة إلا الكسائي وتعليل عمل اسم الفاعل إذا كان ماضياً فقد ذكر سيبويه أن اسم الفاعل الماضي لا ينون ولا يعمل اليقته وذلك نحو قولك : هذا قاتل عمرو أمس، وإنما أعمل اسم الفاعل المضارع لأنه خارج الفعل في تركيبه ومعناه، ولكن الماضي لا يضارعه^(١)، كما منع عمله وتنوينه الفراء^(٢) والأخفش^(٣) كما ذهب إلى ذلك المبرد^(٤) والفرسي، كذلك اجمع النحاة على أن اسم الفاعل إذا كان مضافاً إليه لا يعمل وذلك لعدم جواز تقدم المضاف إليه على المضاف، فإذا قلت : هذا معي زيداً الدرهم أمس فإن الدرهم ينصب بمضمر يدل عليه اسم الفاعل الظاهر، كذلك إذا قلت : أنا زيداً غير ضارب، فإن ضارباً هذه لا تعمل لأنها مضاف إليه، والمضاف إليه لا يتقدم على المضاف، لذا لزم تفسير مضمر ينصب زيداً، وقد ذهب المبرد إلى حمل عمل اسم

(١) الكتاب، ١١٠

(٢) المسائل البصرييات ٤٦٧/١

(٣) معاني القرآن ٨٣/١-٨٤

(٤) المقتضب ١٤٨/٤

الفاعل في مثل هذه الحالة على المعنى فتقولك : أنا زيدا غير ضاربٍ كأنك قلت : أنا زيدا لا ضارب^(١).

وقد ينهـب النحوي^(٢) إلى تفضيل قراءة على قراءته، وذلك للمعنى أو الحجة التي مدعم هذه القراءة من ذلك تفضيل الفراء للإضافة في قوله تعالى : { وَهُمْ مِنْ فَرْعٍ يَوْمَثٍ } (النمل ٨٩) وذلك لأن الفرع معلوم وقد جاء في القرآن - { وَلَا يَحْزَنُهُمُ الْفَرْعُ الْأَكْبَرُ } وهذا يتسجم مع التعريف بالإضافة.

كما أن النحاة ينجأون إلى الجواز لكثرة التخريج والتأويلات المحتملة. ومن ذلك ما ذهب إليه الفراء في تخريج قوله تعالى : { فَكُ رَقَبَةً أَوْ إِطْعَامٌ } (البقرة ١٣) إما فكُ رَقَبَةً أَوْ أَطْعَمَ أَوْ فَكُ رَقَبَةً أَوْ إِطْعَامَ، وبذا يكونان متجانسين وذلك لازم للعطف. ومن تخريجاتهم المتعددة. قوله تعالى : { إِلَّا قِيْلًا سَلَامًا } (الواقعة ٢٦) وذلك بنصب السلام بالثقل، أو بكونه عطف بهان أو الا تسمع إلا الخير، والسلام الخير^(٣).

❖ من أخذ بالجواز من النحويين ومن ذهب إلى عدمه ❖

من أخذ به أو ذهب إلى عدمه أو رفضه البتة، وعلام يدل ذلك؟، هل الأخذ به اعتباطاً؟، مطرداً؟، هل اخترعه النحاة؟ هل جافوا به لتخريج بعض القراءات التي لا تتفق و القواعد النحوية ماذا يفيد الأخذ به؟ وماذا يفيد عدمه سواء في المذهب النحوي أم العقدي؟

(١) المسائل البصريات ٥٤١/١.

(٢) معاني القرآن ٣٠١/٢.

• (وقرأ الكسائي : { وَهُمْ مِنْ فَرْعٍ } صوتاً (يومثث) نصيباً، ورويت عن نافع بالإضافة ... وكسر الميم، وبالإضافة ونفع بهم...) للحجة للفراء السبعة ٣٤٧/٤.

• (قرأ ابن كثير وأبو عمرو والكسائي { فَكُ رَقَبَةً أَوْ أَطْعَمَ وقرأ عاصم ونافع وحمره فَكُ رَقَبَةً وَإِطْعَامَ ٥١٣/٦

(٣) معاني القرآن ٢٦٥/٣.

ذكر الزبيدي^(١) أن عيسى بن عمرو الثقفي ألقى على الكسائي هذه المسألة: همك ما أهمك، فأخذ الكسائي يقول: يجوز كذا ويجوز كذا، فقال له عيسى: أريد كلام العرب، وهذا الذي تأتي به ليس من كلامهم. وقد علق ثعلب على ذلك قائلاً: لا أحد يستطيع أن يخطيء في هذه المسألة، لأنه كيف عُرِبَ فهو بصيب، إنما ما يريد عيسى هو اللفظة التي وقعت إليه، أي الرواية الصحيحة لهذه الجملة^(٢)، وكلام ثعلب هذا يدل على أن عيسى بن عمرو لم يرفض الجواز أو عدمه كما يقولون، وكيف يُسوَّغ رفضه له وهو قاريه ويعلم أوجه القراءات المختلفة، كما يعلم تواترهم وصحتها، وأنها جاءت على كلام العرب ولهجاتهم. بل كيف يُسوَّغ رفضه له، وهو النحوي، ولا شك أنه يعلم اختلاف لهجات العرب، وأن هذه القراءات جاءت لتُسهل عليهم. ولتحل المشكلة القائمة من اختلاف لهجاتهم. ومن يعلم أن عيسى بن عمرو متقعر في اللغة، يُسوَّغ تحده في طلب الرواية الصحيحة لكلام العرب. كما أن الجواز وعدمه لم يخترعه النحاة، ولم يكن الأخذ به اعتباطاً، بل جاء في كلام العرب في اختلاف لهجاتهم، كما جاء في الكتاب العزيز، بنزوله على سبعة أحرف، والذي يبدو أن القراءة يُلْزَمُ فيها بالرواية، ولا تخضع للقاعدة النحوية أحياناً، بل تحوُّر القاعدة النحوية لتتلاءم مع الآية أو يحاول النحوي إيجاد التأويل المناسب للتلازم بين الآية والقاعدة النحوية.

(١) طبقات النحويين والنقويين ٤٢.

(٢) تاريخ النحو العربي - عمله النحوي ٥٧.

وقد يتفق السحاة على الحكم، ولكن رواية بيت أو قراءة توجد الاختلاف بينهم. ففي الفعل المضارع بعد الواو في الواجب، يرفع الفعل المضارع، قال سيبويه "سألت الحليل عن قول الأعشى^(١):"

لقد كان في حول ثواء ثويثة تُقضى لياتات ويسام سائم

فرفعه وقال : لا أعرف فيه غيره؛ لأن أول الكلام خبر وهو واجب. كأنه قال : ففي حول تُقضى لياتات ويسام سائم...^(٢).

أما الأخفش فقد نصبه على إضمار "أن" لأن التقضي اسم، وأجاز رفعه شريطة أن يكون "تُقضى" فعلاً^(٣).

كذلك المبرد ذكر أن الفحويين ينشدون هذا البيت بروايتين، يرفع "يسام" وذلك بعطفها على "تُقضى" باعتبارها فعلاً، وإذا اعتبرتها "تُقضى" اسماً. فتنصب "يسام" على إضمار "أن" يُنسبك من أن والفعل مصدر فيعطف على الاسم^(٤).

وكما اختلف في نحو قوله تعالى : { فإنما يقول له كن فيكون } (البقرة ١١٧) بالرغم من كونها قراءة فإن الفراء لم يجزها إلا رفعاً بالرغم من أنها قرئت نصباً^(٥).

وقد ضعف الفارسي أيضاً وجه النصب، أما في قوله تعالى : { إنما قولنا لشيء إذا

(١) ديوان الأعشى ٢٠٧

لقد كان في حول ثواء ثويثة تُقضى لياتات، ويسام سائم.

(٢) الكتاب ٣٧/٣-٣٨

(٣) معاني القرآن ٦/٦٤.

(٤) مقتضب ٢٦/٢-٣٧

• (قرأ ابن عامر وحده : { كُنْ فيكون } ينصب الفون، وقرأ الياقوت، فيكون) رفعاً، الحجة للقراء السبعة ٢٠٣/٢

(٥) معاني القرآن ١/٧٤-٧٥.

أردناه أن نقول له كن فيكون { (الفصل ٤٠) فقد ذهب الكسائي إلى العطف على
"نقول" في حين أن الفراء ذهب إلى الرفع. وكان أحب الوجهين إليه^(١)

وقد اختلف سيبويه والمبرد في قول كعب الغنوي :^(٢)

وما أما للشيء الذي ليس نافي - ويغضب منه صاحبي بقول

فلوجه عند سيبويه النصب. والرفع جائز حسن في حين يراه المبرد جائزاً
بعيداً، ويرى أن الوجه الرفع؛ وذلك بجعله يغضب في الملة ليصح الكلام، لأنه لا
يريد العصب، ولكن ما يوجب الغضب، والنصب عنده جائز وذلك بأن تعطفه على
الشيء حيث أن الشيء منموتا.

ويبدو أن سيبويه قد قدم ما سمعه من العرب على الجوازات الأخرى للنصب،
في حين أن المبرد قدّم ما يراه وجهاً على رواية البيت.

وبذلك تبدو جرأة بعض النحاة على الشاهد الشعري أو القراءة لتوجيه
اختياراتهم، كل ذلك أذن لهم به الجواز وعدمه.

عدم جواز النصب في حال الفصل بين المضاف والمضاف إليه إذا لم يكن اسم
الفاعل أو المصدر منوناً إلا في الشعر.

ذهب سيبويه إلى أنه لا يجوز النصب إذا فصل بين المضاف والمضاف إليه،
وكان اسم الفاعل غير منون إلا في ضرورة شعر^(٣)، نحو قول الضمخ :

رب ابن عم لسليمي مخمعل طباخ ساعات الكرى زاد الكم^(٤)

(١) الكتاب ٤٦٣

(٢) القتيب ١٩/٢

(٣) سيبويه ١٧٦- ١٧٧

(٤) ديوان الضمخ ص ١٠٩

وكما قال الأخطل : (١)

وكرار خلف المخجرين جواده إذا لم يحام نون أنقى حليها (٢)

هنا نونت اسم الفاعل، صار بمنزلة الفعل ونصب به (٣). أما الكسائي فقد بين أن النصب هو الأولى إذا فصل بين المضاف والمضاف إليه بصفة (٤) ولم يتون نحو قولك : هو ضارب في غير شيء أخاه لتوهم التنوين في حال الفصل بينهما، وأما قول من قل : "مخلف وعده مرسله" (ابراهيم ٤٧) ولم يزن لكثير من الناس قتل أولادهم شركائهم (الأنعام ١٣٧) ليس بشيء.

في حين أن الفراء لا يجيزه، وقد ذكر أن هناك من ينشد قول الشاعر :
فرججتهم متمكناً
زج القلوص أبي مزاده
قال عنه أنه باطل، والمواب
زج القلوص أبو مزاده

وهي الفراء أن الإضافة تجوز إذا كان الممولان شيئين مختلفين نحو قولك :
كسوتك الثوب، فتقول : هو كاسي عباده ثوباً، وتقول هو كاسي الثوب عبداً (٥).
قال الشاعر :

تري الثور فيها مدخل الظل رأسه وسائرة باد إلى الشمس أجمع

حفاظاً إذا لم يحم أنقى حليها.

(١) ديوان الأخطل ص ٢٩٢ . وكرار خلف للرقيق جواده

(٢) الكتاب ص ١٧٦-١٧٧ .

(٣) معاني القرآن ٧٩/٢-٨١ .

(٤) نصفه - شبه الجملة في اصطلاح الكوفيين.

(٥) معاني القرآن ٧٩/٢-٨١ .

وقال آخر :

فرشني بخير لا أكونن وبدوحتي كناحت يوم صخرة بعسيل

ولا يحسن إذا كان لازماً، كأن تقول : أنت صاحبُ اليوم ألف دينار. ثم قل :

إذا اعترضت صفة بين خافض وما خفض جاز إضافته، نحو قولك : هذا ضارب في

الدار أخيه، ولا يجوز إلا في الشعر، نحو قول الشاعر :

متوخرٌ عن أنباهه جلسد راسه لمن كاشباه الزجّاج فُروج

فتجد التناقض في كلامه، كيف جَوّزه في الكلام؟ ثم نفى تجويزه إلا في الشعر.

كما أن الأخفش ذكر أنه لا بد من الإضافة إلى الأول ونصب الثاني وذلك لحلو

الأول من التعريف والتنوين وذلك نحو قوله تعالى : ﴿مخلف وعده رُسُلُه﴾ (إبراهيم

٤٧) ولا يجوز أن يضيف إلى آخر كأن تقول : (مخلف وعده رُسُلُه) ^(١).

(١) معاني القرآن ٣/٣٧٧.

الفصل الثالث

قيم أحكام الجواز وعدمه



.

.

قيم أحكام الجواز وعدمه

﴿ قيم الأحكام التي لزم من الجواز وعدمه ﴾

لزم من الجواز وعدمه أحكام مختلفة، فما قيمة هذه الأحكام؟ ما قيمتها في تفسير المصوص؟ هل انسجمت هذه مع الأحرف السبعة التي أنجم بها على هذه الأمة، والتي جاءت لتستوعب اختلاف اللهجات؟ وهل جاءت ملبية لاختلاف ثقافة العلماء وتفاوت آرائهم وقدراتهم في نفس الحقبة الزمنية، واختلاف الحقب؟ كيف أثرت في توجيه النص؟ وكيف أثر بها مذهب العالم ومعتقد في توجيه النص؟ هذا يتضح من المسائل التالية :

الفعل المضارع بعد الغاء السببية :

تأتي الغاء السببية في جواب الطلب (الأمر، والنهي، والاستفهام، والعرض، والتحريض، والتمني، والترجي، والنفي). وفي هذه الأحوال ينصب الفعل المضارع على إضمار "أن" عند البصريين، وعلى الصرف عند الكوفيين، ويكون الناصب الغاء عند الجرمي^(١). وقد يرفع ما بعدها على الاستئناف أو القطع، وكل من نصب ورفع يشتمل على عدة معاني. وكل ذلك ناجم عن عدم جواز إظهار أن. فإذا قلت : ما تأتينا فتحدثنا فهي على إضمار أن تحتمل المعاني التالية :

١- ما تأتينا فكيف تحدثنا، أو لو أتينا تحدثنا.

٢- منك إتيان كثير ولكن لا حديث : أي تأتي ولكن ليس محدثاً^(٢).

(١) الانصاف في سئل الخلاف ٢/٥٥٧-٥٥٩.

(٢) الكتاب ٢٨/٣.

الجواز وعدمه والضرورة الشعرية :

تسمح لأحكام التي لزمّت عن الجواز بإيجاد تخريج لحالات الضرورة والتي

تكون بخلاف الباب. قال الشاعر :

سأترك منزلي لني تميم
وقال الأعشى :^(١)
والحق بالحجاز فاستريح

ثمّيت لا تجزونني عند ذاكم
وقال طرفة :^(٢)
ولكن سيجزيني الإله فيعقبها

لنا فضبة لا يدخل الذل وسطها
وهذا ضعيف في الكلام. وضعت أحكام الجواز وعدمه للشعر سلامته من
الكسر، وذلك نحو قول الشاعر :^(٣)

ومن يفترب عن قومه لا يزل يرى
فهذا البيت يقرأ رفعا ونصباً. والوجه فيه الجزم، ولكن الجزم يكسر البيت.
ومما عرّ مظلوم مجراً ومسحبا
يكن ما أساء الفار في رأس كبكها

ورخص الجواز وعدمه مخالفة القاعدة في الضرورة.

"فأستريحها" ليست جواباً لطالب، فالكلام قبلها خبرياً، لكنه تجاوز القاعدة

ورخص النصب على إضمار "أن" ليعطف على ما نوى فيه الاسم. ونحو ذلك قول الشاعر :
لنا فضبة لا يدخل الذل وسطها
ويأوي إليها المستجير فيعصما

(١) ديوان الأعشى ص ٢٠٧.

هناك لا تجزونني عند ذاكم ولكن سيجزيني الإله فيعقبها.

(٢) ديوان طرفة ص ٢٢٢.

(٣) ديوان الأعشى ص ٨.

قل عنه المبرد : إنه رديء، ويروى لبعضها، وبذا يخرج من دائرة الضرورة، وهو الوجه الجيد.

الجواز وعلمه والمعتقد :

قد يختلف العلماء وإن كانوا من مذهب واحد في الجواز وعدمه، وكل له تحريجه. وقد تُعني ثقافة العالم أو معتقده التخريج، فهذا الكمائي لا يجيز الرفع في قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴾ (النمل)، بر يذهب إلى العطف على "نقول" ويُفسر ذلك بأن الكينونة تعقب القول مباشرة، دون معالجة أو تعب. أمّا الفراء فقد ذكر أن أكثر القراء على رفعهما -أي هذه الآية، والآية الثانية والثمانون من سورة يس- والرفع عنده صواب وهو أحب الوجهين إليه، وذلك لأنه يرى أن الكلام قد تم بقوله : "إذا أردناه أن نقول له كن" ثم استأنف الكلام وقال : فسيكون ما أراد الله^(١).

وقد يلجأ العالم إلى تضعيف قراءة؛ وذلك ربما لإقامة الحجة لمنتقده، فقد ضعف الدرسي قراءة ابن عامر لقوله تعالى : ﴿ كُنْ فَيَكُونُ ﴾ (البقرة ١١٧) وقال: إن القول يجاز وليس حقيقة، وإن (كن) وإن كان يلفظ الأمر إلا أن المراد منه الخبر، وقد أقام على ذلك الحجج، وأن المعنى المراد من ذلك أنه يكون فيكون. أي يكون بتكوينه أي بإحداثه وليس على خلاف ذلك^(٢).

(١) معاني القرآن ٧٤/١-٧٥-٧٦ لجامع لأحكام القرآن ٩٠/١٥.

(٢) الحجة لقراء المصحف ٢٠٣/٢-٢٠٩.

أحكام الجواز وعدمه والقراءات :

جاءت أحكام الجواز مُلَيَّية للقراءات، والتي جاءت لتستوعب لهجات العرب وتوسع على الأمة. وذلك نحو قوله تعالى ﴿ يَا لَيْتَنَّا نَرُودُ وَلَا نَكْذِبُ بِآيَاتِ رَبِّنا ﴾ (الأنعام ٢٧) هي في قراءة عبيد الله بن مسعود بالقاء، فمن قرأها بالقاء جَوَّز النصب على الجواب، والرفع على الاستئناف، وهي في قراءة الفراء بالواو، وهو يرى أن الرفع في قراءته أجود من النصب، والنصب جائز على الصرف^(١). وذلك أن المعنى في حال الرفع : أخبر عنهم أنهم لا يكذبون، أي ونحن لا نكذب، ولم يتمنوا أن لا يكذبون، لأنهم عاينوا الحقيقة، أما في حال النصب فهو جائز على الصرف، أي يكون جواباً للتمني.

أحكام الجواز وعدمه والتفسير :

وبتعدد الأحكام الناجمة عن الجواز وعدمه يمكن توجيه النص حسب ما يراه المفسرُ صواباً بحيث لا يخالف النص ولا يجمد رأيه إزاء النص ما دام هناك عدة قراءات يلزم منها عدة أحكام، وكلها آيلٌ عن الجواز وعدمه. قال تعالى^(٢) ﴿ إِنْ يَشَأْ يُسْكِنِ الرِّيحَ فَيَظْلِلْنَ رَوَاكِدَ عَلَى ظَهْرِهِ... أَوْ يُوقِفْهُنَّ... وَيَمْحُفُ عَنْ كَثِيرٍ... وَيَعْلَمُ الَّذِينَ... ﴾ (الشورى ٣٥، ٣٤، ٣٣) فالنصب على الجواب جائز والجزم على المعطف جائز، والرفع على الابتداء جائز. ونحو ذلك قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ تَبَدُّوْا فِي

(١) معاني القرآن ٢٧٧/١.

(٢) معاني القرآن ٦٠٠-٥٩/١.

• (قرأ نافع وابن عامر - (ويعلم الذين) يرفع اليم. وقرأ الباقون) : (ويعلم الذين تسبوا) الحجة للقراء السبعة ١٣٠/١.

أنفسكم أو تحفوه بحاسبكم به الله، فيغفر لمن يشاء { (البقرة ٢٨٢) فالجزم على العطف، والرفع على الابتداء، والنصب على إضمار أن، وكل ذلك جائز وهو من كلام العرب^(١).

أحكام الجواز تتميز بالدقة والشمول :

تميزت الأحكام الناجمة عن الجواز وعدمه بالدقة والشمولية واستيعاب المختلف عن القاعدة فهي لم تترك شيئاً، وفي الحين ذاته راعت الأصول النحوية، قل تعالى : { من ذا الذي يقرض الله قرضاً حسناً فيضاعفه له } * (البقرة ٢٤٥) تقرأ "يضاعفه" رفعاً ونصباً، فالرفع عطفاً على صلة الذي والنصب على جواب الاستفهام، ونحو ذلك قوله تعالى : { ولا تطرد الذين يدعون ربهم بالغداة والعشي فتكون من الظالمين } (الانعام ٥٢) بالنصب على الجواب والرفع على الاستئناف، ونحو ذلك : **

فلت له صوب ولا تجهده فيذكر من أخرى القطاة فتزلق
جاء في "يذكر" النصب والجزم. كما أن تفاوت الأحكام النحوية الناجمة عن الجواز وعدمه استوعب جميع ما جاء عن العرب. قال الأخفش : " وقد يجوز، إذا حسن أن تجرى الآخر على الأول، أن تجعله مثله، نحو قوله تعالى : { وتوا لو تدهن فيذهنون } (القلم ٩)، ونحو ذلك { وذا الذين كفروا لو تغفلون عن أسلحتكم وأمتعتكم فيميلون } (النساء ١٠٢) أي وتوا لو تغفلون، ولو يميلون، ونحو ذلك قوله

(١) معاني القرآن ٥٩/١ - ٦٠

* (قرأ ابن عامر) (فيضعفه) بغير ألف محذوفاً .. وواقعه عامر ... وكان أبو عمرو لا تسقط الألف إلا في سورة الأحراب قوله : (يضعف لها العذاب فإنه بغير ألف) وقرأ نافع وحمره والكماتني ذلك كله بالألف ورفع الناء) الحجة للقراء السبعة ٣١٤/٢.

** دهور أمريه للقيس * فقلت له صوب ولا تجهده فيذكر من أخرى القطاة فتزلق.

تعالى : { ولا يؤذن لهم فيعتذرون } (الرسالات ٣٦) أي لا يؤذن لهم ولا يعتذرون.
فهذا حكم ضعيف مشروط ساعده في قراءة، ونحو قوله تعالى : { وإن نبدوا ما في
أنفسكم أو تحفوه يحاسبكم به الله فيختار لمن يشاء } (البقرة ٢٨٤) فقد قرئت هذه
الآية على ثلاثة أوجه رفعا وجزما وتصبا ولكن النصب قبيح. وذلك لعدم وقوع
الحاسبة إلا بوقوع الفعل المبنية عليه وهو فعل الشرط^(١).

أما ابن جني^(٢) فقد بين أن الفعل المضارع بعد الفاء إذا كانت جواباً للطلب أو
النفي ينصب بأى مضمة ولا يجوز إظهارها، وذلك لأن إظهارها أصل مرفوض وبهذا
يكون الحكم الناجم عن عدم الجواز قد حافظ على أصل من أصول العربية.
وكذلك عندما لا يتشاكل المبنى أو المعنى فإننا نضم أن، وذلك لانتفاء شرط
العطف وهو التشاكل وذلك نحو قولك : فأنت منا تحدثنا. فما قبل الفاء اسم وهو لا
يشاكل ما بعدها. ونحو ذلك قول الشاعر :

ما أنت من قيس فتج نونها ولا من تميم في الله والغلام^(٣)
نصب على الجواب وذلك باضمار "أن"، أو رفع على القطع، ونحو ذلك : ما
أتيتنا فتحدثنا ينصب على إضمار "أن"، ويرفع على الاستئناف، أو يرفع على
العطف على موضع أتيتنا. ونحوه قول الفرزدق :
وما قام منا قائم في نبتنا فينطبق إلا بالتي هي أعرف

(١) معاني القرآن ٥٩/١ .

(٢) اللع في العربية ١١٠ .

• ديوان الفرزدق ٢٨٤/٢ فما أنت من قيس فتج نونها ولا من تميم في الله والغلام.

(٣) الغلام : جمع غلصة بالفتح، وهي رأس الحلقوم.

• ديوان الفرزدق ٧٨/٢ .

ونحوه قول الشاعر :^(١)

ألم تسأل فتخبرك الرسوم على قوتاج، والطلل القديم
بالنصب، والجزم عطفاً على ما قبله. ونحو ذلك قوله تعالى : ﴿ لا تفتروا على
الله كذباً فيسحقكم بعذاب ﴾ (طه ٦). أما معنى الرقع فهو على العطف : ما تأتبع
وما تحدثت، أو القطع والاستئناف، وذلك عندما يتماثل المبنى.

وهذا ضعيف في الكلام.

أقام على ذلك الحجج، وأن المعنى المراد من ذلك أن يكون فيكون، أي يكون
بتكوينه أي بإحداثه وليس على خلاف ذلك.

الفرق بين هذه العلة وغيرها من العلة في الحكم النحوي :

يتميز الحكم النحوي بالمعوم والاقناع والضبط، وربما كانت العلة سبب هذه
الصفات، ولكن كل علة تختلف عما سواها في الحكم النحوي. فمنها ما توجبها أي
متى وجدت فلا بد للحكم أن يوجد، ومنها ما يجهزها، أي وجودها مناسب للحكم
ويوصل إليه، ومنها ما يضمنه وذلك لإخلاله بمعنى أو مبنى أو أصل كلمة عدم الجواز
ومنها ما يوثق مدى الأحكام بعضها ببعض كلمة النفي، ومنها ما يضمنه كلمة عدم
المشاكلة، ومنها ما يؤثر في الحكم كلمة الوجوب تؤثر في الحكم أي تناسبه ومتى
وجدت الحكم أي تؤثر في الحكم وتلزمه ولقد قارنت بين علة الوجوب وعلة الجواز
وعدمه ، في حين أن علة عدم الجواز تمنع حدوث الحكم، أما علة الجواز فإنها ينتج
عنها الأحكام المختلفة من الحسن إلى القبيح إلى الضعيف، وهذه الأحكام تتفاوت في

(١) الكتاب : هامش ٣٤/٩ البيت الخمسين.

الجودة، كما أنها تسحب الحكم ولا توجهه، قلقاريء الخيار بالأخذ به أو تركه
ويبدو أن هذه العلة تكثر عند أصحاب المذهب البصري، أما عند الكوفيين فهي صئيلة.
والأمثلة التالية توضح ذلك : إضمار "أن" بعد الفاء السببية في جواب الطلب أو النفي :
فقد جاء في إضمار أن بعد الفاء السببية في جواب الطلب أو النفي أنه لا يجوز
إظهار أن^(١) وذلك لأن إضمارها يؤدي إلى عدة معاني وشيخ إضمارها بالإضمار في لا
يكون حين استخدامها في الاستثناء، وذلك أن الاستثناء لا يكون فيها إلا إذا
أضمرت، وعندما تضرع بعد الفاء السببية تصبح أن المضمرة وما بعدها مؤولين بمصدر
معطوف على مصدر في النية وذلك نظير ما جاء عن العرب.

قال الفرزدق :

مشائهم ليسوا مصلحون عشيرةً ولا ناصبٍ إلا بسهمٍ قرابها

وقول زهير :

بدا لي أني لست مُدرك ما مضى ولا سابق شيئاً إنا كن جاثيا

وعلى سببويه ذلك بأنهم يستعملون الباء في الأول ولا تفسر المعنى،
واستعمالها في الأول لازم و نووها في الآخر حتى كأنهم تكلموا بها. لكن ليس
استخدامها يزيد المعنى تأكيداً^{١٩}

ومثل ذلك قول الفرزدق :

وما زرت سلمى أن تكون حبيبةً إلي ولا دين بها أنا طالبه

جره لتوقعه اللام في أن، من ثم تكون اللام لازمة في دين^(٢).

(١) اللام في العربية ١/١١٠-١١١.

(٢) الكناز ٢٨/٣-٢٩.

ومنصب المضارع^(١) بعد الفاء السببية إذا كان بعدها لا يشاكل ما قبلها. كأن يكون ما قبلها اسماً أو فعلاً ماضياً، أو ترفعه على الاستئناف. ولا يجوز عطفه على ما قبله وذلك نحو قولك ما أنت منا فتعصرتنا، فلا يجوز عطفه على ما قبلها، فهذه الجملة لا تعني ما أنت منا وما تعصرتنا وذلك لعدم مشاكلة ما بعد الفاء مبنى ومعنى ما قبلها، لذلك كان النصب على إضمار "أن" ليتؤول بالمصدر فيعطف على ما قبل الفاء، أو الرفع على الاستئناف ومثل ذلك قول الشاعر الفرزدق :

ما أنت من قيس فتنجُ بوتيها ولا من تميم في اللها والغلاصم
وتكون المشاركة بين الأول والآخر في الحكم في الطلب والنفي إذا كان الفعل
المضارع قبل الفاء وبعدها متشاكلين نحو قولك : ما تأتيني فتحدثني فهذا يعني : ما
تأتيني وما تحدثني، وإن شئت رفعت على الاستئناف ويكون المعنى ما تأتينا فأنت
تحدثنا قال بعض الحارثيين :

غير أنا لم تأتينا بيمين فترجى وتكثير التأميلا
أي فنحن نرجى أي ضمير مبني على الضم في موضع مبتدأ.

وإن شئت نصبُ على إضمار أن وذلك يعني ما تأتيني فكيف تحدثني، أي لو
أتيتني لحديثتني أو منك إيمان كثير، لكن ليس منك حديث. وقد جاء في النص
العزیز قوله عزوجل : ﴿ لا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فِيمَوتُوا ﴾ (فاطر ٣٦) والمعنى لا تقضي
عليهم فكيف يموتون. وجاء رفعاُ قوله عزوجل : ﴿ هذا يوم لا يفلقون، ولا يؤمن
لهم فيعتذرون ﴾ (المرسلات ٣٦) أشرك في الحكم أي : لا يؤمن لهم فلا يعتذرون^(٢)

(١) الكتاب ٣/ ٣٣.

(٢) الكتاب ٣/ ٣٠-٣٣.

والذي دفعهم إلى اختيار نصب عدم المشاكلة، وذلك إذا لم يكن الفعلان ما قبل
الفاء وبعدها مصارعين، أو كان قبلها اسماً وما بعدها فعلاً، كأن تقول : ما أتيتنا
فتحدثنا. وذلك لأن الوجه عندهم أن تقول : ما تأتينا فتحدثنا، ومن رفع فعلى
موضع (أتيتنا)، وذلك لأن الماضي بعد ما في موضع رفع فقد أضعروا أن بعد الفاء،
وذلك لعدم جواز عطف الفعل على الاسم، وبالإضمار يؤول المصدر من "أن والفعل"
يعطف على ما قبل الفاء.

ومن هذه العلل حلة الشبهة، وتأتي هذه الحلة للتفسير وتدعيم الأحكام
وتوثيق عراها. وذلك أن ما ينصب بعد الفاء على إضمار "أن" قد ينصب على غير
معنى وهذا. يشبه ارتفاع الفعل في حال ترفعته معنى اليمين كغيره من الأفعال التي
لا تتضمن ذلك المعنى: فالنظم يعلم الله مرتفع وهو يتضمن معنى اليمين، وهذا يشبه
يذهب زيد، "وعلم الله مبني" وهو يتضمن معنى اليمين، وهذا يشبه ذهب زيد، ومن
عادة العرب أنها إذا أخذت حكماً من مفردة وأعطته لأخرى أن تأخذ من المعطى لها
وتعطيه لتلك التاخوذ منها، وذلك لتقوية عرى الأحكام وتوثيق ما بينها^(١).

وتكاد علتنا الوجوب والجواز تستأثران بالأحكام النحوية عند الفراء، ويندر
وجود العلل الأخرى، فجواب الطلب ينصب ويرفع، وقليل ما يورد حلة تفسر ذلك،
قل الشاعر:

يا ناسق سيري عنقاً فمميحاً إلى سليمان فنـمـتريحا

(١) الخصائص ١/١٤٤

يجوز في جواب الأمر النصب على الجواب، والرفع على الاستئناف حسن، وهذه العلة أفضت إلى حكمي الرفع والنصب، وحسنت الرفع على الاستئناف^(١). قال تعالى: { يا ليتنا نرد ولا نكذب } (الأنعام ٢٧) وقراءة أخرى { فلا نكذب } يجوز فيها الرفع على الاستئناف، أي: قلنا نكذب، والنصب على الجواب، أو كما يقول. على الصرف، وتفضيل الغراء الرفع^(٢)، وربما كان ذلك للمعنى الذي أرتاه وذلك { يا ليتنا نرد فلا نكذب } أي هم لا يكتوبون الآن بعد أن عاينوا الحقيقة. في حين أنه في حال النصب على الجواب ياليتنا نرد غير مكذبين بآيات ربنا. أي نفروا عن أنفسهم الكذب دائماً في الحالة الأولى فتبين لهم الحق بالمعينة. وقال تعالى: { من ذا الذي يقرض الله قرضاً حسناً فيضاعفه له } (البقرة ٢٤٥) بالرفع عطفاً على "يقرض" وبالنصب جواباً للاستفهام. وقوله تعالى^(٣): { نعملي أبلغ الأسباب } (أسباب السماوات فأطلع بالرفع عطفاً على "أبلغ" وقال تعالى: { ولا تقربا هذه الشجرة فتكونا } بالزمر عطفاً على تقربا، وبالنصب على الجواب، ونحو ذلك قول امرئ القيس:

فقلت له صوب ولا تجهده
فيذكرك من أخرى القطاة فتزلق

والذي جوز النصب هنا عدم المشاكلة، فالفعل "يذكرك" معرب، "تجهده" مبني لاتصاله بنون التوكيد، ونحو ذلك مما يجوز فيه الرفع والنصب قوله تعالى: { ولا تطغوا فيه فيحل عليكم غضبي } (طه ٨١). { ولا تفكروا على الله كذباً فيسحقكم بهذاب } (طه ٦١) { ولا تمهلوا كل الميل فتفتروها كالمعلقة } (النساء ٢٩) وقد علل

(١) معاني القرآن ٧٩/٢

(٢) معاني القرآن ٧٩/١.

(٣) معاني القرآن ١٥٧/١.

الفراء ذلك بأنه "... فلما عطف على غير ما يشاكله وكان في أول حادث لا يصلح في
النصب وجوز في يترك من أخرى القطاة فتزلق" لأنهما فعلاان مستقبلاان وهذا يعني
أنهما متشاكلان. وقال (وهذا شاكل بعضه لبعض). فيكون بذلك أثبت التشاكل من
جهة، ونفى عنه التشاكل من جهة أخرى وبذلك جاز فيه النصب والجزم^(١).

وعندما ينوون ما قبل القاء اسماء فإنهم يضمرون بعدها أن لينسبك المصدر وذلك
ليحدث التشاكل ويصح العطف بينهما نحو قوله تعالى : { ولا تطرد الذين يدعون ربهم
بالغداة والعشي... فتكون من الظالمين } (الأنعام ٥٢) تحتل النصب على الصرف
والرفع على الاستئناف. وأما قوله تعالى : { ما عليك من حسابهم من شيء
فتطردهم } (الأنعام ٥٢) فليس في إعراب تطردهم { إلا النصب لأنها معطوفة على غير
ما يشاكلها وهو قوله : "تطردهم"، ونحوه إذا كان فعلاً ماضياً نحو ما أتينا فتحدث.
في حين أن الرفع واجب في غير الجواب، أي في الحدث الواقع، أي عندما
يكون الكلام خبراً وليس طلباً أو نفيًا نحو قوله تعالى : { يأتهم العذاب فيقول }
(إبراهيم ٤٤)، "فيقول" مرفوعة بالعطف على يأتهم وذلك لتوفر شرط العطف
وليس هناك آراء أخرى ترجح^(٢).

(١) معاني القرآن ٩/١.

(٢) معاني القرآن ٩/١.

الجزء	الصفحة	النص	الجواز	عدمه	على أخرى
٢	٣١١ ٣١٢	ولو كان هنا بمنزلة أتاني القوم لما جاز أن تقول ما أتاني أحد.		كما أنه لا يجوز أتاني أحد	
٢	٣١٢	وأن حملته على الإضمار الذي في الفعل قلت: ما رأيت أحداً يقول ذلك إلا زيدا.	جائز حسن		
٢	٣١٢	وإن شئت رفعت عربي.	إن شئت		
٢	٣١٣	وكذلك ما أفطن أحداً يقول ذلك إلا زيدا. وإن رفعت فجائز حسن وكذلك ما علمت أحداً يقول ذلك إلا زيدا. وإن شئت رفعت.	فجائز حسن وإن شئت		
٢	٣١٣	وقد يجوز ما أفطن أحداً فيها إلا زيد، ولا أحد منهم اتخذت عنده يبدأ إلا زيد، على قوله : إلا كواكبهما.	قد يجوز		
٢	٣١٧	وتقول : ما فيها إلا زيد، وما علمت أن فيها إلا زيدا. فإن قلبته فجعلته يلي أن وما في لغة أهل الحجاز فصح ولم يجر، لأنهما ليسا بفعل فيحتمل قلبهما كما لم يجر فيهما التقديم والتأخير ولم يجر ما أنت إلا ذاهبا، ولكنه لما		عدم الجواز فصح لم يجر	

			طال الكلام قوي واحتمل ذلك؛ كأشياء، تجوز في الكلام إننا طال وتزاد حسناً.		
٢	٣١٨	ونقول : إن أحدا لا يقول ذلك، وهو ضعيف حيث، لأن أحدا لا يمنع في الواجب، وإنما تقيت بعد أن لوجبت، كما جاز في كلامهم : قد عرفت زيد أبو من هو، حيث كان معناه أبو من زيد. فمن أجاز هنا قال: إن أحدا لا يقول هذا إلا زيدا، كما أنه يقول على الجواز: لأيت أحدا لا يقول ذلك إلا زيدا، وإن شئت قلت إلا زيدا. فحملته على يقول، كما جاز فجاز الاستثناء أن يكون بدلاً من الابتداء، حين وقع متقبلاً ولا يجوز أن يكون الاستثناء أولاً وجاز أن يحمل على أن ههنا.	جاز	لا يجوز الحمل على المعنى	جاز
٢	٣١٩	وكرهوا أن يبدلوا الآخر من الأول، فيصير كأنه من نوعه، فحمل على معنى ولكن، وعمل فيه ما قبله كعمل المشرين في الدرهم. ولكنه نكر أحداً تأكيداً لأن يُعلم أن ليس فيها أنمي.		الحمل على المعنى المشابهة (ك) توكيد	

٢	٣٢٠	وإن شئت جعلته إنسانها.	إن شئت	
٢	٣٢٢	وإن شئت كان على الوجه الثاني فصرته في الحمار أول مرة.	إن شئت	
٢	٣٢٣ كما جعلوا اتباع الظن علمهم. وإن شئت	إن شئت	
٢	٣٢٩	ولولا ما لم يجر الفصل بعد إلا في (نا) الوضع كما لا يجوز بعد "ما" أحسن بنير ما.		لم يجر لا يجوز
٧	٣٣١ وإنما جاز ما أتاني القوم إلا أبوك لأنه يحسن لك أن تقول : ما أتاني إلا أبوك ولا يجوز أن تقول : ما أتاني إلا زيد وأنت تريد أن تجعل الكلام بمنزلة مثل، وإنما يجوز ذلك صفة.	جاز	
٢	٣٣٤	ولا يجوز أن تقول : ما أتاني إلا زيد وأنت تريد أن تجعل الكلام بمنزلة مثل، وإنما يجوز ذلك صفة	يجوز	لا يجوز
٢	٣٣٥	ولا يجوز رفع زيد على إلا أن يكون، لأنك لا تظمر الاسم الذي هذا من تعامه، لأن "أن" يكون اسماً.		لا يجوز
٢	٣٣٥	فلما لم يكن وجه الكلام هنا مملوؤه على وجه قد يجوز إذا أخرت المسكتى.	قد يجوز	
٢	٣٣٦ وما وردت بأحد إلا عسرو خير من قريب، كان الرفع والجر جائزين.	الرفع والجر جائزان	

٢	٣٣٨ كأنه قال : العصي أمرٌ مضاعفٌ، كما جاز فيها رجلٌ قائماً.	جاز		
٢	٣٣٨، ولا يجوز الرفع في عمرو، من قبل أن المستثنى لا يكون بدلاً من المستثنى.		لا يجوز	
٢	٣٤٠	وقد يجوز أن يكون غير زيد علي الغلط والنسيان، كما يجوز أن تقول رأيت زيدا عمراً، لأنه إنما أراد عمراً نفسي فتدراك.	قد يجوز	يجوز	
٢	٣٤٢	ولو قال : سررت بناس زيد خيرٌ منهم، ليجوز أن يكون قد سر بناس آخرين هم خيرٌ من زيد، وإنما قال : ما سررت بأحد إلا زيد خيرٌ من ليخير أنه لم يمر بأحد يفضل زيدا.	جاز		
٢	٣٤٣	وكل موضع جاز فيه الاستثناء بالأجاز بنهر، وجوز مجرى الاسم الذي بعد إلا، لأنه اسم بمنزلة وفيه معنى إلا ولو جاز أن تقول : أتاني القوم زيدا، تريد الاستثناء ولا تذكر إلا لما كان إلا نصباً.	جاز		
٢	٣٤٣	ولا يجوز أن يكون غير بمنزلة الاسم الذي يبتدأ بعد إلا، وذلك أنهم لم يجعلوا فيه معنى إلا مبتدأ.		لا يجوز	

٢	٣٤٣ إلا ترى أنه لو قال: أتاني غير عمرو كان قد أنه لم يأتني وإن كان قد يستقيم أخير يستقيم أن يكون قد أتاني.	الاستثناء	
٢	٣٤٤	زعم الخليل رحمه الله ويونس جميعاً أنه يجوز: ما أتاني غير زيد وعمرو. فالوجه الجبر. وذلك أن غير زيد في موضع إلا زيد وفي معناه، فحملوه على الموضع كما قال: فلما بالجبال ولا الحديد فلما كان في موضع إلا زيد وكان معناه كمنه، حملوه على الموضع.	الحمل على الموضع	
٢	٣٤٥ وذلك قولك: ليس غير. وليس إلا، كأنه قال: ليس! ذاك وليس غير ذاك، ولكنهم حذفوا ذلك تخفيفاً واكتفاءً بهلم المخاطب مما يعني.	علة تخفيف	

الكتاب: المختار - الموضوع: الاستثناء

الجزء	الصفحة	النص	الجواز	عدمه	علل أخرى
١	٣٨٩	وانما احتججت إلى نفسي والاستثناء، لأنك إذ قلت: جاءني زيد فقد يجوز أن يكون معه غيره.		لم يجوز	

٤	٣٩٥	لو قلت : جاعني اخوتك إلا زيدا لم يجوز إلا النصب لأنك لو حدثت الإخوة بطل الكلام.			
٤	٣٩٦	... ويجوز النصب على غير هذا الوجه.	يجوز		
٤	٣٩٦	... يجوز النصب على قوله : (فأمر بأهلك إلا امرأتك فلا يجوز إلا النصب على هذا القول لقصد البدل لو قيل : أمر إلا بامرأتك لم يحز وإنما باب.		لم يحز	
٤	٣٩٦	الاستثناء - إذا استثنى الفعل بفاعله، أو الابتداء بخبره - النصب إلا أن يصلح البدل فيكون أجوداً والنصب على حاله في الجواز.		استثنى	
٤	٣٩٦ كما يجوز فيما صلح له البدل النصب على الاستثناء			
٤	٣٩٧	... لأنه ليس قبل ما تبدله منه فصار الوجه الذي كان يصلح على المجاز لا يجوز. هنا غيره.		لا يجوز	
٤	٣٩٧	وذلك أنك كنت تقول ما جاعني أحد إلا زيدا، وتجيز ما جاعني أحد إلا زيدا.	يجوز		
٤	٣٩٧	ويجوز جاعني رجل طويلاً.	يجوز		
٤	٣٩٧	فصار الذي كان هناك مجازاً لا يجوز غيره.		لا يجوز	

٤	٣٩٨	وإن شئت قلت: من لي إلا أبوك صديقاً.	إن شئت		
٤	٣٩٩	وكان البديل يبطل البديل منه لم يجوز أن تقول: زيد مررت به أبي عبدالله.		لم يجوز	
٤	٣٩٩	والصمت فضله يجوز حذفها.	يجوز		
٤	٤٠٠	وإن شئت خفضت زيدا فأبدلته من الهاء التي عنده؛ لأن المعنى: ما اتخذت يداً عند أحد منهم كريم إلا عند زيد.	إن شئت		
٤	٤٠٢	تقول: ما ظننت أحد يقول ذلك إلا زيداً، وإن شئت قلت: إلا. أما النصب فعلى البديل من أحد وإن شئت فعلى أصل الاستثناء.			
٤	٤٠٣	ومثل ذلك: ما علمت أحداً دخل الدار إلا زيداً، وإلا زيد إن شئت على ما تقدم من قولنا.	إن شئت		
٤	٤٠٦	تقول: ما جئني إلا زيدا فومك، وما جئني إلا زيداً أحداً، ولا يجوز: ما علمت أني إلا زيداً أحداً في الدار.			
٤	٤٠٦	إلا أن (ليس) يجوز أن تنصب بها ما بعد (إلا) لأنها فعل.		لا يجوز	
٤	٤٠٦	ولو قلت: ما إلا زيداً فيها أحد لم يجوز، لأن (ما) ليست بفعل.	لم يجوز		

٤	٤٠٦	فَأَمَّا قَوْلُهُ جَلَّ نَكَرَ : (مَا كَانَ حَجَّتُهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا فَالْوَجْهَ نَعْبُ (حَجَّتُهُمْ) لِأَنَّهُ نَكَرَ الْفِعْلَ وَالْوَجْهَ الْآخِرَ أَعْنَى رَفَعَ حَجَّتَهُمْ - لِأَنَّ الْحِجَّةَ هِيَ الْقَوْلُ فِي اللَّعْنِ.	الوجه نصب والرفع جيد.	
٤	٤١٣	وَأَمَّا الْأَوَّلُ فَقَدْ يَجُوزُ فِيهِ الرُّفْعُ، وَهُوَ قَوْلُ بَنِي مَعِيْمٍ.	قد يجوز	
٤	٤١٦	النَّحْوِيُّونَ يَجِيزُونَ الرُّفْعَ فِي مِثْلِ هَذَا مِنَ الْكَلَامِ، وَلَا يَجِيزُونَهُ فِي الْقُرْآنِ لِثَلَاثِ بُحْثٍ خَطِّ الْمَصْحَفِ.	ولا يجيزونه	
٤	٤٢٠ وَتِلْكَ قَوْلُكَ : مَا جَاءَنِي رَجُلٌ فَيَجُوزُ أَنْ تَعْنِيَ رَجُلًا وَاحِدًا.	يجوز	
٤	٤٢٠	...وَلَوْ وَضَعْتَ فِي مَوْضِعِ هَذَا الْفِكْرِ مَعْرُوفًا - لَمْ يَجِزْ لَوْ قُلْتَ : مَا جَاءَنِي مِنْ عِبَادِهِ - كَانَ مُحَالًا لِأَنَّهُ مَعْرُوفٌ بِعَيْنِهِ فَلَا يَخِيعُ فِي الْجِنْسِ.	لم يجر	
٤	٤٢١	وَعَلَى هَذَا يَنْشُدُ هَذَا الشَّعْرَ، وَلَيْسَ يَجُوزُ غَيْرُهُ.	ليس يجوز	
٤	٤٢٢	وَأَعْلَمُ أَنَّ كُلَّ مَوْضِعٍ جَائِزٌ أَنْ نَسْتَعْتِزَّ فِيهِ بِهِ (إِلَّا) جَائِزُ الْإِسْتِثْنَاءِ فِيهِ بِشَيْرٍ.	جائز	
٤	٤٢٤	...وَأِنْ شِئْتَ قُلْتَ : إِلَّا زَيْدًا إِلَّا عَمْرُو.	إن شئت	
٤	٤٢٥	وَأِنْ شِئْتَ جَعَلْتَ دَارَ مَسْرُورٍ مَنصُوبَةً بِالْإِسْتِثْنَاءِ، عَلَى قَوْلِكَ :	إن شئت	

			ما جاثني أحد إلا زيدا. وإن شئت قلت : بالديانة دار غير واحدة إلا دار مروان		
٤	٤٢٦	الجمع بين إلا، وغير، والحمل على المعنى إن شئت.	إن شئت		
٤	٤٢٩	ما حُنف من المستثنى تخفيفا واجتزاي، يعلم المخاطب وذلك قولك : عندي درهم ليس غير، أردت ليس غير ذلك	تخفيف		

الكتاب : الفراء : معاني القرآن - الموضوع : الاستثناء

الجزء	الصفحة	النص	الجواز	عدمه	على أخرى
١	٨ فإذا كانت "غير" بمعنى سوى لم يجوز أن تكرر عليه "لا" ألا ترى أنه لا يجوز : عندي سوى عبدالله ولا زيد.	لا يجوز		
١	٨	... وهذا (غير جائز) ،.... مثل قوله :		غير جائز	
١	١٢٧	ولو كان فيها آلهة إلا اله لمستدنا (الانبياء ٢٢) فذه آية وصل، لأنه غير جائز.		غير جائز	
١	٢٩٣	... وقد يكون (من) في الوجهين مصبا على الاستثناء على الانقطاع من الأول. وإن شئت جعلت (من) رفعا إذا قلت (فلنم) فيكون المعنى : لا يحسب أنه أن يجهر بالسوء من القول إلا الظلوم.	إن شئت		

١	٢٩٤	... ومثله مما يجوز أن يستغنى (الأسماء ليس قبلها) شيء ظاهر قولك	يجوز		
١	٢٩٤	فيجاز استثناء الرجل ولم يذكر قبله شيء من الأسماء.	جاز		
١	٢٩٨	وقوله (أحلت لكم بهيمة الأنعام) وهي بقرة الوحش والظباء والحمر الوحشية وقوله : (إلا ما تقتل عليكم) في موضع نصب الاستثناء، ولا يجوز الرفع، كما يجوز قام القوم إلا زيدا والزيد.	يجوز		
١	٣٠١	وقوله : (إلا ما نكحتم) نصب ورفع.			
١	٣١٧	... إلا ترى أن (من) إذا فُتحت من أول الكلام رفعت. وقال قال بعض الشمراء ما من حوى بين بدر وصاحبة ولا شعبة إلا شباع نسورها ورأيت الكسائي قد أجاز خفضه لأنه أنزله بمنزلة قول الشاعر : أبني لبيبي لستم بيد إلا يد ليمت لها عضد	أجاز		
١	٣٢٤	وقوله : "لا علم لنا إلا ما علمتنا" ... فإن كانت على ما فكر و (ما) التي بعد (إلا) في موضع نصب، لحسن السكوت على قوله : (لا علم لنا)، والرفع جائز.	جائز		

١	٣٦٠ ثم قال جل وجهه : (إلا أن يكون ميقنةً) وإن شئت (تكون) وفي (الميقنة) وجهان الرفع والنصب. ولا يصلح الرفع في القراءة؛ لأن الدم منصوب بالرد على الميقنة وفي ألف تمنع من جواز الرفع ويجوز (أن تكون) لقأنيت الميقنة، ثم ترد ما بعدها عليها.	جواز، يجوز		
١	٤٧٩ ولو كان الاستثناء جاعلاً وقع على طائفة منهم لكان رفعاً. وقد يجوز الرفع فيها	قد يجوز		
٢	٩٠	وإن قلت ما أحد قام إلا زيد رفعت زيدا بما عاد في فعل أحد فهو قليل وهو جائز.	جائز		
٢	٩٥	ومن استجاز رفع لاتباع أو الرفع في قوله .. لميجز له الرفع في (من) وأنت لا يجوز ذلك في وجه أن تقول: ... كأنك قلت : لا معصوم اليوم من أمر الله لجاز رفع (من).	استجاز، جاز		
٢	٣٠	ولو كان رفعاً كان..	الجواز		
٢	١٠٠- ١٠١	سواباً ... وصلة ما قبل إلا لا تتأخر وذلك جائز على كلامين	جائز، جاز		
٢	٢٢٧	فإن شئت جعلت قوله : (إلا أن يقولوا ربنا الله) في موضع خفض ترويه على الباء في (بغير حق) وإن شئت جعلت (أن) مستثناه.	إن شئت		
٢	٢٥٠	... والنصب جائز	جائز		

٢	٢٧٨	... لا أجيز قام الناس إلا عباد الله، وهو قائم	لا أجيز	
٢	٢٨٧	وقد أراه جائزاً	جائز	
٢	٢٩٨	وإن شئت جعلت (من) في موقع نصب بالاستثناء وإن شئت نصبا بوقوع نف.	وإن شئت	
٢	٣٩٣	موقع نصب بالاستثناء. وإن شئت نصبا بوقوع ينفع	وإن شئت	
٢	٣٩٩	"هل من خالق غير الله"	قراءة بالرفع مع الخفض	
٣	٢٩	فإن شئت فاجعل...	الرفع والنصب أجود	
٣	٤٢	وإن شئت جعلته نصبا	إن شئت	
٣	١٨٥ هل يجوز في الكلام... تريد: إلا أن لم أو ير زيد؟ قلت : لا يجوز هنا	يجوز	لا يجوز
٣	٣٤٦	... فغنوا هنا كما قالوا : لو أن زيدا هنا، وإنما يريدون لكان كذا وكذا. وقولهم : ليس أحدٌ أي ليس هنا أحدٌ. فكل تلك حنف تشعُّباً، واستغناء بلم المخاطب بما يعني.		تخفيف استغناء
٣	٣٤٧ كأنه حين قال : بعضهم زيد، فكأنه قال : ليس بعضهم زيداً. وترك إظهار بعض استغناء كما ترك الإظهار في لات حين.		استغناء



11
12
13
14
15
16
17
18
19
20
21
22
23
24
25
26
27
28
29
30
31
32
33
34
35
36
37
38
39
40
41
42
43
44
45
46
47
48
49
50
51
52
53
54
55
56
57
58
59
60
61
62
63
64
65
66
67
68
69
70
71
72
73
74
75
76
77
78
79
80
81
82
83
84
85
86
87
88
89
90
91
92
93
94
95
96
97
98
99
100

1

1
2
3
4
5
6
7
8
9
10
11
12
13
14
15
16
17
18
19
20
21
22
23
24
25
26
27
28
29
30
31
32
33
34
35
36
37
38
39
40
41
42
43
44
45
46
47
48
49
50
51
52
53
54
55
56
57
58
59
60
61
62
63
64
65
66
67
68
69
70
71
72
73
74
75
76
77
78
79
80
81
82
83
84
85
86
87
88
89
90
91
92
93
94
95
96
97
98
99
100

الخاتمة

لم يكن الجواز وعدمه اعتباراً ولا اختراعاً من النحاة، بل جاء ملتبساً فطرة وحاجة ملحّة، فالاختلاف في اللهجات العربية كبير، وكذلك القراءات القرآنية جاءت منسجمة مع هذا الاختلاف، وبذلك ينسجم الجواز وعدمه مع اختلاف اللهجات والقراءات القرآنية، وهذا يلبي الفطرة البشرية التي تميل إلى التفسّح من الضيق، والانضباط ضمن قواعد مرنة.

وقد استخدم النحاة الجواز وعدمه علة، كما استخدموه حكماً وذلك ما يطلق عليه جائز على السواء، وجاء هذا الاستخدام تأسيساً بالفقه، كما أن بعضهم مزج بين استخدامه علة واستخدامه حكماً.

وجاء استخدام الجواز وعدمه ليحافظ على أصل نحوي لا يمكن تجاوزه، كما أن استخدامه سمح باستيفاء المعاني والتراكيب المختلفة.

ووسّع دائرة التأويل والتخريجات، وخاصة ما يتعلق بالقراءات، حيث سمح بتدخل المعتقد في التفسير، فتراه يغلب رأيه كما مرّ عند من اعتنق الاعتزال من النحويين، كما مرّ من تضعيف الفارسي قراءة ابن عامر بالنصب ويبحث لها عن تأويل ينسجم مع رأيه، وكذلك ما جاء عن الفراء في تفضيله قراءة على أخرى، وإن كان لا يقرأ بها، إلا أنها منسجمة مع رأيه في حين التزم بعض النحاة كالكمائي بما جاء في القراءة دون تأويل، أو التزم التأويل الأسهل والأقرب إلى المعنى ناهيك بتفسيراتهم وردهم بعض الشواهد النحوية، وذلك لأنها لا تقاسب آراءهم كما مرّ عن المبرد.

كما أن الجواز سمح بتخريج ما شذ عن القاعدة النحوية أو كان ضرورة شعرية فحفظ بذلك سلامة البيت من الكسر، حيث تجد أن الكلمة يكون الوجه بها الجزم مثلاً أو الرفع، لكن هذا يكسر البيت فيلجأ النحوي تحاشياً لذلك إلى الوجه الآخر الجائز. بالإضافة إلى ذلك جاءت الأحكام التي تصدر عن علني الجواز وعدمه شاملة ومرنة، كما أنها جاءت متناسبة طردياً مع الجواز وعدمه، فتجد النحوي يقوله : قد يجوز فهذا يوافق الضعيف أو القبيح من الأحكام وتجد آخر يقول جائز حسن، والآخر يقول : جائز صواب، فتراوحت هذه الأحكام بين القوة والضعف، ويكون ذلك في المسألة الواحدة وهذا يسمح بكثرة التأويلات وتخريجها، ومن ثم تختلف الآراء في تفسير النصوص سواء كانت قراءة أو شاهداً شعرياً، وذلك حسب مذهب النحوي ومعتقده.

كما أن تفاوت الأحكام النحوية اللازمة عن هاتين العلتين يسمح بتفاوت الأحكام الفقهية التي تُخرج عليها. وبذلك يتدخل الاجتهاد أحياناً في تأويل النصوص، هذا يدعو إلى دراسة علوم العربية في مظانها المختلفة وما يتعمل بتلك العلوم من فقه وتفسير وحديث وعلومه جنباً إلى جنب مع النحو واللغة لا سيما وأن تعلم أن النحاة واللغويين العرب تشربوا بالفقه والحديث والعلوم الإسلامية جنباً إلى جنب مع النحو، وقد كانوا يعدون النحو من الدراسات القرآنية، فيشترط بالمفسر أن يكون ذا مستوى نحوي جيد، كذلك المحققون تعلم أنهم اتفقوا من وقتهم وجيوبهم كثيراً على دراسة النحو واللغة، وطلبها إلى جانب علومهم.

وهذا تعلمه حين نقرأ عن سير العلماء الأوائل، فتجد محمد بن الحسن الشيباني الفقيه المشهور يقول : أنفقت ما تركه والدي و هو ثلاثون ألفاً خمسة عشر على النحو واللغة وخمسة عشر على الفقه والحديث، كذلك اختلاق مالك بن انس إلى عبدالرحمن بن هرمز نحوي المدنية لتعليمه النحو، وحرص المحدثين على سلامة اللسان العربي في نقل الحديث حيث كان حماد بن سلمة يقول : من لحن في حديثي فقد كذب علي.

ونعلم كيف ترك سيبويه حلقة الحديث وطلب علماً يعصمه من اللحن حتى دان له النحو والنحويون على مرّ العصور، وكان النحويون هبال عليه.

وبالدراسة الشاملة تستبين قيمة الظاهرة النحوية وتشعباتها المختلفة.

١- عالج البحث الجواز وعديده تعريفاً واحصاء في بعض مواضع النحو إضافة إلى ذكرها في العلوم الأخرى. وأهمية هذه العلة إراء غيرها من العمل من حيث تقرير الحكم النحوي.

٢- كما بين البحث الفرق بين الجواز حكماً وعلة. وبين كيف استخدم في الحالتين وكيف يميز بينة حكماً وعلة.

٣- كما درس الأحكام الناجمة عنه ونتائج تقرير الحكم به فقد تبين أن احكامه جاءت عامة ومرنة بحيث حافظت على الأصول النحوية. واستوعبت جميع ما يطرأ من ضرورة وخروج على القامده.

٤- كما عالجت قيم هذه الأحكام من حيث القراءات وأهمية ذلك في توجيه النص وتحليله. وأهمية ذلك من حيث ارتباط الحكم الفقهي به.





المصادر والمراجع



46

47



المصادر والمراجع

- ١- الاقتراح في علم أصول الفحو، السيوطي ، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكرن (٨٤٩-٩١١) هـ ، تحقيق : أحمد سليم الحمصي ، ومحمد أحمد قاسم ، جروس برس ، ط١ .
- ٢- الأصول (دراسة أستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب) ، حسان ، تمام ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، دار الشؤون الثقافية العامة ، العراق ، ١٩٨٨ م .
- ٣- الأصول في الفحو ، ابن السراج (٣١٦) هـ أبو بكر محمد بن سهل ، تحقيق : هبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ط١ ، ١٩٨٥ م .
- ٤- الأم ، الشافعي (١٥٠-٢٠٤) محمد بن إدريس ، تحقيق محمود مطروحي ، دار الكتب العلمية ، بيروت .
- ٥- الإحكام في أصول الأحكام ، ابن حزم () أبو محمد علي بن أحمد ، تحقيق : الشيخ أحمد محمد شاکر ، دار آفاق الجديدة ، ط١ ، ١٩٨٠ م .
- ٦- الإصباح في شرح الاقتراح ، فجال ، محمود ، دار العلم ، دمشق ط١ ، ١٩٨٩ م .
- ٧- الإغراب في جدل الإعراب ، ابن الأنباري ، (٥١٣-٥٧٧) أبو البركات كمال الدين ، تحقيق : سعيد الأفغاني ، دار الفكر ، بيروت ، ط١ ، ١٩٧١ م .
- ٨- الإمتاع والمؤانسة ، التوحيدي (٣٣٠-٤١٤) ، أبو حيان ، علي بن محمد العباس ، تحقيق : خليل منصور ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

- ٩- الإنصاف في مسائل الخلاف ، عبد الرحمن الأنباري (٥١٣- ٥٧٧) هـ- أبو البركات
كمال الدين ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، بدون ط ، ١٩٨٤ م
- ١٠- الإيضاح في علل النحو ، الزجاجي ، (٣٧٧) هـ ، أبو القاسم عبد الرحمن بن
اسحاق ، (٣٧٧) هـ ، تحقيق : مازن مبارك ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٨٢ م .
- ١١- الحجة للقراء السبعة ، الفارسي ، (٢٨٨- ٣٧٧) هـ- الحسن بن أحمد بن عبد
المعاز ، تحقيق : بدر الدين قهوجي ، وبشير جويجاني ، دار المأمون للتراث ،
دمشق ، بيروت ، ط ٢ ، ١٩٨٤ م .
- ١٢- الرد على الفحاة ، ابن مضاء (٥١٣ - ٥٩٢) ، أبو العباس ، أحمد بن عبد
الرحمن تحقيق : بشوقي ضيف ، دار المعارف ، بدون ط ، القاهرة .
- ١٣- المسائل البغداديات ، الفارسي (٢٨٨- ٣٧٧) أبو علي ، الحسن بن أحمد بن عبد
الفار ، تحقيق : صلاح الدين عبد الله السكاوي ، مطبعة العاني ، بغداد بدون
ط ، بدون ط .
- ١٤- الشاهد في أصول النحو في كتاب سيبويه ، الحديثي ، خديجة ، وكالة
المطبوعات ، الكويت .
- ١٥- الشفاء ، ابن سينا ، تحقيق : د. عبد الحميد صبر وعبد الحميد مظهر ،
مراجعة د. إبراهيم بيومي منكور .
- ١٦- العين ، الفراهيدي (١٠٠- ١٧٥) هـ ، أبو عبد الرحمن ، الخليل بن أحمد
تحقيق محمد مهدي الخزومي وإبراهيم السامرائي ، دار مكتبة الهلال .
- ١٧- الفقه الإسلامي وأدلته ، الزحيلي ، وهبه ، دار الفكر دمشق ، ط ٣ ، ١٩٨٩ م

- ١٨- الفهرست ، ابن الفديم ، مكتبة خياط ، بيروت .
- ١٩- المقابسات ، التوحيدى (٣٣٠- ٤١٤) أبو حيان ، علي بن محمد العباس .
تحقيق : محمد توفيق حسين ، مطبعة الإرشاد ، بغداد ، ١٩٧٠م .
- ٢٠- الكتاب ، سيدي (١٨٠-) ، أبو بشر ، عمرو بن عثمان بن قنبر ، تحقيق :
عبد السلام هارون ، عالم الكتب ، ط٢ ، القاهرة ، ١٩٨٣م .
- ٢١- الكليات ، الكفوي ، (١٠٩٤-) هـ . أبو البقاء ، أيوب بن موسى الحسيني .
تحقيق : عدنان سريش ومحمد المصري ، مؤسسة الرسالة ، ط٢ ، بيروت .
- ٢٢- اللع في العربية . ابن جني (٣٢٢- ٣٩٣) هـ ، تحقيق : حسين محمد محمد
شرف ، ط١ ، ١٩٧٨م .
- ٢٣- اللهجات العربية ، أنيس ، إبراهيم .
- ٢٤- المحصول في علم الأصول ، الرازي (٥٤٤- ٦٠٦) هـ ، فخر الدين ، دراسة
وتحقيق : جابر فياض العلواني ، مؤسسة الرسالة ، ط٢ ، بيروت .
- ٢٥- المحكم والمحيط الأعظم في اللغة ، ابن سيده (٤٥٨-) هـ ، تحقيق : مصطفى
المتى وحسين نصار ، مطبعة ومكتبة البابي الحلبي ، القاهرة ، ط١ ، ١٩٥٨م .
- ٢٦- المائش البصريات ، الفارسي (٢٨٨- ٣٧٧) هـ ، أبو علي ، الحسن بن أحمد ،
تحقيق : محمد الشاطر أحمد ، مطبعة المدني ، ط١ ، السعودية ، ١٩٨٥م .
- ٢٧- المائش المنثورة ، الفارسي (٢٨٨- ٣٧٧) هـ ، أبو علي ، الحسن بن أحمد .
- ٢٨- المستنقى من علم الأصول ، التزالي (٥٠٥-) هـ ، أبو حامد ، محمد بن
محمد ، دار صادر ، بيروت ، ط١ .

- ٢٩- المعني ، ابن قدامة (٦٣٠-هـ) ، دار الكتب العلمية ، بيروت .
- ٣٠- المقتصد في شرح الإيضاح ، الجرجاني (٤٧١-هـ) ، عبد القاهر ، تحقيق ، كاظم بحر المرجان ، دار الرشيد للنشر ، بغداد ، ١٩٧٢م .
- ٣١- المقتضب ، المبرد (٢١٠-٢٨٥) هـ ، أبو العباس ، محمد بن يزيد ، تحقيق ، محمد عبد الخالق عظمه ، عالم الكتب ، بيروت ، ١٩٦٣م .
- ٣٢- المنحول من تعليقات الأصول ، الغزالي (٥٠٥-) أبو حامد ، محمد بن محمد ، تحقيق : محمد حسن هيو ، بدون ط ، بدون ت .
- ٣٣- المنطق الصوري ، بدوي ، عبد الرحمن .
- ٣٤- النحو العربي- العلة النحوية ، مبارك ، مازن ، دار الفكر ، دمشق ، ط ٢ ، ١٩٧١م .
- ٣٥- أبو علي الفارسي ، شلبي ، عبد الفتاح ، مطبعة مصر .
- ٣٦- أخبار النحويين المصريين ، السمراني (٢٨٤-٣٦٨) هـ ، أبو سعيد ، الحسن بن عبد الله ، تحقيق : محمد إبراهيم البنا ، دار الاعتصام ، ط ١ ، ١٩٨٥م .
- ٣٧- أصول الفقه ، الشيخ محمد الخضري بك .
- ٣٨- إنباه الرواة على أنباه النحاة ، القفطي ، (٦٢٤-) هـ ، جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، مطبعة دار الكتب ، القاهرة ، ١٩٧٣م .
- ٣٩- تاج العروس ، الزبيدي ، محمد مرتضى الحسيني ، تحقيق : عبد الستار أحمد فراج ، مطبعة حكومة الكويت ، ١٩٦٥م .

- ٤٠- ثمار الصناعة ، الدينوري ، أبو عبد الله بن الحسين .
- ٤١- حاشية ابن عابدين ، ابن عابدين (١٢٥٢) هـ .
- ٤٢- دراسات في كتاب سيدي ، الحديثي ، خديجة ، وكالة المطبوعات ، الكويت
- ٤٣- سر صناعة الإعراب ، ابن جني (٣٧٢-٣٩٣) هـ ، أبو الفتح عثمان ، تحقيق :
حسن هداوي ، دار القلم ، دمشق ، ط١ ، ١٩٨٥ م .
- ٤٤- شرح ابن عقيل ، ابن عقيل (٦٩٨-٧٦٩) هـ ، بهاء الدين عبد الله بن عبد
الرحمن ، شرح وتعليق محمد عبد المنعم خفاجي ، دار ابن زيدون ، المكتبة
الحديثة للطباعة والنشر ، بيروت .
- ٤٥- شرح علل الترمذي ، حابن رجب الحنبلي (٦٣٠-٧٣٦) هـ ، تحقيق د. هاشم
عبد الرحيم سعيد ، مكتبة المنار ، الزرقاء ، ١٩٨٧ م .
- ٤٦- طلبات النحويين واللفويين ، الربيعي ، أبو بكر ، محمد بن الحسن ،
تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف ، مصر ، ١٩٧٣ م .
- ٤٧- كشف اصطلاح الفنون ، التهانوي ، محمد علي الفاروقي ، تحقيق : د. لطفي
عبد البديع وعبد المنعم محمد حسين والأستاذ أمين الخولي ، المؤسسة المصرية
العلمية للتأليف والنشر ، ١٩٦٣ م .
- ٤٨- لسان العرب ، ابن منظور أبو الفضل جمال الدين مكرم الإفريقي ، دار صادر
للطباعة والنشر ، دار بيروت للطباعة والنشر .
- ٤٩- معاني القرآن ، الأخفش (٢١٠-) هـ ، أبو الحسن ، سعيد بن مسعدة ،
تحقيق : فرنز فارس ، دار البشير ، ودار الأمل ، الأردن ، ط٢ ، ١٩٨١ م .

- ٥٠- معاني القرآن ، الفراء (١٤٤-٢٠٧) هـ ، أبو زكرياء ، يحيى بن زياد ، تحقيق :
أحمد يوسف نجاتي . ومحمد الفجار ، بيروت . دار السرور . بدون ط .
- ٥١- معجم الأدياء ، الحموي ، ياقوت ، دار المشرق ، بيروت .
- ٥٢- معني اللبيب عن حديث الأعاريب ، ابن هشام (٧٦١) هـ ، جمال الدين
الأنصاري ، تحقيق : د. مازن المبارك ومحمد علي عبد الله ، دار الفكر ،
بيروت ، ط ٣ ، ١٩٨٥ م .
- ٥٣- مقاييس اللغة ، ابن فارس (٢٩٥-) هـ ، أحمد تحقيق : عبد السلام هارون .
دار الجيل ، ط ١ ، ١٩٩١ م .
- ٥٤- منطق أرسطو . أرسطو : تحقيق : عبد الرحمن بدوي ، مطبعة دار الكتب
المصرية ، مطبعة النهضة المصرية .
- ٥٥- نزهة الألباء في طبقات الأدياء ، ابن الأنباري (٥١٣-٥٧٧) هـ . أبو البركات
كمال الدين ، تحقيق : د. إبراهيم الماراشي ، مكتبة الأندلس ، بغداد ، ط ٢ ،
١٩٧١ م .



فهرس الآيات القرآنية

رقم الآية	السورة	رقم الصفحة	الآيات القرآنية
٤٢	الحجر	١٩	"إن عبادي ليس لك عليهم سلطان إلا من اتبعك من القاومين"
٣١	النساء	١٩	"إن تجتنبوا كبائر ما تنهون عنه نكفر عنكم سيئاتكم"
٩٧	النساء	٣٩	"إن الذين يولّوهم الملائكة ظالمي أنفسهم ... فلو نكح ملأهم جهنم"
١٩	القمر	٦١، ٥٢	"إنّا كل شيء خلقناه بقدر"
٣٣	الشورى	٨٤، ٤٣	"إنّ يشأ يمسك الريح فيظلّلن على ظهر ... أو يوبقهن ... ويعلم عن كثير ويعلم الذين"
٩٦	الكهف	٤٩	"أتوني زهر الحديد"
١	الانشقاق	٥٤، ٥٣	"إذا السماء انشقت"
١	التكوير	٥٥، ٥٣	"إذا الشمس كورت"
٤١	النبأ	٨٣، ٧٥	"إنما قولنا لشيء إذا أردناه أن نقول له كن فيكون"
٦٦	النساء	٦٢	"أبشرا منا واحدا نتبعه"
٦٦	الواقعة	٧٣، ٦٨	"إلا قليلا سلاما"
١٧٦	النساء	٥٥	"إن امرؤ هلك"
٩٦	الكهف	٤٨	"أتوني أفرغ عليه قطرا"
٢٧٤	البقرة	٣٩	"الذين ينفقون أموالهم بالليل والنهار سرا وعلانية فلهم أجرهم عند ربهم، ولا خوف عليهم، ولا هم يحزنون"
٨٢	هود	٣٩	"إلا امرأتك"

٢	مريم	٦٨	"ذكر رحمة ربك عبده زكريا"
١٣٧	الانعام	٧٧	"وَبَشِّرِ كَثِيرًا مِّنَ النَّاسِ قَتْلَ نَوْدَاجِهِمْ صَلَاتِهِمْ"
٤	الإسراء	٢٨	"سلاسل وأغلالا"
٤٣	هود	٦٤	"ساوي إلى جيل يعصمني جبرائيل"
٣١	النور	٦٦	"غير أولي الإرمية"
٧	الفاتحة	٦٦	"غير المغضوب عليهم"
١٢	سبا	٤٤	"فدوها شهر ورواحها شهر"
١١٧	البقرة	٧٥	"إنما يقول له كن فيكون"
١١٦	هود	٦٤	"قلوا كن من القرون أولوا بقية يمهون... إلا قليلا"
٩٨	يونس	٦٤	"قلوا كان من قرية آمنت لمنعها إيمانها إلا قوم يونس"
٨٢	ص	١٩	"فبمزتك أغيوهم أجمعين إلا عبائك المخلصين"
١٣	البند	٧٣	"فك رقبة"
٨٤	الانعام	٥١	"كلا هدينا"
١١٧	البقرة	٨٣، ٧٥	"كن فيكون"
٩٥	النساء	٦٧	"لا يستوي القاعدون من المؤمنين غير أولي الضرر"
٢٧	هود	٤٠	"لا تراك اتبعك إلا الذين هم أراذلنا"
١٠٣	الأنبياء	٧٣، ٦٨	"لا يحزنهم الفزع الأكبر"
٢٢	الأنبياء	٦٧	"لو كن فيهما آلهة إلا الله"
٦٣	فاطر	٨٩	"لا يقضي عليهم فيموتوا"
٣٦	صافر	٩١	"لعلني أبلغ الأسباب"

٢٤٥	البقرة	٩١،٨٥	"من ذا الذي يقرض الله قرضاً حسناً فيضاعفه له"
٢٧٥	البقرة	٢٨	"من جاءه مواعظه"
١٥٧	النساء	٦٤	"والهم به من علم إلا اتباع الظن"
٦٦	النساء	٦٢	"ما فعلوه إلا قليل منهم"
٤٤	ابراهيم	٩٢	"ما عليك من حسابهم من شيء فتعلمهم"
٤٧	ابراهيم	٧٨،٧٧	"مخلف وعده رسله"
٣٦	المرسلات	٨٩	هذا يوم لا ينطقون ولا يؤذن لهم فيعتفرون"
٢	فاطر	١٠٤	"هل من خالق غير الله"
٨٩	الزمل	٧٣،٦٨	"وهم من فزع يومئذ آمنون"
٨٩	الزمل	٧٣	"ولا يحزنهم الفزع الأكبر"
٢٨٤	البقرة	٨٦،٨٤،٤٣	"وان تهتدوا ما في أنفسكم أو تخفوه يحاسبكم به الله فيغفر لمن يشاء ويعذب من يشاء"
٥٢	الانعام	٩٢،٨٥	"ولا تعلم الذين يدهنون ربهم بالعداء والمعصية... فتكون من الظالمين"
٩	القم	٨٥	"وتوا لو تدمن فيدهنون"
١٠٢	النساء	٨٥	"والذين كفروا لو تغفلون عن اسلحتكم فيميلون"
٣٦	المرسلات	٨٩	"ولا يؤذن لهم فيعتفرون"
٢	طه	٩١،٨٧	"ولا تغفروا على الله كذباً فيستحكم بعباد"
٣٥	البقرة	٩١	"ولا تقربا هذه الشجرة فتكونا"
٨٩	طه	٩١	"ولا تطفوا فيه فيحل عليكم غضبي"
٢٩	النساء	٩١	"ولا تميلوا كل الميل فتفتروها كالمخلة"
١٩٩	آل عمران	١١	"ويعفرون في خلق السموات والأرض رجفا ما خلقت هذا باطلاً"

٢٢	الروح	١١	واحتلاف المستنكف
١٢	البحریم	٢٩	وكانت من القانتين
٩٧	النساء	٣٩	وما بكم من نعمة فمن الله
٤٢	الانعام	٤٢	ولركب اسفل منكم
٣٥	الأحزاب	٤٧	والحافظين قرواحهم والحافظات والذاكرين والذاكرات
١٧	فصلت	٥٢، ٥١، ٥٠ ٦١، ٥٨	وما تعود فهديتاهم
٤١	النور	٥١	والطير صافات كل قد علم صلاته وتسبيحه
٣٩	الفرقان	٥٢	وكلا ضربنا له الامثال وكلا قبرنا تنهيرا
٣٩	يس	٦١، ٥٤	والقمر قدرناه منازل
١٠٠	الإسراء	٥٤	لو انتم تملكون خزائن رحمة ربي
٤٨	الذاريات	٥٧	والسما بينها ما باليد
٨١	هود	٦٢	واسر باهلك بقطع من الليل ولا يلتفت منكم أحد إلا امرأتك
٤٣، ٤٤	يس	٦٤	وان نشأ نفرقهم فلا صريح لهم ولا هم ينقون إلا رحمة من
٩	الليل	٦٤	وما لأحد عنده من نعمة تجزى إلا ابتغاء وجه ربه الأعلى

ي			
٩	المائدة	٩٢	يأتينهم المذاب فيقول يا أيها الذين آمنوا إنا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا برؤوسكم وأرجلكم إلى الكعبين، وإن كنتم مرضى أو على سفر أو جاء أحد منكم من الماء فلم يجدوا ماء فتميموا صعيداً طيباً فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه ما يريد الله ليجعل عليكم من حرج ولكن يريد ليطهركم وليتم نعمته عليكم لعلكم تشكرون
٢٧	الانعام	٩١، ٨٤	يا ليتنا ترد ولا نكذب

فهرس الشواهد الشعرية

البيت	الصفحة
إذا ابن أبي موسى بلالٌ بلغته	فقام بفأس بين وحليك جازر
ولذنب أخضاه إن مروت به	وحدي وأخشي الزجاج والمطر
تري الثور فيها مدخل الظل رأسه	وسأثره يادٍ إلى الشمس أجمع
لقد علمت أولي المفيرة أنني	لحقت قلم أنكل عن الحرب مبعها
ومما قام منا قائم في ندينا	فينطق إلا بكاتي هي أمرف
نحن بمسا عندينا وأنت بمسا	عندك راقٍ والرأي مختلف
فقلت له صوب ولا تجهدنه	فيمرك من أخرى القطباء فتزلق
وما أنا للشيء الذي ليس نافعي	وبغضب منه صاحبي يتسؤل
إن لم أشف النفوس من حي بكر	وعندي تطاه جرب الجمال
رب ابن عم لسلمي مدمع	طباع ساعات الكرى زاد الجمل
فرشني بخير لا أكون وسدحتي	كناحت يوم مكرة بمسول
غير أننا لم تأتينا بسيقين	فرجسي وتكسر القسامهلا
فبن يهلستك أيسو قلوبس يهلك	ريبع الناس والشهر الحرام
وتعصمك بعده بذاياب عيش	أحب الظهر ليمي له سقام
ولكن نصف لو سهبت وسبني	بنو عبد شمس من مناف وهاشم

٧٥	لقد كان في حول ثواء ثويقه	تُفضي لياتات ويبسام سائم
٨٩.٨٦	ما أنت من قيصر فتعج بونها	ولا من تعيد في النهار والفلاصم
٨٧	ألم تسأل فضحك الرسوم	على قرتاج، والطليل القديم
٥٧.٥٠	فأما تمسهم بين مسر	فألفاهم القسوم رويسى ثياما
٥٠	كلا قرعنا في الحروب صفاته	فزورتم وأطلستم الخذلانا
٩٧	قد كنت دابنت بها حنانا	مخافة الإفلاس واللياسا
٩٨	أغلى السباء بكل أدكن عاتق	أو جونه قذحت وفضى حتامها
٤٨	ولقد أرى تغنى به سيفاة	تصبي الحليم ومثلها أصباه
٨٨	مشائهم ليسوا مصلحين عثورة	ولا ناعب إلا بهن غرابها
٩٧	فزججتهم ممتكناً	رج القسوم أبي مزامه
٧٧	وكرار خلف المحجرين جوانه	إنا لم يحام دون أنثى حليلها
٩٦	لا ميب فيها غير شهلة مینها	كذلك عتاق الطير شهلاً عيونها
٨٨	بدا أني لست مُذرك ما مضى	ولا سابق شيئاً إنا كان جانيها
٦٤	دع المكارم لا ترحل لبغيتها	واقعد فإنك أنت الطاعم الكاسي
٧١	إن تبغلي يا جمل أو تعتلي	أو تصبجي في الظامن السوئي
٥٣	لا تجزمي إن منفساً أهلكك	وإذا هلكت فمنذ نك فاجزمي
٤٧	رماني بأمر كنت فيه والدي	بريشاً ومن أجل الطوي رماني

فهرس الأماكن والقبائل

٦٦، ٦٣	التميميون
٦٦، ٦٤، ٦٣	الحجازيون
٩٣، ٨٢	الحجاز
٨٩	الحارثيين
١٠٠، ٨٩، ٨٦، ٨٢، ٦٥، ٦٤، ٦٣، ٥٢، ٥٠	تميم
٥٢، ٥٠	تميم بن مر
٦٦، ٥٨، ٥٢، ٥١، ٥٠	ثمود
٤٢	بغداد
٥٧	بكر
٦٦	بني أسد
٦٦	قضاة
٨٦، ٨٩	قيس
٤٨	باهله
١٠٢	بني نبيني
٨٧	فونج

فهرس الكتب

الكتاب	رقم الصفحة
القرآن الكريم	١٠١٠١٠٠٧٣٠٢٥٠٣٦٠١٨٠٧٠٦
لايضاح في علل النحو	٢٠٠١٤
الاقتراح في علم أصول النحو	٢٠
الألفية	١٧
لأعراب في جدول الأعراب	٢٠
الإصباح في شرح الاقتراح	٢٠
البرهان في علل النحو	١٤
النحو العربي-علة النحوية	٢٠
الزجاجي من خلال كتابة الإصباح	٢٠٠١٤
النحو المجموع على العلل	١٤
الكوكب النوري في استخراج الفروع الفقهية من المسائل النحوية	١٧
المختار في علل النحو	١٤
الخصائص	٣٥٠٦
الرد على الضحاة	١٧
المحصول في علم أصول الفقه	٢٣
المستقصى في علم أصول الفقه	٢٣
المقتضب	٩٧٠٦

٢٣	المحتوى من تعليقات الأصول
٢١	المستند الملل
٦	كتاب سيويه
١٤	كتاب الملل في النحو
١٤	كتاب نقص على النحو
١٤	كتاب ملل النحو
١٤	كتاب الملل
١٤	تقسيمات العوامل وعملها
٢٨٠١٦	شعر الصنعة
٢١	ملل القرمدي، ملل الحديث
٢٠٠١٦٠٦	ملل الأدلة
١٠١٠٦	معاني القرآن

فهرس الأعلام

الاسم	رقم الصفحة
ابراهيم أميس	
ابن جني	٣٥، ٣٤، ٣٠، ٢٩، ٢٧، ٢٥، ٢٣، ٢٠، ١٥، ٥ ٨٦، ٦٥، ٦٠، ٥٥، ٥٤، ٥١، ٤٩، ٤٦، ٤١
ابن مضاء القرطبي	٢٧، ١٧، ١٦
ابن هبلوس علي بن محمد	١٤
ابن الأنباري	٢٠، ١٦
ابن مالك	١٧
ابن رجب	٢٣، ٢٢
ابن مهدي	٣٦، ٢٢
ابن مهنا	٢٥
ابن هزم	٢٦
ابن منظور	٣٣
ابن فارس	٣٣
ابن السراج	٣٠
ابن جيان	٣٧
ابن عباس	٣٦
ابن مسعود	٣٦
ابن احمر	٤٧

١٠٧.٨٣	ابن عامر
١٩	ابن درستويه
٣٦	بو الدرداء
٤٤	بو قابوس
٢٠.٦٤	ابو القاسم عبد الرحمن بن اسحاق الزجاجي
١٩.٦٨	ابو حنيفة
٢١	ابو الحسن علي بن جعفر المني
١٢.٦٦	ابو عمرو بن العلاء
٣٦	بو سعيد الخدري
٤٢	أبو سفيان
١٤	ابو القاسم سعيد بن أبي سعيد الفارقي
١٤	ابو الحسن محمد بن عبد الله المعروف بابن الوراق
١٧	ابو حيان
٢١	أحمد بن حنبل
٥٨.٥٥.٥٣.٥٢.٥١.٥٠	ابن أبي موسى
٢٠	أحمد سليم الحمصي
٦٢.٥٨.٥٢.٤٥.٤٣.٤٢.٤١.٣٩.٣٥.٥ ٨٥.٧٨.٧٥.٧٢.٦٦.٦٤	الأخضر
٧٧	الأخطل
٨٢.٧٥.٤٣	الأعشى
٢٢	البهي
٣٦.٢١	الترمذي

٢٣	التهانوي
٨١	الحرمي
٤٨	لأعشى
٩٧,٧٥,٣٣,٢١,١٣,١٢	الخليل بن أحمد
١٣	الرجاج
٢٢	البيدي
١٤	سماويل بن محمد النسي
٥٥,٣٤,٢٩,٢٠	المهوطي
٤٢,٢٥,٢٤	الميراني
٣٨,١٩	الشافعي
٧٦	الشماع
١٤	المباس أحمد بن محمد المهلب
٢٩,٢٣	الرازي
١٦	الزمخشري
٧٤	الزبيدي
٢٢	العقيلي
٣٤,٢٩,٢٣	الغزالي
١٥,٥,٦٢,٦٠,٤٤,٤٩,٤٥,٤٢,٤١,٤٠ ١٠٧,٨٣,٧٥,٧٢,٧١,٧٠,٦٩,٦٧,٦٥	الدارسي
٤٨,٤٤,٤٣,٤٢,٤٠,٣٩,٣٥,٣١,٢٩,٢٨ ٧٠,٦٩,٦٨,٦٥,٦٤,٦٢,٦٠,٥٧,٥١,٥٠ ٩١,٩٠,٨٤,٨٣,٧٧,٧٦,٧٥,٧٣,٧٢,٧١ ١٠٧,١٠٦,٩٢	القرآء

٨٩٠٨٨٠٨٦٠٤٧٠١٢	الفرزق
٢١	القطان يعقوب بن شيبه
١٠٧٠١٠٢٠٨٣٠٧٧٠٧٤٠٧٢٠٧١٠٧٠٠٦٩	الكسائي
٣٣	الكفوي
١٤	المازني ابو عثمان
٥٠	بشر بن أبي حازم
٣٥٠١٥	تعم حسن
٧٢٠٧١٠٧٠٠٦٩٠١٣٠٧٤	شعلب
١٧	جمال الدين الأسفوي
٢٢	جعفر بن برقان
٦٧	حسن
١٠٩٠٢١	عماد بن سلمه
٤٨	حمزه
٣٥٠٣٧	خديجه الحديثي
٥٠	نو الرمه
٤٦	قيس بن الخطيم
٧٦	كعب الغنوي
٢٠	سعيد الافغاني
٣٦	سفيان الثوري
٢١	شعبه بن الحجاج ابو بسطام
٨٨	سلمى
٩٠	سليمان

٧٦	سليمى
٨٢	طرفه
٤٧	طفيل الفتوي
٢٥٠٢٠٠١٧	مازن مبارك
١٠٩٠١٧	مالك بن أنس
١٤	محمد علي العسكري المعروف بميرمان
١٦	محمد علي النجار
١٠٩٠٢٣٠١٦	محمد بن الحسن الشيباني
١٤	محمد احمد بن كيسان
٢٠	محمد احمد قاسم
٢٠	محمود فجال
١٠٩٠١٠٠	مروان
١٨	مريم
٣٦	مسلم
١٤	هارون الحايك
٢١	يحيى بن سعيد
١٢	يونس بن حبيب

الفهرس العام

الصفحة	الموضوع
٥	المقدمة
٩	الفصل الأول : العلة النحوية
١١	تاريخ التعليل
٢٠	الملة النحوية نضجت في النحو متأثراً بالعلوم الأخرى
٢٣	أثر الفقه وأصوله في العلة
٢٤	أثر المنطق في العلة
٣١	الفصل الثاني : الجواز وعدمه في النحو والعلوم الأخرى
٣٢	أين وردت علة الجواز ؟
٣٦	١- علة الجواز في الحديث
٣٧	٢- كما وردت علة عدم الجواز في الحديث
٣٧	٣- علة الجواز في الفقه
٣٩	الجواز وعدمه في النحو
٣٩	١- دخول الفاء خبر المبتدأ إذا كان في معنى الجزاء
٤٠	٢- الاستثناء القام المنفي
٤٢	٣- الخبر : جواز الإخبار عن الجثث والمعاني بطرؤف المكان
٤٣	٤- جواز نصب المضارع المعطوف على جواب الشرط بالفاء والواو
٤٦	مقدار الجواز وعدمه
٤٦	١- العامل في التنازع
٤٩	٢- الاشتغال
٥٩	الأحكام والمذاهب التي لزمت عن علة الجواز وعدمه
٦٣	نتائج تقرير الحكم به
٦٣	١- الاستثناء المنقطع

٦٥	٢- غير
٦٧	٣- أعمال المصدر
٦٩	الجواز في مذاهب النحويين الذين أخذوا به فأجازوا أو لم يجيزوا ومرادهم من ذلك
٦٩	١- تقدم معمول اسم الفاعل إذا لم يكن مقترنا بأل
٧٢	لا يحذف اسم الفاعل إذا كان ماضيا أو مضيا إليه
٧٣	من أخذ بالجواز من النحويين ومن ذهب إلى عدمه
٧٦	عدم جواز النصب في حال الفصل بين المضاف والمضاف إليه إذا لم يكن اسم الفاعل أو المصدر متونا إلا في الشعر
٧٩	الفصل الثالث : قيم أحكام الجواز وعدمه
٨١	قيم الأحكام التي لزم من الجواز وعدمه
٨١	الفعل المضارع بعد الفاء السببية
٨٢	الجواز وعدمه والضرورة الشعرية
٨٣	الجواز وعدمه والمعتد
٨٤	أحكام الجواز وعدمه والقراءات
٨٤	أحكام الجواز وعدمه والتفسير
٨٥	أحكام الجواز تتميز بالدقة والشمول
٨٧	الفرق بين هذه الملة وغيرها من الملل في الحكم النحوي
١٠٥	الخاتمة
١١١	المصادر والمراجع
١١٩	الفهارس
١٢١	فهرس الآيات القرآنية
١٢٥	فهرس الشواهد الشعرية
١٢٧	فهرس الأماكن والقبائل
١٢٨	فهرس الكتب
١٣٠	فهرس الأعلام
١٣٥	الفهرس العام